الجهاد .. الإسرائيلى

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

العدد الثالث و الخمسون يوليو ١٩٩٤ م ذو الحجة ١٤١٤ هـ الثمن ١٥٠ قرشا مصريا



الحوار .. و البدائل «المرة»

حكيم .. دينا صور الفساد .. وفوضى سرية الحسابات

اليمن .. بين الحسم العسكرى والحل السياسى

من «السجون» الإسرائيلية إلى «سجن» غزة - أريحا

الشباب القبطى والمشاركة فى الحياة السياسية

أمريكا .. وتيارات «الإسلام السياسى»

في هذا العدد



هموم اليسار

هل من حقنا أن نحكي همومنا في أسرة تحرير اليسار للقراء، أم أن ذلك تزيد وإثقال عليهم؟

في الحقيقة نشعر أن هذا واجب وليس حق. فاليسار ليست ملكا لنا، أو حتى للحزب الذي يصدرها، ولكنها في النهاية ملك لكل من ينتمي لليسار ويرفع رايته، ولكل انسان يؤمن بالديمقراطية في مصر والوطن العربي، ولكل القراء الاعزاء الذين دعموا اليسار منذ صدورها وحتى اليوم.

في الشهر الماضي واجهنا مرة أخرى السؤال الصعب.. نكون أولا نكون؟ هل نستمر في الصدور، أم نأخذ قرار التوقف. فالأزمة المالية تزداد صعوبة في ظل شح الاعلانات وارتفاع تكاليف الطباعة. وبعد مناقشات وجدنا أننا لانملك حق اصدار قرار التوقف. وبدأنا في البحث عن حلول، ولو مؤقتة.

كان أول قرار هو اغلاق مقر «اليسار» توفيرا للايجار، والانتقال الى غرفة تفضل الحزب مشكورا بتوفيرها لنا في مقره الرئيسي بوسط القاهرة. وكان القرار الثاني توفير العمالة في جهاز الصف، ليتركنا زميلان عزيزان ساهما في اليسار وأحباها وهما صلاح عابدين ونسرين سعيد.

ولاندري حتى الآن هل ستكفي هذه الاجراءات للاستمرار طويلا أم لا. أن تبرعات القراء، وأعضاء الحزب وأصدقائه- ونحن لانتشر عنها- لعبت وتلعب دورا هاما . ولكن تظل القضية المحورية هي الاعلان. ولن تتوقف جهودنا من أجل الحصول على الاعلانات . وسنكون سعداء لوساعدنا القراء على الوصول لحل لهذه المشكلة المزمنة.

وانشغالنا بهذه الأزمة الداخلية (وبالعزال) لم يمنع اليسار من ملاحقة الاحداث المصرية والعربية والدولية. وسيجد القراء على الصفحات القادمة تغطية لأهم الأحداث. واذا كان قد فاتنا بعضها، فنرجو من القارئ أن يغفر لنا، على وعد أن تكون أعدادنا القادمة أفضل وأشمل.

اليسار

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المشرف الفني
محمود الهندي
المستشارون
إبراهيم بدراوي
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغني أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس
د. فؤاد مرسي
الفنان: منير بسمقراطي
يصدر عن التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر

AI YASSAR 1 KARIM El DAWLA St. TALAAT HARB SQ. CAIRO EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر:
١٨ جنيها للأفراد و٤٥ جنيهاً للهيئات
الوطن العربي: ٥٠دولاراً امريكيا أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ -
FAX;5786298

موقفنا

الحوار.. والبدائل «المره»

لم تنجح لجنة الاعداد للحوار، رغم ماصاحبها من توقعات . فى تبديد الخمول السياسى المسيطر على الحياة المصرية. وانشغل الناس بأشياء أخرى تماما.. بدءا **بأزمة نقابة المحامين ،مرورا بحرب اليمن، وانتهاءا بمباريات كأس العالم لكرة القدم**، وقد ساهمت الحكومة فى التعتيم على اللجنة ، سواء فى الصحافة الرسمية أو الاذاعة والتليفزيون بصورة واضحة.

ومن المفروض أن يكون مؤتمر الحوار على وشك بدء أعماله وأن لم يكن قد بدأ بالفعل قبل ظهور هذا العدد. ولاندرى هل سيكون مصيره مثل لجنة الاعداد ، أم سيكون حظه أفضل منها.

ولكى نحسن التعامل مع موضوع «الحوار الوطنى» وتقييمه بشكل صحيح، فلابد من تحديد واضح يستند الى الحقائق الثابتة- للنتائج المتوقعة من هذا الحوار.

أول هذه الحقائق أن الدعوة للحوار والتى جاءت فى خطابين متتاليين للرئيس فى أكتوبر ونوفمبر من العام الماضى مع بدء فترة حكمة الثالثة، لم **تكن قبولا بالحاح المعارضة على ضرورة التغيير فى السياسات والاشخاص، أو تسليما بوجود أزمة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية**، فقد رفض الرئيس وأركان حكمة هذا الطرح جملة وتفصيلا، ومازالوا يرفضون..

ولكن الدعوة انطلقت من حاجة الحكم لتجميع القوى السياسية والديمقراطية الرافضة للارهاب المتستر بالدين، والمتخوفة من خطر قفز التيارات الداعية للدولة الدينية للسلطة، ومن الأخطار المحيطة بالوحدة الوطنية. وفى نفس الوقت أستجابة لنصيحة أمريكية بضرورة تخفيف التوتر السياسى مع القوى المدنية فى المجتمع.

فإذا أضيف الى ذلك أن الضربات الأمنية الموجعة التى وجهت لجماعات الارهاب المتستر بالدين ، أعطت للحكم تقديرا خاطئا بزوال خطر الارهاب والقضاء عليه، وبالتالى غياب السبب الرئيسى الضاغط لدعوة الحوار الوطنى، لأدركنا أن الحماس للحوار- من جانب الحكم- قد أصابه الفتور، وأن النتائج المتوقعة منه إزدادت تواضعا ، خاصة وأنها لم تكن كبيرة، أصلا فى ظل عجز الحكم عن رؤية أبعاد الأزمة

ثانى هذه الحقائق أن أحزاب المعارضة الرئيسية لم تنجح- رغم بيانها المشترك- فى الاتفاق على تحرك منسق للحصول على نتائج محددة واضحة - ولو كانت محدودة- من هذا الحوار الذى قبلت من البداية الاشتراك فيه، **ولم تهتم بخلق تيار جماهيرى عام مساند لمطالب الحد الادنى التى وردت فى بيانها المشترك.**

فمثلا طالبت الاحزاب فى بيانها الصادر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣ بأن **«تتاح للاحزاب والقوى السياسية كافة الفرص الحقيقية لعرض وجهات نظرها ومواقفها من خلال أجهزة الاعلام الرسمية (الاذاعة والتليفزيون).. ورفع القيود المفروضة على الاحزاب والقوى السياسية واقرار حقها فى عقد المؤتمرات السياسية الجماهيرية ، وطرح مواقفها على الرأى العام، بمجرد إخطار الجهة الادارية»**. ولم تستجب الحكومة- أو الرئيس- لهذا المطلب المتواضع الذى يهدف الى توفير مناخ صحى لهذا الحوار السياسى ، بل العكس شددت قبضتها على حركة الاحزاب والقوى السياسة. ولم تحرك الاحزاب ساكنا لكسب الرأى العام لهذين المطلبين المتواضعين، ولو من خلال ماينشر ويكتب فى صحفها. لم تهتم الاحزاب بالاعلام الحقيقى عن مواقفها من قضايا الحوار وكشف مناورات الحزب الوطنى.

وفى نفس الوقت تباينت مواقف الاحزاب عمليا بمجرد التوقيع على

حسين عبد الرازق

هذا البيان.

فهناك مجموعة من الاحزاب المحسوبة على المعارضة مثل احزاب **العدالة ومصر العربى الاشتراكى، والخضر والاتحاد الديمقراطى والامة**، تنتمى فى واقع الامر الى الحكم وتصب فى النهاية فى خانته بشكل أو آخر، ولايمكن حسابها فى خانة المعارضة.

بينما اختار حزب **الوفد** فى عقب أول جلسة للجنة الحوار، أن يفاجئ أحزاب المعارضة بموقفين. الاول اعلانه الانسحاب من الحوار. والثانى مطالبته بقصر الحوار على الاصلاح الدستورى والسياسى، رغم أن بيان الاحزاب والذى وقعه الوفد وشارك فى صياغته، إعتبر الاصلاح السياسى والديمقراطى قضية لها الاولوية ومدخلا لمناقشة قضايا أخرى فى الحوار مثل «الاجتهادات المختلفة حول الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى والاجراءات الضرورية لرفع عبء الازمة عن كاهل محدودى الدخل..» أى أنه وافق على وجود قضايا أخرى الى جانب الاصلاح السياسى. كما **وافق مع كافة أحزاب المعارضة، على أن قضية الاصلاح الدستورى- والتى يتحمله الجميع بأهميتها- تلى الاصلاح السياسى الديمقراطى وتكون نتيجة له، ومن ثم حذف من البيان الاشارة اليها.**

وبالطبع لم يكن موقف الوفد تصرفا عشوائيا غير مقصود. فمن المؤكد أن للوفد - كالغير من الاحزاب- حساباته الخاصة.

وكما يبدو فقيادة حزب الوفد تقدر أن الحكم يواجه أزمة طاحنة نتيجة لرفض الرأى العام له وضيقة بالفساد والغلاء وتدهور مستوى المعيشة وانتشار العنف، وأن «تيار الاسلام السياسى» فى ظل ممارساته والضربات الأمنية التى تعرض لها بشقيه الارهابى والسياسى لم يعد مرشحا كبديل محتمل، **مما يفتح الباب أمام الوفد للتقدم كبديل خاصة وانتخابات ١٩٩٥ (مجلس الشعب) على الأبواب. ومن ثم فانسحابه من الحوار سيلقى ترحيبا من الرأى العام الساخط وسيعطى الوفد فرصة للتميز على المعارضة والظهور بمظهر الفارس.**

ويضيف بعض المراقبين أن الوفد راقب باهتمام موقف الولايات المتحدة من حكم الرئيس مبارك، والقلق الذى تشعر به الادارة الأمريكية من تدنى أوضاع الحكم وتشير هذه المصادر الى **الندوة التى عقدت فى ٢٨ مايو الماضى فى أمريكا وشارك فيها ٨ من المفكرين** وأساتذة الجامعات والساسة المصريين لمناقشة «الاستقرار فى مصر» وتناولت عددا من القضايا فى مقدمتها «الفساد» وموقف القوات المسلحة» وجماعات الاسلام السياسى»، وقد شجع الموقف الامريكى الوفد على اتخاذ هذا الموقف من الحوار.

أما الحزب العربى الديمقراطى الناصري، فقد اتخذ قرار التجميد فى ضوء الخلافات الداخلية، وماظهر بوضوح فى مؤتمرة الأخيرة من معارضة الغالبية الكاسحة للمشاركة فى الحوار على أساس أن الكاسب منه هو الحكم الذى سيستغلة كمظلة لتمرير سياساته المعادية للشعب. فاستندت قيادة الحزب الناصري الى تجاهل الحزب الحاكم لنقاط الاتفاق مع أحزاب المعارضة حول تشكيل لجنة الاعداد ودورها، وكذلك فرض مقرر بذاته عليها معروف بعلاقاته الخاصة جدا بإسرائيل منذأيام كامب ديفيد وحتى السوق الشرق أوسطية، ليبلغ أحزاب المعارضة قبل اجتماع لجنة الاعداد بقراره تجميد وجوده فى اللجنة.

واختلف **موقف حزب العمل** الذى كان أحرص الاحزاب على المشاركة، على ضوء أزمته الخاصة. **فالحزب - كمايبدو- تجاوز فى صدامه مع السلطة الحد المسموح به والذى تتيحه له قدراته. وشعر بعد صدام السلطة مع الاخوان المسلمين أن الدور عليه، وقدرت قيادته بضرورة الانحناء للريح، وعدم الاندفاع الى موقف من الحوار قد يسهل ضربه**. وإن كان هذا الموقف الآخر القائم على قدر من التهدئة مازال متأرجحا نتيجة لوجود معارضة له داخل حزب العمل، ومن حلفائهم «الاخوان المسلمون».

يبقى التجمع الذى اتخذ موقف الاستمرار فى اللجنة. فى البداية طالب بوقفة يتم فيها التشاور مع الحزب الوطنى والاحزاب الرئيسية المشاركة فى الحوار «العمل- الاحرار» يتم من خلالها السعى لتصحيح الاخطاء وبصفة خاصة عدم التوازن فى تشكيل اللجنة، وفرض مقرر عليها، وغياب موضوع الاصلاح السياسى والديمقراطى عنها. على اعتبار أن هذا التصحيح- اذا تم- يكون مدخلا لعودة الحزب الناصرى وحزب الوفد. وقد اعتذر ممثلو الحزب الوطنى عن الاستجابة لموضوع إعادة تشكيل لجنة الاعداد وتغيير المقرر، مع وعد بأن يكون هناك أسلوب مغاير بالنسبة للمؤتمر بحيث تشارك كل الاحزاب والقوى والنقابات فى اختيار المشاركين فى مؤتمر الحوار، وفى وضع جدول أعماله، وبأن لايكون هناك تصويت وأغلبية وأقلية، وأن يكون من حق الجميع الادلاء ببيانات وتصريحات، وأن يكون الاصلاح السياسى ضمن جدول أعمال المؤتمر.

وفى ضوء حسابات معينة لميزان القوى، وفهم لموقف بقية أحزاب المعارضة، ولمدى استعداد الحزب الناصرى للعودة الى الحوار قرر حزب التجمع الاستمرار فى لجنة الاعداد، والمساهمة فى تشكيل المؤتمر ووضع



خالد محيى الدين

جدول أعماله.

وقد حكم موقف حزب التجمع رؤيته للممكن من هذا الحوار. والذى حدده منذ البداية بتحقيق أى حجم من التقدم - ولوكان ضئيلا- فى الاصلاح السياسى والديمقراطى، وتخفيف أعباء الأزمة على محدودى الدخل، يكون نقطة إنطلاق لعمل جماهيرى واسع لأحزاب وقوى اليسار يقدمها كبديل ديمقراطى حقيقى عشية انتخابات ١٩٩٥.

وتقول الحقيقتان السابقتان أن الحوار ماهو الا محطة من محطات كثيرة فى الصراع السياسى الدائر الأن فى مصر. ومن الخطأ اسقاط كل الآمال والاحلام عليه فى تحقيق التغيير، أو تركيز كل الجهود فيه. ومن الخطأ أيضا أهماله او الغياب عنه إلا اذا ظهر من الممارسة أنه يصب فى خانه تضر بمصالح الوطن والمواطنين وتقدم للحكم وسياساته مظلة يتستربها.

المهم أن تحسن الاحزاب المعارضة (والشخصيات المعارضة والمستقلة) الاستفادة من هذه الساحة وطرح الحلول البديلة الحقيقية للأزمة وحشد الرأى العام ورائها حتى لايظل محصورا بين بديلين.. الحكم والقوى الظلامية.. وكلاهما مر.

حكاية الخلافات مع الصندوق

إنفردت صحف أحزاب المعارضة والصحف العربية التى تصدر فى الخارج والصحف الأجنبية بنشر تفاصيل الخلاف بين صندوق النقد الدولى والحكومة المصرية والذى أدى الى تأجيل دول نادى باريس إسقاط الشريحة الثالثة- والأخيرة- من الاعفاء الذى منحته هذه الدول لمصر عقب دورها فى حرب الخليج. وتقدر هذه الشريحة بحوالى ٤ مليار دولار، وكان مقررا إسقاطها فى أول يوليو ١٩٩٤، ولكن هذا الخلاف أدى الى تأجيل مبدئى حوالى ٦ أشهر حسب تقدير د. يوسف بطرس غالى، أى الى نهاية العام. بالاضافة الى تأجيل حصول مصر على قروض ومساعدات مقررة سلفا بقيمة ٣ مليار دولار.

وطبقا لما نشر وأذيع سواء فى تصريحات د. يوسف بطرس غالى ود. عاطف عبيد (لوكالة أنباء رويتر) أو فى تقارير المراسلين الصحفيين الاجانب والمصريين. فالخلاف ينصب على عدم تنفيذ الحكومة المصرية لتعهداتها فى خطاب النوايا الأخير، وعدم استعدادها لتنفيذ بعض مطالب الصندوق فى المرحلة القادمة.

وتتركز الخلافات تحديدا فى عدد من القضايا الرئيسية.

* تباطؤ الحكومة- من وجهة نظر الصندوق -فى تنفيذ برنامجها للخصخصة المتفق عليه مع البنك الدولى.

* تأجيل الحكومة لاصدار قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى السكن رغم تعهدها باصداره فى الدورة الحالية لمجلس الشعب والتى انتهت منذ أيام.

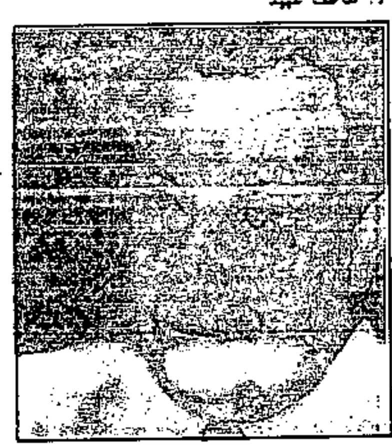
* ضعف اجراءات تحرير التجارة.

* عدم اتخاذ الاجراءات الضرورية لتشجيع الاستثمار فى مصر.

* مطالبة صندوق النقد الدولى بتخفيض قيمة الجنية المصرى بمايؤدى الى زيادة الصادرات لتصل الى ١٠ مليار دولار عام ١٩٩٩.

* المطالبة بتخفيض سعر الفائدة على الايداعات بالجنية المصرى الى ٥٪ بدلا من السعر الحالى والذى يتراوح بين ١٢٪ و١٤٪.

وترد الحكومة المصرية على ملاحظات الصندوق ومطالبه، مؤكدة - كما قال د. عاطف عبيد- أن الحكومة تجاوزت أهداف الخصخصة للفترة التى انتهت فى مارس ١٩٩٤، فباعت أصولا قيمتها ٥ر٣مليار جنية (٣٠ر١ مليار دولار)، وعرضت أصولا قيمتها ٢ر٦ مليار جنيه (٨٣ر١ مليار دولار) للبيع. وأن الحكومة تعتزم استجابة لطلب الصندوق بيع أصول قيمتها ٢ر٣ مليار جنيه لترفع اجمالى المبيعات الى ٧ر٦ مليار (٩٨ر٢ مليار دولار).


د. عاطف عبيد

وتعترض الحكومة على المطالبة بخفض قيمة الجنية المصرى لزيادة الصادرات، مؤكدة أن الصادرات قد زادت بالفعل عام ١٩٩٣ بنسبة ١٦٪ عنها فى عام ١٩٩٢، وأن الخفض سيؤدى لارتفاع اسعار الواردات وتكلفة القروض. ويقول د. عاطف عبيد «مصر لن تخفض عملتها أبدا، لن تدخل هذه التجربة المرة. أن خفض قيمة العملة عامل مدمر أكثر منه عامل بناء». وبالنسبة لتخفيض أسعار الفائدة بهذه النسبة الكبيرة فستؤدى للاندفاع نحو شراء الدولار وتراجع أسعار الصرف مرة أخرى».

وبالطبع فمتابعة العلاقة بين المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للانشاء والتعمير) منذ قبلت الحكومة المصرية عام ١٩٨٧ الالتزام بروشتته لعلاج الاقتصاد والمصرى فى ظل أزمة المديونية الطاحنة التى وصلت عشية حرب الخليج وبعد ثمان سنوات من حكم الرئيس مبارك الى ٦٣ مليار دولار.

تؤكد أن الحكم لايملك الا الخضوع بشكل عام لمطالب الصندوق الذى يتوقف على تقريره الدورى قبول الدول الدائنة (دول نادى باريس) جدولة الديون أو اسقاط شرائح منها. وفى المراحل السابقة كان يتم حل الخلافات بالخضوع لشروط الصندوق بشكل عام، مع تعديلات طفيفة هنا وهناك تتعلق بالمواعيد أو النسب ولاتمس جوهر السياسة المطلوبة.

ولاأظن أن هناك جديدا يوحى بأن الحكم مستعد للعدول عن سياساته وخضوعة لتعليمات وشروط الصندوق. فبرنامج الحكومة الأخير، ورد رئيس الوزراء على استجواب البدرى فرغلى المتعلق بخطاب النوايا المقدم الى الصندوق، والاوضاع الاقتصادية الناتجة عن هذه السياسات.. كل هذا يؤكد أن أوامر الصندوق مجابة. وأن علينا- مالم نكن قادرين على فرض تداول حقيقى للسلطة، أو الزام الحكم بتغيير سياساته لمصلحة الغالبية- أن ننتظر صيفا حارا يواجه فيه الناس مزيدا من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والتدنى فى مستويات المعيشة، وارتفاع جديد فى الاسعار.. الخ. فهذا هو ثمن التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية لسادة البيت الأبيض.



الحوار الوطني.. إلى أين؟..



كانت قناعتي- ولازالت - أن الهدف الحقيقي لما يسمى بالحوار الوطني هو تكوين **أوسع جبهة ممكنة مع النظام الحاكم** لاجتياز المرحلة الصعبة التي بدأت في مصر- وسوف تستمر لسنوات- بسبب تطبيق نظام الخصخصة كاملا وباقي تعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولقد عبرت عن هذه القناعة في مقالات سابقة لي في جريدة **«الاهالي»** وأشرت إلى أن **فكرة هذا الحوار قد سبق اقتراحها فعلا في أحد تقارير المكاتب الاستشارية التي تكلفها هيئة المعونة الأمريكية في واشنطن بعمل دراسات لحسابها الخاص عندما تواجه بمشكلة.**

وفي عدد ١٤ يونيو سنة ١٩٩٤ من جريدة الشعب ملخص واف لدراسة جديدة أعدها الباحث الامريكي **ستيفن بلوتيتيري**- من معهد الدراسات الاستراتيجية في واشنطن- بعنوان «الشريعة الاسلامية، العنف الديني وتغيير النظام في مصر: المعضلة التي تواجه الرئيس مبارك» تشير إلى نفس الاتجاه الذي سبق أن تحدثت عنه في مقالات الاهالي. فالدراسة تقول بوضوح: إن مصاعب النظام في مصر ناجمة عن الحالة الاقتصادية المتردية حيث يتم توزيع الثروة بصورة غير عادلة. ويلخص الكاتب جوهر المشكلة كما يلي: «إن السؤال الملح **هو كيف سيتصرف المصريون إزاء فقدان الوظائف وتفشي البطالة من جراء تطبيق شروط صندوق النقد الدولي؟ إن الاقتصاديين الأمريكيين والمصريين يرون أن هذا الطريق محفوف بالمخاطر. وفي نفس الوقت** يدركون أنه لايوجد حل غير هذا لدولة مثل مصر **تريد أن تكون جزءا من النظام الرأسمالي وعليها أن تكون منسجمة مع القوانين** والضوابط التي تحكم هذا النظام». هذا هو إذن المأزق الحالي..

من الواضح إذن أن القول بأنه لاتوجد عناصر ضاغطة على النظام لعمل هذا الحوار ليس صحيحا، ومن الواضح أيضا أن هذا الحوار لايستهدف لاتعديل النظام السياسي في مصر ولا إعادة النظر في سياسة «التكيف الهيكلي» التي هي من وضع خبراء الصندوق والبنك الدولي والتي فرضت على مصر فرضا، والتي تنفذها حكومة **عاطف صدقي** بأمانة وإخلاص، حتى ولو اختلفت مع الصندوق بين الحين والآخر على سرعة التطبيق.

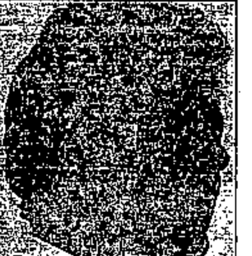
وكل سياسي جاد لابد أن يكون قد أدرك أن الوضع في مصر ينذر بانفجارات عدة . وأنا لا أشير هنا إلى إرهاب الجماعات الاسلامية المسلحة، فربما يصبح واضحا اليوم أن هذه الجماعات قد تلقت ضربات عنيفة من أجهزة الأمن في الأسابيع الاخيرة بما أضعف شوكتها وحرمها غالبا من عنصر المبادرة، وإنما **أشير الى الانفجارات الجماهيرية التي تحدث تلقائيا كما كان الحال في أحداث ١٨، ١٩ يناير أيام حكم السادات**. وهناك إشارات على أن الجماهير قد نفذ صبرها، وأنه لا أحد يضمن ما تخبئه الايام.. من ذلك مصادمات نقابة المحامين ومصادمات الورديان والقباري في الاسكندرية عندما ذهبت أجهزة الأمن للسيطرة على مسجد هناك، و مصادمات مدينة السنطة التي تحدثت عنها الصحف، وهناك تحركات جماهير العمال ضد مشروع قوانين العمل الجديدة وضد بيع شركات القطاع العام للأجانب والصهاينة. فالعمال يدركون أن هذه القوانين ضد مصالحهم وسوف تسمح بفصلهم من العمل دون أي رادع لصاحب العمل، وهم يدركون أن محاولات طمأنتهم بأنه لن يفصل عامل من عمله نتيجة الخصخصة إنما هي مؤقتة لا أكثر ولا أقل. وعندما تطبق قوانين العمل الجديدة فسوف يكون في يد أصحاب الشركة المشتراة **فصل «العمالة الزائدة» والهبوط بالاجور والحرمان من كافة الامتيازات التي حصلوا عليها خلال** المرحلة الناصرية. ولقد أعترفت «الاهرام» في عدد ١٥ يونيو سنة ١٩٩٤



الأمير زروال



كلينتون



الرئيس حسني مبارك

بالقبض على أعداد من العمال ضبطت معهم حقيبة مملوءة بالمنشورات المعدة للتوزيع على العمال ضد نظام الحكم (شركات الغزل والنسيج والكوكاكولا... الخ) واعترف المتهمون بحيازتهم للمنشورات.

هل هناك خلاف بين القاهرة وواشنطن حول سياسة «الحوار الوطني» إذن؟

إن فكرة «الحوار الوطني» لامتصاص صدمة «المصاعب» المترتبة على إجراءات وقرارات الصندوق مطروحة في واشنطن منذ زمن طويل، ولذا لايعقل أن يكون هناك خلاف بين القاهرة وواشنطن حول أصل الموضوع. وإنما الخلاف - إن وجد- يدور حول القوى السياسية التي تدعى لهذا الحوار. **فهناك دوائر في واشنطن تعتقد أن مصير مصر سوف يكون مثل الجزائر إذا لم يستوعب النظام في حواره قوى الاسلام السياسي «المعتدلة» وعلى وجه الخصوص الاخوان المسلمين.** والدراسة التي أشرنا إليها في صدر هذا المقال تشير الى ذلك بوضوح. فالباحث **ستيفن بليتيري** يقول صراحة:« وحتى كتابة هذا المقال فليس هناك مايشير الى أن الرئيس **مبارك** قد عمل على ضم حركة الاخوان الى ذلك الحوار. إن ذلك يعني تعقيد الأزمة ، فإذا تم عزل حركة الاخوان المسلمين فإن ذلك من شأنه أن يكرس الانقسامات داخل الدولة بين الاسلاميين والعلمانيين. وباختصار سيحدث ماتحاول تفادي حدوثه.. إن حركة الأخوان المسلمين هي حركة سياسية فعالة لايمكن استثناؤها أو إغفال دورها وعزلها. وإذا كانت الاصلاحات المقترحة من صندوق النقد الدولي ضرورية فإن على كل قطاعات الشعب المصري أن تأخذها مأخذ الجد».

وفي مقال **لرياض نجيب الريس** في جريدة النهار البيروتية وعنوانه **«مصر تحت الرصاص»** (١٩٩٤/٣/٢١) إشارة الى نفس هذه المعاني، ووفقا لهذا المقال فإن الامريكيين لا يخفون قلقهم من المأزق العميق الذي يجد نظام مبارك نفسه فيه الآن. وهو ينقل نصا من جريدة **التيمس البريطانية** (عدد ١٩٩٤/٢/٢٠) جاء فيه: إن مسؤولا في وزارة الخارجية الامريكية لم يتردد في القول:« **ولكن ماالعمل إذا كان مبارك يرفض النصيحة. فنحن في حاجة اليه من أجل عملية السلام. وإذا ذهب فليس هناك مرشح مفترض أو بديل يأخذ محله ولاضمانات أن حظه من النجاح سيكون أكبر».** أما النصيحة التي وردت الاشارة اليها فهي تتعلق باستقطاب حركة الاخوان المسلمين في الحوار الوطني.

ولقد اعترف الرئيس **كلينتون** - في زيارته الاخيرة لفرنسا- في حديثة مع جريدة **«الفيجارو»** أن واشنطن على اتصال ببعض جماعات الاسلام السياسي «المعتدلة» في الجزائر وأنها تحبذ إشراكهم في الحوار الوطني هناك. لكن قادة الجيش الجزائري منقسمون حول هذا الموضوع. فبينما مال **الأمين زروال** وعدد من زملائه إلى هذا وزار بعض القيادات الاسلامية في السجن، عارض الباقون في قيادة الجيش هذا الاتجاه. وعلى أي حال فالألوف من الاطباء والمهندسين والضباط والمدرسين الجزائريين من أنصار الفرانكوفون يهربون إلى خارج الجزائر، وإذا أضفنا الى هذا حقيقة أن معظم الأجانب العاملين في حقول الإنتاج قد تركوا الجزائر نتيجة إرهاب وتهديدات الجماعات الاسلامية المسلحة، أدركنا إلى أي درك وصلت الجزائر نتيجة إرهاب وتهديدات الجماعات الاسلامية المسلحة وأدركنا إلى أي دولة وصلت الجزائر اليوم.

أما عن الشعب الجزائري نفسه فليس هناك أبلغ مما جاء في صحيفة **الواشنطن بوست** (الجاريان ويكلي عدد ١٢ يونيو ١٩٩٤) نقلا عن ضابط جزائري كبير:« **إن الناس في الجزائر لايريدون أن ينحازوا الى أي طرف. فالغالبية الساحقة من الشعب يرفضون النظام القائم ويريدون أن يروا وجوها جديدة . وفي نفس الوقت فالجزائريون يرفضون الجمهورية «الاسلامية» لأنهم مقتنعون أن المقاومة «الاسلامية» الحالية مدمرة وعاجزة عن إدارة البلاد.**

ألا يذكرنا هذا بأحوال الشعب المصري رغم أختلاف الظروف!

الجامعة والقوانين الجديدة

ضرب **د. حسين كامل بهاء الدين** وزير التعليم ضربته الجديدة المفاجئة ضد الديمقراطية الجامعية من أجل إحكام قبضته وقبضة الأمن على الجامعات . وتصرف في تدبير هذا ببعض الذكاء الذي يتمتع به دون شك. فقد اختار التوقيت بشكل جيد، والجامعات مشغولة في الامتحانات وليس في يد الاساتذة الكثير لعمل احتجاجات على هذه التعديلات، ودست التعديلات قبل انتهاء الدورة البرلمانية وضمن مناقشات ميزانية الدولة. ومن الواضح أنه اتفق مع مقرر لجنة التعليم على أن تتقدم هي بالتعديل الخاص بتعيين عمداء الكليات بدلا من انتخابهم، حتى لايقال في تاريخ الوزير أنه الاستاذ الجامعي الذي نكل بزملائه وحرمهم من الانتخاب. فليس هذا فحسب، وإنما اتجه في التعديلات الجديدة إلى إرضاء الأساتذة المتفرغين بالغاء النص القديم على تجديد تعيينهم كل عامين بعد سن الخامسة الستين، وترك ذلك مفتوحا طول العمر أو الى أن يقرر الاستاذ بنفسه أن حالته الصحية لم تعد

حسين كامل بهاء الدين



خالد محيي الدين



فتحي سرور

تسمح له بالاستمرار.

ولقد حاول بهذا النص الجديد عزل الاساتذة المتفرغين عن السخط المتوقع من زملائهم على التعديلات الجديدة. والآن ما الذي دفع الوزير إلى التعجيل بهذه التعديلات وبهذه السرعة ؟

قد تتباين وجهات نظر الاساتذة في هذا ، فهناك من يقول إن د. **حسين كامل بهاء الدين** صاحب نزعة استبدادية قديمة منذ المؤتمر القومي عام١٩٦٢ ، فهو صاحب الدعوة الى إلغاء النقابات المهنية ، ومنذ تعيينة أمينا عاما لمنظمة الشباب حيث ظهرت، هذه النزعات في مواجهة الشباب.

لكن رأيي الخاص أن بعض الانتخابات التي جرت في بعض الكليات مؤخرا ، ومنها طب القاهرة، قد أثارت قلق المسئولين، وأن هناك إجراءات جديدة لابد من اتخاذها خلال الصيف استعدادا للعام الدراسي الجديد، ومن هنا يتضح أن تعديل القوانين لم تكن أمامه فرصة غير هذا الوقت «الخاطف» الذي استغل في آخر لحظة قبل انتهاء الدورة والذي أدى الى تجاهل توسلات زعيم المعارضة الاستاذ **خالد محيي الدين** بتأجيل المناقشة بضعةأيام حتى تتاح الفرصة لاستطلاع رأي أساتذة الجامعات. ولو كان صحيحا مايدعيه الوزير وبطانته من أن غالبية الاساتذة يؤيدون التعديلات الجديدة لقبل التأجيل بضعة أيام. لكن الحقيقة غير هذا.

ومنذ أسبوعين شكل مجلس كلية الحقوق جامعة القاهرة لجنة من أساتذة القانون الدستوري والقانون المدني لبحث التعديلات الجديدة وإبداء الرأي فيها. وقد نشرت صحيفة **الوفد** منذ أيام أيضا التقرير الذي وضعته اللجنة، وهو إدانة كاملة للتعديلات الجديدة وفضح لأهدافها في إحكام قبضة الوزير والحكومة على الجامعات.

وفي رأي اللجنة أن التعديلات غير دستورية وتتناقض مع المادة ١٨ من الدستور التي تنص على استقلال الجامعات. ولقد كسبت الجامعات هذا النص وقوانينه ١٩٧٢ من طول كفاح وطول معاناة نتيجة لفصل ٤٢ من الاساتذة من الجامعات عام ١٩٥٤ بقرار من مجلس قيادة الثورة لاسباب سياسية (كان كاتب هذه السطور واحدا منهم) وتدعمت هذه المعاناة بعد نقل ستين من الاساتذة إلى خارج الجامعات في سبتمبر سنة ١٩٨١ في مذبحة السادات

الشهيرة.

وهاهي الجامعات تعود مرة أخرى الى إحكام السلطة التنفيذية قبضتها عليها. وحتى إذا تصورنا أن وزير التعليم العالي لن يسئ استخدام سلطاته الجديدة فما الضمان في ألا يحدث ذلك مع الوزير الذي يأتي بعده؟ وكيف نضمن حرية البحث العلمي وحرية الفكر في ظل هذه التعديلات التي تسمح للوزير أن يرسل إلى رئيس الجامعة (وهو أصلا معين من الحكومة) يطلب منه التحقيق مع فلان أو علان لأنه فعل كذا وكذا ؟

إن الحقيقة هي أنه مهما صنع الوزير- سواء بتصريحات رؤساء الجامعات أو ببرقياتهم الى د. **فتحي سرور** المنشورة في الصحف أو بمقالات أمثال د. **عبد العزيز حجازي**- فإن هذا لايغير من الحقيقة التي يعرفها كل من يعمل في الجامعة... تلك هي أن الغالبية الساحقة من الاساتذة ساخطون على هذه التعديلات، وعلى الوزير نفسه بسبب هذه التعديلات.

وفي اعتقادي أن الوزير أذكى من أن يضحك عليه أحد من بطانته بغير هذه الحقيقة.



علي عبد الله صالح



علي سالم البيض

اليمن والمسئولية

المأساة التي يعيشها الشعب اليمني اليوم في شماله وجنوبه لاينبغي أن تمر دون تحديد المسئولية عنها. وفي اعتقادي الشخصي أن مسئولية قادة الحزب الاشتراكي لاتقل عن مسئولية قادة صنعاء. **فمثل هذه الوحدة «الاندماجية» أصلا لم تكن مفهومة ولامبررة**، وظني أن قادة عدن قد أصابهم الذعر عند انهيار المعسكر الاشتراكي وضياع مساعداته الاقتصادية: وبالتالي تدهور الوضع الاقتصادي في الجنوب، وهذا جعلهم يعتقدون أن الوحدة هي المخرج. المشكلة الاساسية هي شكل الوحدة. ... فنحن أمام مجتمعين- جنوبي وشمالي- مختلفين اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا وفكريا، وفي مثل هذه الظروف فإن الوحدة الفيدرالية (أو الكونفدرالية) هي الاجابة الطبيعية التي تضمن التدرج في توحيد الظروف والقوانين والعلاقات...الخ.

ولايمكن أن يدعي أحد من قادة عدن أنهم لم يكونوا يعرفون من هو **علي عبد الله صالح** وأنهم اكتشفوا فقط من الوحدة أنه صدام حسين آخر. فلو كان هذا صحيحا- وأنا لا أصدقه- فإن هذا في حد ذاته إدانة لفهم ووعي قادة الجنوب.

وفي الماضي وعلى طول تاريخ الحزب الاشتراكي أثبت قادة الجنوب أنهم ليسوا بريئين من النزعات الدموية ولامن التحزبات القبلية. وبعيدا عن الفكر والايديولوجية فربما كان هذا التغير الحقيقي للكثير مما حدث في اليمن الجنوبي.

الأمر الثاني الذي أخطأ فيه قادة الجنوب هو إسراعهم بإعلان الانفصال. صحيح أن القيادة في الشمال بدأت بالتحرش العسكري، وصحيح أنه كان على قوات الجنوب أن تقاوم، لكن إعلان الانفصال قطع الطريق على حلول عربية يمكن أن تضع الشمال أمام مسؤولياته وترضي الشعب اليمني في نفس الوقت.

أليس من المفارقات التي تثير السخرية اليوم أن نجد مشايخ الخليج وحكام السعودية هم الذين يدافعون عن الجنوب اليوم وعن قيادته وينذرون الشمال ويتوعدونه إذا لم يوقف القتال فورا ، وأن امريكا قد أرسلت مؤخرا إحدى حاملات طائراتها الى الخليج؟

مفهوم غريب للتنمية البشرية.. وسياسات أغرب وأعجب!

د. جلال أمين

منذ أسابيع قليلة أصدر **معهد التخطيط القومى** فى مصر، بالتعاون مع **برنامج الأمم المتحدة للإنماء**، مجلدا بعنوان «**تقرير التنمية البشرية فى مصر، ١٩٩٤**» وهو أول تقرير من نوعه يصدر عن مصر، تنفيذا لتقليد جديد بدأه برنامج الأمم المتحدة للانماء فى عدد محدود من البلاد النامية، يهدف الى جمع ونشر البيانات المتعلقة بما يسمى «بالتنمية البشرية» على نحو أكثر تفصيلا وشمولا مما تتضمنه التقارير التى تحمل نفس الاسم، وتصدرها نفس المنظمة، ولكن للعالم ككل، والتى بدأ صدورها منذ سنة ١٩٩٠.

والذى تقصده هذه المنظمة الدولية «بالتنمية البشرية»، معنى محدد، هو تلك الجوانب من التنمية التى تمس «الانسان» مساشرا، أو التى تتخذ البشر، وليس السلع، مرتكزا لها، تهتم بسعادتهم وتنمية قدراتهم أكثر مما تهتم بأثرائهم، وتنمية مافى حوزتهم.

المقصود بهذا الاصطلاح إذن، وبالتقارير التى تحمل هذا الاسم، هو اعطاء اهتمام أكبر لبعض جوانب التنمية التى لاتحظى بالاهتمام الكافى عادة فيما ينشر ويكتب عن التنمية الاقتصادية. وهى الجوانب التى يمكن وصفها بشكل عام «بالانسانية» أو «البشرية»، وهى كما هو ظاهر، يتعلق بعضها على الأقل «**بالمعنويات**» أكثر مما يتعلق «**بالماديات**»، ومن ثم فهى أصعب فى قياسها من الجوانب المادية للتنمية. ومن حق من يقبل على قراءة هذا التقرير أن يتوقع منه درجة أكبر من التنازل، (أكبر مما نصادفه عادة فى تقارير الهيئات الدولية) عن الالتزام الصارم بحزمة قوى السوق، ومما يسمى «بالتصحيح الهيكلى» وسحب يد الدولة من التدخل فى الاقتصاد، واعتراف أكبر بمزايا التدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية، على أساس كثرة مايثور من تعارضه بين حرية السوق وبين اعتبارات «التنمية البشرية».

ولكن قارئ هذا التقرير لابد أن يصاب بخيبة الأمل إذ **سوف يجد فيه نفس التحيزات المعهودة لفلسفة البنك الدولى وصندوق النقد فى اتجاه رفع يد الدولة عن التدخل، وإطلاق حرية السوق، والترويج للتخصيص، أى بيع القطاع العام للقطاع الخاص، ولمزايا «التوجه الخارجى» وتشجيع سياسة التركيز على التصدير بدلا من التوجه لاشباع حاجات السوق المحلى، وذم سياسة الحماية، والدفاع عن إطلاق حرية الاستيراد وعدم تقييد الاستثمارات الأجنبية.. الخ.**

هذا التحيز يظهر فى المفهوم الذى يتبناه التقرير لاصطلاح «التنمية البشرية»، كما يظهر فى المؤشرات التى يقترحها لقياس درجة التقدم فى تحقيق «التنمية البشرية»، وفى موقفه من قضية توزيع الدخل، ومن دور الدولة فى تحقيق هذه التنمية.

مفهوم غريب للتنمية البشرية

أما من حيث المفهوم الذى يتبناه التقرير للتنمية البشرية، فهو بكل أسف لايكاد يخرج عن المفهوم المألوف للتنمية الاقتصادية، ومن ثم فهو لايقربنا قيد أنملة من الاعتبارات المعنوية الانسانية التى نرغب أصلا فى اعطاء مزيد من الاهتمام لها. فالتقرير يبدأ بتعريف التنمية البشرية بأنها «**عملية توسيع اختيارات الناس**»، ويرفض تعريفها بأنها اشباع الحاجات الأساسية، بل ينتقد بشدة هذا المفهوم الأخير لأنه، فى نظر التقرير، يميز دون داع، بين الحاجات الأساسية وغير الأساسية بينما **يفضل التقرير، أن يضع كل الحاجات (أو الاهواء) الانسانية على قدم المساواة: أهواء الغنى وحاجات الفقير**، فكلها حاجات لها نفس الدرجة من الأهمية وتوسيع اختيارات الناس أقرب الى تحقيق هذه المساواة بين طلبات الأغنياء وطلبات الفقراء.

وقد قمت بمناقشة هذا الجانب (المتعلق بمفهوم التنمية البشرية) بالتفصيل فى مقال آخر (فى مجلة الهلال- عدد يونيو ١٩٩٤)، ومن ثم فسوف أقتصر هنا على النقائص الثلاث الأخرى فى التقرير والمتعلقة: بقياس التنمية البشرية وقضية توزيع الدخل، ودور الدولة فى التنمية.

قياس التنمية البشرية

يتبنى التقرير مقياسا للتنمية البشرية ، هو مقياس مركب من ثلاثة مؤشرات:

١- العمر المتوقع عند الميلاد.

٢- ومعدل القدرة على القراءة والكتابة عند البالغين.

٣- ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

ومن ثم فإن ترتيب الدول فى مدى نجاحها أو فشلها فى تحقيق «التنمية البشرية» أى فى إسعاد البشر وتلبية حاجاتهم الحقيقية، وتحقيق الحياة اللائقة بهم وتوفير الطمأنينة واحترام الذات، الى آخر هذه المعانى الجميلة والمستهدفة أصلا من التركيز على «الإنسان» بدلا من «السلع» والتى قد لاتحققها التنمية بالمعنى الشائع والمألوف، كل هذا يتوقف فى نظر التقرير على مدى النجاح والفشل فى هذه الأمور الثلاثة. ولا أخفى على القارئ شعورى بعدم الارتياح إذ وجدت هذه الأهداف العظيمة التى كنت أظن أن التنمية البشرية تستهدفها، قد اختصرت فى هذه المؤشرات الثلاثة.

فالمؤشر الثالث (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى)، ليس على أى حال إلا المؤشر المعتاد للتنمية ، ومن ثم فوروده هنا لا يمثل أى تقدم عن الكتابات والمقارنات المألوفة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

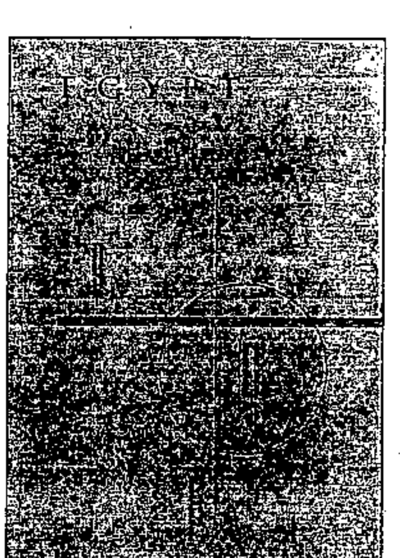
والمؤشر الأول (العمر المتوقع عند الميلاد) يعكس فى الحقيقة طول الحياة أكثر مما يعكس نوعية الحياة. فإن نتائج هذا المؤشر من ٦٠ عاما الى ٧٠ عاما مثلا، لايعنى بالضرورة أن حياة الانسان قد أصبحت أفضل، بل يعنى فقط أنها أصبحت أطول مما كانت. وهناك على أى حال من الحيوانات مايعيش أطول بكثير من الآدميين دون أن تكون لديها هيئات مهتمة بتطوير معنى التنمية . وقد يؤيد هذا أن العمر المتوقع عند الميلاد فى مصر زاد خلال الثلاثين عاما (١٩٦٠-١٩٩٠) بمقدار ١٤٫٤ سنة (من ٤٨٫٨ الى ٦٣٫٢) ولكن **مؤشرات كثيرة أخرى تدل على تدهور نوعية الحياة فى مصر سواء فيما يتعلق بمستوى السكن أو المواصلات أو نوعية التعليم أو درجة تلوث الهواء أو المياه.. الخ).**

صحيح أن زيادة العمر المتوقع عند الميلاد تعكس الى حدما أوضاع الصحة وحالة التغذية (كما يقول التقرير فى صفحة ٨) ولكن الأمر هنا يحتاج الى وقفه، فقد لايكون من الواجب أن نقبل هذا القول دون تحفظ. فتحسن الأوضاع الصحية له أشكال وصور متعددة ليست كلها على نفس المستوى من حيث احترام أدمية الإنسان وتخفيف آلامه. فتحقيق تخفيض كبير مثلا فى معدلات وفيات الأطفال الرضع قد يؤدى إلى زيادة كبيرة وعبر فترة قصيرة من الزمن فى العمر المتوقع عند الميلاد، **دون أن يقترن هذا بالضرورة بتحسن يذكر فى مدى توفر الدواء أو أسرة المستشفيات أو فيما يتلقاه المريض من عناية من الاطباء ومستوى التمريض، أو مدى مايشعر به المرء من اطمئنان على إمكانية حصوله على الرعاية الطبية** **إذا احتاج إليها.** ومن الممكن القول أن هذه الأمور الأخيرة كلها أكثر صلة باحترام أدمية الانسان وتحسين نوعية الحياة من تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع مثلا، أو من مكافحة الأوبئة بالتطعيم الشامل الى غير ذلك من وسائل إطالة الحياة دون تحسين فى نوعها.

ويمكن أن نقول شيئا مماثلا عن مستوى التغذية فالحرمان من الغذاء، له بدوره أشكال وألوان، بعضه فقط هو الذى يهدد الحياة، ومن ثم ينعكس فى انخفاض العمر المتوقع عند الميلاد، مثل سوء تغذية الأمهات وهن فى سن الارضاع، ولكن أكثر أنواع الحرمان من الغذاء لايصل إلى هذا الحد، بل يقتصر أثره على أن يصيب المرء بالبؤس طول عمره. فقد ينام الناس جوعى كل يوم، ومع ذلك يعيشون الى سن السبعين أو الثمانين، وقد يصلح للتعبير عن هذه الحالة، ، منظر معظم رجال الشرطة عندنا، المنتشرين فى شوارعنا أو الواقفين لحراسة السفارات والمؤسسات المختلفة ، حيث تظهر عليهم مظاهر الحرمان والجوع دون أن يصل هذا الحرمان بالضرورة الى درجة تخفيض العمر المتوقع، ومن ثم فلا يعبر عن حالتهم للأسف ، هذا المؤشر من مؤشرات«التنمية البشرية».

بقى المؤشر الخاص بمعدل القدرة على القراءة والكتابة لدى البالغين. وهو طبعا مقياس مهم لتقدم الإنسان وإن كان من الممكن أن يتساءل المرء عما إذا كان هذا المؤشر يتعلق بالانتاجية أكثر مما يتعلق بمختلف الاعتبارات الانسانية المستهدفة أصلا من جعل الانسان، وليس السلع، محور الاهتمام كالسعادة واحترام النفس والعلاقات الاجتماعية السوية ، والشعور بالطمأنينة.. الخ

على أية حال فإنه يبدو لى، على ضوء هذه الملاحظات، أن هذه المؤشرات الثلاثة التى يتبناها التقرير، لاتكفى على الاطلاق للاحاطة بمختلف الأبعاد الانسانية لمفهوم التقدم البشرى، وانها ، إذا أردنا الصدق، تكاد تجعل التنمية البشرية مرادفا للتنمية بالمعنى التقليدى، أى زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات. وإذا بنا بعد جهد جهيد لم نتقدم كثيرا فى الحقيقة عن نقطة البداية التى كنا نريد تجاوزها. لازلنا فى إطار المفهوم المعتاد للتنمية بمعنى زيادة الانتاج، وليذهب الانسان الى الجحيم.



التنمية البشرية وتوزيع الدخل

لايمكن أن ينكر أحد أن توزيع الدخل هو أحد المؤشرات المهمة للرفاهية الاجتماعية ليس فقط لأن إشباع الحاجات الأساسية للفقراء يحقق رفاهية أكبر من اشباع الحاجات الكمالية للأثرياء، ولكن أيضا لأن **توزيع الدخل هو مؤشر جيد لدرجة الاحباط والتوتر الاجتماعى التى تنتج عن مقارنة الطبقات الدنيا لحالها بحال الطبقات العليا.** ولكن مفهوم التنمية البشرية الذى تبناه هذا التقرير ، بمؤشراته الثلاثة التى ناقشناها فيما تقدم. متوسط الدخل، والعمر المتوقع عند الميلاد ومعدل القراءة والكتابة، هذا المفهوم يكاد يتجاهل توزيع الدخل تجاهلا تاما ، فمتوسط **الدخل، هو كأى متوسط ، لايخبرنا ، الا عما يحصل عليه شخص خيالى قد لايوجد أبدا فى الواقع**، والعمر المتوقع عند الميلاد ومعدل القراءة والكتابة، وإن كان لهما بعض الصلة بتوزيع الدخل، فالصلة واهية للغاية، اذ قد يرتفع العمر المتوقع بشدة ، أو يرتفع معدل القراءة والكتابة بشدة، دون تحسن يذكر فى توزيع الدخل بل مع تدهور شديد فيه.

فاذا نظرنا إلى ماكتبه التقرير عن موضوع توزيع الدخل ،فاننا نلاحظ أمرين:

الأول: - أن التقرير يحاول أن يعطى صورة مخففة للغاية لحالة توزيع الدخل فى مصر. فضلا عن أنه **لايصف أو يحلل بأية درجة من التفصيل مظاهر وأسباب ماحدث من تدهور فى توزيع الدخل خلال العشر سنوات الأخيرة** ، على الرغم من أنه وثيق الصلة بموضوع التنمية البشرية) فإنه يحاول استخدام لهجة توحى بأن التدهور فى توزيع الدخل خلال الثمانينات كان هينا فهو مرة يصفه بأنه «تدهور طفيف» ومرة يقول «إن هناك عدالة نسبيه فى توزيع الدخل المتاح للتصرف فى كل من المناطق الريفية والحضرية، وأن نمط توزيع الدخل يتصف بدرجة عالية من الثبات ومرة يقول أن «توزيع الدخل فى مصر أكثر عدالة منه فى البرازيل على سبيل المثال» (ص ٢٧) وهى مقارنة لاتدعو للفخر بل للسخرية إذ أننا جميعا نعلم أن البرازيل من أسوأ دول العالم فى نمط توزيع الدخل!

والامر الثانى: هو أن التقرير وهو يتعرض لتوزيع الدخل فى مصر يضع كل تأكيده على التنمية، بالمعنى التقليدى، باعتبارها الوسيلة الأساسية لتحسين توزيع الدخل . وهو موقف مرفوض وبعيد عن الصواب، بل ان هناك أجزاء أخرى فى التقرير مما لايتعلق بمصر، (كالفصل الخامس مثلا الذى يناقش «الخبرة الدولية فى التنمية الدولية») تتناقض مع هذا الموقف وتدحضه، اذ تبين منها **ضعف العلاقة بين معدلات التنمية ونمط توزيع الدخل.**

أقول إن هذا الموقف بعيد عن الصواب لإنك لاتجد لا فى التجارب التاريخية ولا المعاصرة ولا فى التحليل الاقتصادى أى سند للقول بأن هناك علاقة ضرورية بين ارتفاع معدل النمو وتحسن توزيع الدخل، وإنما العامل الحاسم، فيما يظهر من هذا ، هو نوع الفلسفة الاجتماعية التى تتبناها الدولة. والتجارب التى يقتطفها التقرير نفسه فى الفصل الخامس، كتجارب **ماليزيا والصين وشيلى والبرازيل ونيجيريا والباكستان**، يتضح منها كلها أن العامل الحاسم فى تحسن أو تدهور حال الفقراء ليس هو ارتفاع أو انخفاض معدل النمو بل مدى التزام الدولة بتحسين أحوالهم أو عدم التزامها بذلك ولكن التقرير، عندما يأتى الى الكلام عن مصر ،يقول شيئا مختلفا تماما، فيؤكد على أن فترات تحسين توزيع الدخل فى مصر هى فترات النمو السريع، وفترات تدهور توزيع الدخل هى فترات تباطؤ معدل النمو. فالفترة ٥٩- ١٩٦٤ كانت فترة حسنة الأداء فى الأمرين (النمو وتوزيع الدخل) ، وكذلك الفترة ٧٤-١٩٨٠ ، بعكس الفترة ٦٥-١٩٧٣، التى كانت سيئة الأداء فى الأمرين، وكذلك معظم الثمانينات. الدرس الذى يريد منا التقرير استخلاصه من هذا هو المهم التركيز على التنمية، بالمعنى التقليدى ، وسوف يتولى توزيع الدخل أمر نفسه بنفسه.

وهذه طريقة غريبة (وإن كانت شائعة) فى استخدام أى احصاءات **فالتقرير بذلك يتجاهل ماقامت به الدولة فى الستينات من تدخل واع ومتعمد لاصلاح توزيع الدخل، كما يتجاهل أن التحسن فى توزيع الدخل فى أواخر السبعينات كان بسبب ظاهرة طارئة هى الهجرة وليس بسبب ارتفاع معدل النمو.** بعبارة أخرى لم يكن التحسن فى توزيع الدخل فى الفترتين اللتين شهدتا هذا التحسن راجعا إلى ظاهرة النمو السريع بل الى أشياء أخرى قد تقترن بها النمو السريع وقد لايقترن بهذا. كذلك فإن تدهور توزيع الدخل فى الفترتين الآخريين(٦٥-١٩٧٣ ثم فى الثمانينات) اقترن، ليس فقط بتباطؤ معدل النمو بل أيضا بتراخى جهود الدولة فى التدخل لصالح الفقراء بل وتخفيض مختلف أنواع الدعم الممنوح لهم فى الثمانينات، والأرجح أن هذا هو السبب الأساسى وراء تدهور توزيع الدخل فى الثمانينات وليس تباطؤ معدل النمو.

وبنفس هذه الطريقة السقيمة فى استخدام الاحصاءات يمكن لأى شخص أن يقول أنه فى الفترة ٦٥-١٩٧٣ ، التى تدهور فيها توزيع الدخل، كانت مصر فى حالة حرب مع اسرائيل، بينما تحسن توزيع الدخل فى الفترة ٧٤-١٩٨٠ ، وهى فترة اتفاقات فض الاشتباك واتفاقية السلام مع اسرائيل ، ومن ثم فإن علينا ، إذا أردنا تحسين توزيع الدخل فى مصر، أن نستمر فى حالة السلام مع

إسرائيل.!

ويبلغ التقرير بهذا المنطق منتهاه حين يقول صراحة إنه «لم يعد هناك مجال فى مصر لجولة أخرى من إعادة توزيع الأصول الانتاجية على نحو ماحدث فى «الاصلاح الزراعى» فى الخمسينات (ص ١٦) ، دون أن يذكر سببا لذلك، ربما لأنه يفترض أن قارئ التقرير يتبنى نفس الفلسفة الاجتماعية التى يتبناها التقرير بسبب كثرة ترديدها من جانب الأمم المتحدة وتقاريرها المختلفة!

دور الدولة فى التنمية البشرية

لايقتصر التقرير على الترويج لفكرة التركيز على التنمية، بالمعنى التقليدى، بل **يدعو دعوة صريحة إلى سحب يد الدولة من التدخل لصالح الفقراء.** وهو الأمر الذى يبدو مدهشا بوجه خاص فى تقرير يحمل اسم «التنمية البشرية».

فقرب نهاية الفصل الأول يقول التقرير أن الأولوية فى الاستثمارات الحكومية يجب أن تعطى «لمشروعات البنية الاساسية (خاصة شبكة النقل والمواصلات والطاقة والمرافق العامة)، لتيسير فرص استثمارات القطاع الخاص. وربما يكون من الملائم- فى ضوء الظروف الحالية- أن توفر خدمات هذه المشروعات على أساس تحميل المستفيدين تكاليف انتاجها أو على الأقل مشاركتهم فى هذه التكاليف (ص ١٥).

هذا إذن هو المبدأ العام. دور الدولة يقتصر على هذه الأمور، ولا ذكر لمسئوليتهم عن التعليم أو الصحة أو الاسكان.. الخ والتقرير حريص، فضلا عن ذلك، على تحميل المستفيدين من المشروعات الحكومية بتكاليف انتاجها أو على الأقل بجزء منها .

وهو مالايمكن أن نتصور أن تحدث معه أى «تنمية بشرية»!

وفى مكان آخر من نفس الفصل ، يطلق التقرير ، بكل جرأة، أوصافا سيئة للغاية على دولة الرفاهة (WELFARE STATE)، أى الدولة التى تعتبر من مسئولياتها توفير بعض الخدمات الأساسية لمواطنيها. فيقول التقرير إن «مفهوم دولة الرفاهية، كما حاولت تطبيقه كثرة من الدول النامية ، بالاضافة الى الدول الاشتراكية سابقا، يجعل الناس عالة على الدولة، معتمدين عليها فى تدبير كافة احتياجاتهم.. وقد أثبتت تجارب الماضى القريب والبعيد أن دولة الرفاهية بهذا المفهوم لم تكن سوى إطار ملائم؟ يبرر انتهاك إنسانية الشعوب مقابل اضطلاع الدولة بالكاد باشباع حاجاتهم الأساسية. وتثبت هذه التجارب أيضا أن تحقيق هذا الهدف المتواضع تم على حساب خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة مازالت هذه الدول تعانى منها حتى الآن» (ص٧)

ونحن من جانبنا نتساءل هل هذه هى حقا الدروس المستفادة من تجربة بريطانيا فى تجربة التأمين الصحى الشامل؟ أومن تجارب توفير الخدمات الأساسية، من علاج وصحة وفرص عمالة فى الدول الاشتراكية سابقا، والتى نشهد الآن فى بعضها عودة الأحزاب الاشتراكية الى الحكم بالانتخاب الحر؟ وهل صحيح أن واضعى التقرير متأكدون جدا من أن تجربة الستينات فى مصر فى تعميم كثير من الخدمات الاجتماعية الاساسية للناس كانت بدورها انتهاكا لإنسانية الشعب المصرى» بالمقارنة بما حدث له فى السبعينات والثمانينات؟.

هذا الموقف العام الناقم على دور الدولة فى التدخل لصالح الفقراء، الذى عبر عنه التقرير بصفة عامة فى الفصل الأول، يعود مرة أخرى بتحديد وتفصيل أكبر فى الفصلين الأخيرين. ففى الفصل الخامس، الذى يتعرض لتجارب الدول المختلفة فى مجال التعليم، نجد أن الدرس المستفاد من هذه التجارب فى نظر واضعى التقرير هو أنه ليس من الضرورى أن تزيد مصر إنفاقها على التعليم ، بل ولاحتى من الضرورى أن تعيد توزيعه لصالح التعليم الفنى. إن مايفهم من هذا الجزء من التقرير هو أن الغرض من التعليم ليس هو الارتقاء بانسانية الانسان، بل زيادة مهارة العامل، وزيادة مهارة العامل لاتتوقف على ماتنفقه الدولة على التعليم، ولاحتى على توزيع هذا الانفاق بين التعليم العام والفنى، بل تتوقف على أمرين:

الأول: اتباع استراتيجية التنمية ذات التوجه الخارجى، إذ أن هذا يزيد من كفاءة العامل.

والثانى: عدم فرض حد أدنى للأجور. ولماذا ياترى؟ **«لأن وجود حد أدنى للأجور، أو جمود هيكلها، لايشجع المشروعات على توفير برامج تدريب مهنية ومهارية معينة كان من الممكن أن يتحمل العاملون تكاليفها من خلال الأجور المنخفضة»** (ص ٨٤، وانظر أيضا نفس المعنى فى ص ٩٣).

بل يذهب التقرير فى جرأته الى حد أن يقول إن:

«تحقيق العدالة الاجتماعية يؤدى إلى تثبيط همة العمال فى اكتساب المهارات» (ص ٨٤)

هذا كلام تجاوز فى جرأته أى كلام قاله الاقتصاديون الكلاسيك منذ أكثر من قرن ونصف، فى تبريرهم لعدم تدخل الدولة لصالح الفقراء. **فهل هذا تقرير للتنمية البشرية أم لتنمية السلع؟ للارتقاء بآدمية الانسان أم لزيادة أرباح القطاع الخاص؟**

فإذا انتقل التقرير، فى نفس الفصل، لمناقشة «الخبرة فى مجال الصحة» وجدنا أن الدرس المستفاد هنا أيضا **هو أن زيادة الانفاق الحكومى على الصحة ، مضر بالصحة»!**، أو بعبارة أدق، لايؤدى بالضرورة الى الارتقاء بالصحة. والدليل على ذلك أن الحكومة فى أندونيسيا لم تنفق كثيرا على المستشفيات ومع ذلك نجحت أندونسيا فى تخفيض معدل وفيات الأطفال بدرجة ملحوظة!! (ص ٨٥)

وهذا هو نفس الدرس المستفاد من تأمل نظم الضمان الاجتماعى فى الدول المختلفة، إذ وجد كاتبو التقرير أن **ماليزيا وكلومبيا «حققتا** أداء جيدا فى التنمية البشرية بالرغم من تواضع مخصصات الضمان الاجتماعى »! (ص ٨٦) (وهو ليس غريبا على أى حال مادامت التنمية البشرية تقاس فقط بالمؤشرات الثلاثة المتقدمة!)

وهكذا يختار التقرير من الدول مايشاء ، ومن النسب والأرقام مايشاء ويتجاهل منها مايشاء، لتأكيد نتيجة مقررة سلفا، وهى أن كل تدخل حكومى مضر، وكل ماتفعله قوى السوق مفيد للجميع: فقراء وأغنياء!

الخلاصة أن هذا التقرير ليس فى الحقيقة تقريرا عن التنمية البشرية فى مصر، وإنما هو مجرد تقرير جديد يضاف الى عشرات التقارير المماثلة التى تروج لما يسمى «بالتصحيح الهيكلى» وهو التعبير الجديد المهذب عن «الانفتاح الاقتصادى». ليس فى التقرير جديد إذن اللهم الا أنه للأسف يفعل ذلك وهو يتظاهر بأنه يدافع عن قضية الفقراء.


دكتور
نفسانى
خليك إيزى .. ما البلد مليانة وزرا عواطلية زى حالاتك ..
إشمعنى ما بيجيلهومش حالات إكتئاب زى اللى بتجيلك دى .. !
شهادة تخرج
يعنى إيه اللجنة ما بتمثلش كل القوى السياسية فى مصر .. ما أهه ممثلين
لأمريكا و إسرائيل وجمعية الصداقة العربية الإسرائيلية
!!
لجنة الحوار الوطنى
عاطف صدقى
يوسف والى
مصطفى خليل
فى لجنة الحوار
الوطنى



الحكومة تمنح شقق وفرص عمل للتائبين
واحنا كمان .. عايزين دقن ولبس أبيض.. زى الجدع اللى هناك ده ..!!
ملابس تنكرية
وزارة الداخلية
توبة توبة إن كنت أربى دقنى توبة بس إدينى الشقة وتبقى دى آخر توبة.. وبعدها توبة
عقد شقة
أسفين جداً .. ماعندناش أدوية للفقرا .. شوفوا ف المحل اللى جمبينا ..!
صيدلية الشفاء
حانوتى الأمانة
ما دايم إلا وجه الله



في مؤتمر الحوار

الحزب الوطني يتحايل على مطالب المعارضة

أمينة النقاش

بعد ٤٨ ساعة فقط من الإعلان عن تشكيلها (٢٩ مايو)، توقفت أعمال لجنة الإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني العام في مصر، بسبب الخلاف بين الحزب الوطني الحاكم، وبين أحزاب المعارضة الرئيسية، حول رئاسة اللجنة وتركيبها، والمهام المنوطة بها.

فأعلن **حزب الوفد** انسحابه منها، وأعلن **الحزب الناصري** تجميد عضويته بها، وطالبت الأحزاب الرئيسية الثلاثة الباقية وهي **التجمع والعمل والأحرار**، بتجميد اجتماعات اللجنة، لاتاحة الفرصة لمشاورات جانبية، بين الأحزاب حول موضوعات الخلاف، وحضرت الثلاثة الاجتماع الثاني للجنة (١٢ يونيو) وماتلاه من اجتماعات.

وكانت أحزاب المعارضة المصرية قد فوجئت بدعوة رؤسائها لحضور الاجتماع الافتتاحي، للجنة الاعداد للحوار الوطني، للاستماع إلى خطاب يلقيه الرئيس «حسني مبارك»، في افتتاح أعمالها، قبل ساعات من القاء الخطاب، دون أن تعرف طبيعة تشكيل اللجنة. الذي لم يعلن الا بعد انتهاء الرئيس من القاء خطابه!

سببان للاحتجاج

أثار تشكيل اللجنة، بمجرد الاعلان عنه، احتجاج أحزاب المعارضة، التي اعترضت عليه من ناحيتين. **الأولى** أنه جاء خروجا عن الاتفاق الذي تم بينها، وبين الحزب الوطني الحاكم في مشاورات سابقة، بأن تعرض عليها الأسماء المقترحة لتشكيل اللجنة، ويتم الاتفاق حولها قبل إعلانها. **والثانية**، أن تشكيل اللجنة الذي ضم ثلاثة ممثلين للحزب الوطني الحاكم وعشرة من رؤساء الأحزاب المشاركة في الحوار و٢٧ عضوا يمثلون الشخصيات العامة والنقابات المهنية والعمالية ورؤساء الجامعات، يعكس أغلبية ساحقة للحزب الوطني. فمن بين أعضاء اللجنة الأربعين، يوجد ٢٦ عضوا، ينتمون للحزب الوطني بنسبة حوالي ٩٠٪ من عضوية اللجنة، فضلا عن أنها ضمت في عضويتها، أسماء، لاهم لها سوى، سب المعارضة، والتعريض بقياداتها، والتشكيك في ولائها لصالح الحزب الحاكم.

وكان الرئيس «**مبارك**» قد أصدر قرارا بتعيين «د. **مصطفى خليل**»، نائب رئيس الحزب الوطني الحاكم للشئون الخارجية، ورئيس الوزراء الأسبق، مقررا للجنة، وهو ما اعترضت عليه الأحزاب أيضا، لانتمائه للحزب الحاكم من ناحية، ولأنها لم تستشر في أختياره لهذا الموقع من ناحية أخرى، وأضاف الحزب الناصري إلى هذه الاعتراضات رفضه للتعاون معه، بسبب موقفه المنحاز لاسرائيل، ودفاعه العلني الدائم عنها، وتبريره لسياساتها، ودوره في تنشيط العلاقات بينها وبين مصر.



كمال الشاذلي

وتجاهل «د. **مصطفى خليل**» اعتراضات الأحزاب الأخرى على تشكيل اللجنة وعلى رئاسته لها، وأدلى بتصريحات تلو الأخرى، تؤكد مواصلة اللجنة لاجتماعاتها في موعدها المحدد.

وأما «**كمال الشاذلي**» الأمين العام المساعد للحزب الوطني لشئون التنظيم، وأحد ممثليه الثلاثة في لجنة الإعداد للحوار فقد ساق في الاجتماع الأول لها، ردودا على الاعتراضات على تشكيلها، تجمع بين السذاجة والتعالي وافتقاد المنطق. فقال: إن الحزب الوطني يشارك في لجنة الإعداد للحوار كحزب حاكم، وصاحب الأغلبية، وأن «د. **مصطفى خليل**» سيدير اللجنة كمقرر «بمنأى عن رداءه الحزبي» لأن بها من يمثلون الحزب الوطني، كما أنه ليس عيبا أن تكون الأغلبية في اللجنة للحزب الوطني، لأنه نشيط استطاع أن يجذب اليه العديد من الشخصيات العامة!!

شكوك المعارضة

وأشعل «د. **مصطفى خليل**» الخلاف بينه وبين الأحزاب الأخرى، حين صرح في أعقاب الاجتماع الأول للجنة، بأن القرارات ستؤخذ بالتصويت، وبالأغلبية، مما أكد شكوك المعارضة، في أن الحزب الوطني، بحكم أغلبيته في عضوية اللجنة، سوف يتخذ ما يريد من قرارات. وكان «**خالد محيي الدين**» رئيس حزب التجمع، قد اعترض في الجلسة الأولى للجنة الحوار، على إقرار مبدأ التصويت في لجنة تشكلت بالتعيين.

واحتواء للضجة التي أثارها تصريحه، أعلن «د. **مصطفى خليل**» أن لجنة الاعداد للحوار، ليست جهة اتخاذ قرار، لكنها لجنة لتجميع الآراء، وأنها سوف ترفع تقريرا بوجهات النظر المختلفة في القضايا المطروحة أمامها.

وكان الخطاب، الذي ألقاه الرئيس «**مبارك**» في الجلسة الافتتاحية للجنة الأعداد للحوار، والذي لم تسبقه مشاورات

بينه وبين رؤساء الأحزاب ، لاقبل إلقائه ولابعده، مشيرا للاندهاش الشديد من أحزاب المعارضة، لتناقضه، مع النتائج التى انتهت إليها مشاوراتهم سابقا مع الحزب الوطنى، حول مهمة اللجنة. **فالخطاب وضع أولويات لعمل اللجنة التحضيرية للحوار الوطنى، ولبرنامجها وللأسس التى سيسير عليها الحوار، دون الأخذ فى الأعتبار موافقة الأطراف المدعوة للمشاركة فيه، أو اعتراضها عليها.** فالركائز الثلاث الأساسية للحوار الوطنى هى وفقا لخطاب الرئيس: الأدراك السليم للتحديات التى تواجه مصر، والوعى الدقيق بالظروف التى تحكم علاقاتها الأقليمية والخارجية، والتحديد الواضح لأولويات العمل الوطنى فى المرحلة المقبلة. والمسئوليات الثلاث للجنة التحضيرية للحوار هى: تحديد القوى الوطنية المشروعة التى تعمل تحت مظلة الدستور والقانون واختيار القضايا والموضوعات التى يدور حولها الحوار، ووضع الشكل التنظيمى للمؤتمر العام وقواعد مداولاته واتخاذ التوصيات

أهداف مسبقة

كما حدد **الرئيس مبارك** ثلاث غايات أساسية لمؤتمر الحوار الوطنى، وهى الحفاظ على أمن الوطن والتوازن بين الطموحات والقدرات، والمشاركة الواسعة فى حل المشكلات. وست أولويات للعمل الوطنى هى بناء اقتصاد قوى مزدهر، واستخدام أمثل للشباب، وضبط العلاقة بين السكان والموارد، ومشروع قومى يكون مثلثه الثقافة والعلم والتعليم ورعاية صحية للانسان المصرى وتحديث الإدارة وتطويرها. كما حدد خمسة أسس للمسار العام للحوار هى التركيز على قضايا الوطن الأساسية، والترفع عن المصالح الحزبية، والانطلاق من رؤية علمية وواقعية لترجمة الأولويات وحساب امكانات الوطن وقدراته حسابا دقيقا، وعدم المغامرة بأمن الوطن واستقراره ، كما أشار الى أن معايير المشاركة فى الحوار تنحصر فى الالتزام بالضوابط السياسية واحترام المبادئ الدستورية والولاء للوطن والمسئولية العامة.

وهكذا فإن خطاب الرئيس لم يترك لا للجنة التحضيرية للاعداد للحوار ولا للمؤتمر الحوار ذاته فرصة للاجتهاد فى أى شئ، وضيق أمام المؤتمر تحديد، نطاق الاختيارات المطروحة أمامه. وأغرقه فى تفاصيل، لاهم لها سوى الحيلولة دون أن تكون الأولوية فى هذا الحوار للاصلاح السياسى والديمقراطى.

واعتبرت بعض أحزاب المعارضة ، كثيرا من النقاط الواردة فى خطاب الرئيس سلبية، لاتعكس رغبة حقيقية فى الحوار، كما تضع إطارات تحول بين الحوار وبين مناقشة القضايا التى تعتقد أحزاب المعارضة ، بضرورة تقدمها على غيرها.

فقد صادر الرئيس مبارك منذ البداية على المطلب الرئيسى لمعظم أحزاب المعارضة، بأن يكون الاصلاح السياسى والديمقراطى هو النقطة الأولى فى جدول أعمال المؤتمر ، حين دعا الى أن يدور الحوار فى إطار الدستور القائم. **كما بدت اشارة الرئيس مبارك الى أن الحوار، لايعكس مأزقا يقع فيه النظام الحاكم، أو رغبة فى مصالحة وطنية، أو احتياجا لجبهة ، أو لحكومة إئتلافية، تعاليا على أحزاب المعارضة، وتعبيرا عن الاستغناء عنها، وإنكارا للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة التى تمر بها البلاد، التى كانت بطبيعة الحال، فى مقدمة الأسباب ، التى دفعت الرئيس مبارك، أثناء الحملة الانتخابية، لفترة رئاسته الثالثة، قبل عشرة أشهر ، للدعوة لإجراء هذا الحوار!**

تباين فى المواقف

تباينت ردود فعل أحزاب المعارضة الرئيسية الخمسة للدور المرسوم مسبقا للحوار الوطنى، وفور انتهاء الجلسة الافتتاحية سارع **حزب الوفد** بنشر ورقة كان قد اعدها حول موقفه من الحوار، جاء نشرها بمثابة رد واضح على خطاب الرئيس مبارك، وعكست مدى التباين بين وجهة نظره، ووجهة نظر الحزب الحاكم فى الحوار. واعلن **الحزب الناصرى** تجميد عضويته فى لجنة الاعداد للحوار لحين حدوث تغييرات ملموسة تستجيب لمطالب المعارضة

وفى الجلسة الأولى للجنة الاعداد للحوار ، ألقى **خالد محيى الدين** رئيس التجمع **وفؤاد سراج الدين رئيس** حزب الوفد كلمتين أمامها، سجلا فيهما اعتراضهما على تشكيل اللجنة وعلى اختيار مقررها، وعلى برنامج عملها ورفضهما لإجراء تصويت على أعمالها. وقال **فؤاد سراج الدين** أن اللجنة لجنة حكومية لاقومية، وأن الأمر يبدو وكأن الحزب الوطنى يحاور الحزب الوطنى، واعترض على برنامج عمل اللجنة الذى حدده خطاب الرئيس ، لأنه يفتقد لمطلب الأصلاح السياسى والدستورى، الذى يرى أن يكون على رأس جدول أعمالها.

وبرغم تأكيدات مقرر اللجنة، وممثلى الحزب الوطنى، بأنه لايوجد حظر مسبق على إدراج أى موضوع من الموضوعات فى جدول أعمال المؤتمر، وتراجع **«د. مصطفى خليل»** عن تصريحاته بأن القرارات ستؤخذ بالتصويت، فقد أعلن **«فؤاد سراج الدين»** انسحاب حزب الوفد من لجنة الاعداد للحوار، ووصف الحوار الوطنى بأنه تمثيلية المقصود منها الهاء الرأى العام، منتقدا ورقة العمل، التى تقدم بها الحزب الوطنى الحاكم للحوار.

وبينما أكتفى حزب **«العمل»** بالاعتراض على تجاهل تمثيل «التيار الاسلامى» فى اللجنة، كان «الوفد» هو الحزب الوحيد، الذى سجل اعتراضه، على عدم وجود ممثلين للاخوان المسلمين وللشيوعيين فى اللجنة. كما انفردت صحيفته بنشر بيان **«للحزب الشيوعى المصرى»** يعترض فيه على تشكيل اللجنة ، وعلى استبعاده منها، ويدعو أحزاب المعارضة، الى رفض استمرار مشاركتها فى الحوار، مالم يتم تعديل شروطه، ويدعوها للحوار فيما بينها.

مافات مات

بعد انسحاب الوفد، عقدت الأحزاب الرئيسية الثلاثة الأخرى، وهى **التجمع والعمل والأحرار، اجتماعا مشتركا،** ناقشت فيه فكرة الانسحاب، وفضلت أن تقوم أولا بمشاورات ثنائية وجماعية ، بين كل الأحزاب ، لمحاولة إقناع الحزب الوطنى، بإدخال تعديل جوهرى على رئاسة اللجنة ، بحيث تكون لشخصية مستقلة عن الأحزاب ، ومقبولة منها جميعا، أو تكون الرئاسة بالتداول ، على أن يتم إعادة تشكيل اللجنة ، بضم شخصيات قومية مستقلة اليها ، أو الأكتفاء بممثلى الاحزاب ، وطالبت بمشاورات تؤدى الى التوصل لحل للنقاط المختلف عليها وشاركت الاحزاب الثلاثة فى الاجتماع الثانى للجنة وماتلاه من اجتماعات، بعد التقاء قادتها بيوسف والى الأمين العام و«صفوت الشريف» الأمين العام المساعد للحزب الوطنى، وتأكيداته لهم بأن ماتم قد فات ، وإن اقتراحاتهم سواء فى موضوعات الحوار أو فى التشكيل ،سوف تؤخذ بعين الأعتبار عند تشكيل المؤتمر نفسه.

وكان حزب «التجمع» قد اتخذ من

الشكل الذى يجرى به الحوار، والقائم على أساس منصة، وقاعة، دليلا إضافيا لنظرة الحزب الوطنى للحوار، ورغبته فى عدم الاحتفاظ بالتكافؤ، حتى من حيث شكل الجلسة، وهى من المطالب التى استجاب لها «صفوت الشريف» فأصبحت الاجتماعات التالية، تعقد على شكل مائدة بيضاوية، لكن ذلك لم يمتد الى المطالب الموضوعية، فظل التغيير فى إطار الشكل، يفتقد الى التكافؤ مابين، أطراف الحوار!

تلقى الحزب الوطنى الحاكم، احتجاجات الأحزاب الأخرى، بصبر غير معهود، وتهذيب لافت للانتباه كشف عن رغبته فى عدم دفعها هى الأخرى للانسحاب من الحوار، وعن أمله فى أن يعدل الوفد والحزب الناصرى عن مقاطعتهما.

وتقوم وجهة نظر الحزب الوطنى، على أن الدعوة لاقتصار الحوار على الأحزاب، والقضايا السياسية وحدها، تتناقض، مع حقيقة أن هذه الأحزاب، لاتعبر فى مجموعها عن الرأى العام، وأن هناك مؤسسات نشطة فى المجتمع المصرى، ومتخصصة من الواجب، ومن المفيد أن تشترك معها فى الحوار- كالنقابات والجامعات- وهى تمثل فى اللجنة بروسائها المنتخبين، الذين يخلعون ارديتهم الحزبية، ليرتدوا أرديتهم النقابية، حين يمارسون عملهم فى اللجنة أو مؤتمر الحوار، وأن من الخطأ اعتبارهم، يمثلون الحزب الوطنى، لأن تمثيل الحزب قاصر على ثلاثة أعضاء فقط هم د. يوسف والى وصفوت الشريف وكمال الشاذلى!!

تداول السلطة

تباينت وجهات نظر أحزاب المعارضة فى الأوراق التى أعدتها لمؤتمر الحوار سواء بينها وبين رؤية الحزب الوطنى، أو بينها وبين بعضها، كما كشفت هذه الأوراق عن مشتركات أخرى بينها.

اتفقت الأحزاب الأربعة **التجمع والوفد والعمل والأحرار** على تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يضمن نزاهة الانتخابات، **وانفرد حزب التجمع بالمطالبة بإقرار حق الاضراب السلمى**، واعترض حزب الوفد على حصر الإصلاح السياسى فى قضية نزاهة الانتخابات، وانفرد بالمطالبة بقصر الحوار على قضية الاصلاح السياسى والدستورى، وحصر المشاركة فى الحوار على ممثلى القوى السياسية. وبينما يرى التجمع أن تعديل الدستور محصلة للإصلاح السياسى والديمقراطى وليس بداية اتفقت **أحزاب الوفد والعمل والاحرار على المطالبة** بتعديلة لتنقيته من النصوص التى وصفوها بانها **شمولية وديكتاتورية واشتراكية**

وبينما تتفق الأحزاب الثلاثة بشكل أو بأخر مع سياسات اقتصاديات السوق التى تنتهجها الحكومة، فقد **انفرد التجمع بتسجيل اعتراضه على سياسات التكيف الهيكلى ودعا مؤتمر الحوار** لمناقشة نتائجها السلبية على محدودى الدخل **وحماية الزراعة والصناعة الوطنية والقطاع العام من آثارها**

واتفق حزب العمل والأحرار على المطالبة بتطبيق الشريعة، واتفق الاثنان مع الوفد على الدعوة لالغاء حالة الطوارئ واحترام حقوق الإنسان وانفرد **حزب الأحرار** بالمطالبة بالغاء قانون المدعى الاشتراكى وبانشاء لجنتين لحقوق الانسان فى مجلس الشعب والشورى. وطالب حزب التجمع بضرورة علنية مناقشات الحوار بأن يكون الرأى العام طرفا به.

وانفرد حزب الوفد بالدعوة لاعادة الحق لمجلس الشعب، فى تعديل الميزانية، دون حاجة لموافقة الحكومة ،وتأكيد المسئولية الوزارية أمام ممثلى الشعب، والحد من سلطات رئيس الجمهورية، وحظر توليه رئاسة الأحزاب أثناء فترة رئاسته، وإصلاح نظام الانتخاب بحيث يسمح بتداول حقيقى للسلطة، على أن يتم هذا التعديل، بعد فترة انتقالية لمدة عامين، تطلق خلالها حرية تشكيل الأحزاب، وتلغى القيد على حركتها، ويسمح لها بالدعوة لبرامجها عبر اجهزة الاعلام القومية، وتنتخب فيما بينها جمعية تأسيسية، تضع الدستور الجديد، وتصوغ ميثاقا وطنيا، يشمل كافة المبادئ، التى تمنع أية قوة سياسية من استغلال الديمقراطية للقضاء عليها ثم تجرى انتخابات برلمانية جديدة طبقا للتعديلات الدستورية.

وأنفرد حزب الأحرار بالدعوة لانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه، من بين أكثر من مرشح، وانتخاب المحافظين، وأختيار الوزراء من بين الفائزين فى المجلس النيابى!

وكان البيان، الذى أصدره الحزب الناصرى، معلنا به تجميد عضويته فى لجنة الاعداد للحوار، قد ساق مبررات تشكك فى مدى استمرار الحوار، الذى يتم وفقا لرأيه فى ظل قوانين استثنائية، وفى ظل التراجع عن المكتسبات الديمقراطية المتمثلة فى الغاء انتخابات العمد والمشايخ وعمداء الكليات، وفى ظل التراجع عن المكتسبات الاجتماعية التى حصل عليها الفقراء وانتشار الفساد بشكل غير مسبوق، وهى مبررات تبدو وكأنها حيثيات لمقاطعة مؤتمر الحوار أيضا.

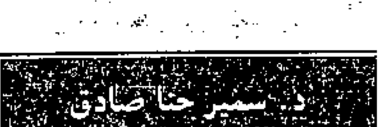
مطلب انتخابى

وطبقا للبيانات المعلنة، فقد جاءت مقترحات الحزب الوطنى، التى تقدم بها لمؤتمر الحوار، وتصوره لجدول أعماله لتعكس تباينا كبيرا بين وجهة نظره وبين وجهة نظر أحزاب المعارضة، أو فى أحسن الأحوال تتحايل عليها. ففى مواجهة مطلب الوفد والمتسق بإجراء تعديل دستورى شامل، ومطلب التجمع بتعديل عدد من القوانين المكملة للدستور، باعتبارها قوانين مقيدة للحريات، وتسهل التدخل الادراى فى الانتخابات، فقد اقتصرت اقتراحات الحزب الوطنى وفقا لما أعلنه، كمال الشاذلى على **تنقية جداول الانتخابات، وزيادة الفترة التى يفتح فيها باب القيد بها من شهر الى أربعة أشهر، بدلا من اطلاقها طوال العام، وإدخال بعض التعديلات على سلطات المدعى الاشتراكى، التى تطالب الأحزاب الأخرى بالغائها**، مما يؤكد أنه لايوافق من حيث المبدأ على تعديل الدستور، و النظر فى السلطات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية، أو منح مجلس الشعب حق مراقبة الميزانية او سحب الثقة من الحكومة، ثم إغراق الحوار فى قضايا زيادة السكان وتنظيم الاسرة، وهى قضايا لايمكن مواجهتها، كما تتباين وجهات نظر الأحزاب الرئيسية فى معالجتها، للتحايل على المطلب الرئيسى للمعارضة بأن تكون الأولوية للحوار هى لقضية الإصلاح السياسى والديمقراطى.

ومعنى هذا ببساطة، أن الحزب الوطنى مستعد، لأن يسمع، وأن يعطى وعودا طويلة المدى ،يصعب الزامه بتنفيذها، أو مؤاخذته على عدم الوفاء بها. وهو يتصرف بمنطق، أن الدعوة للحوار الوطنى قد أثيرت قبل عام لأسباب انتخابية، أرادت بها الحكومة المصرية، أن تؤكد للادارة الأمريكية، أن مزاعمها بأن الحكم فى مصر غير مستقر ليست صحيحة. وأن هذه الدعوة لاتزال صالحة لنفس الأسباب، إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن جناحا فى الادارة الأمريكية، يجرى حوارا مع بعض تيارات الإسلام السياسى التى يصفها بالاعتدال، ويرى فيها بدائل للأنظمة القائمة فى المنطقة العربية!

الخصخصة التمام.. أو الموت الزؤام!!





الاخ الفاضل الاستاذ/ خالد محي الدين
رئيس حزب التجمع الوحدوي التقدمي الوطني

تحية واحتراما،

اتشرف بعرض الآتي على سيادتكم:

فبعد تفكير طويل وعميق، ومضت في رأسي فكرة تعالج ما اعانية من صداع مستمر.

تعلمون سيادتكم السبب الرئيسي في هذا الصداع: فإن السادة المتحكمين في شئون الاقتصاد والاعلام في بلدنا يرجمون ادمغتنا يوميا بحديث مستمر عن **«الاقتصاد الحر»** **و«آليات السوق»** **و«الخصخصة»** وعن مضار **«التخطيط»** الذي هو من صفات الانظمة الشمولية.. الخ ويستند منطق هذا الحديث دائما على أن أموال القطاع العام «سايبة» لا صاحب لها. أما أموال الشركات الخاصة فلها صاحب يهتم بها ويواليها. وكأنما الخواجة فورد، والسيد روتشيلد، واللورد روكفلر يتركون يخوتهم في الريفييرا كل صباح ليمروا على مصانعهم ومحلاتهم للاشراف على نقودهم. وانتم ولاشك تعلمون مافي هذا المنطق من مغالطة: ففي الصين الاشتراكية وفي نمور اسيا الرأسمالية لاتعالج مشاكل التنمية بمثل هذه الخفة.

وأما وقد تعبنا من مباراة شد الحبل هذه، والتي تبدأ دائما بتأكيد عدم المساس، ثم التردد والتفكير، ثم استصدار الفتاوى الدينية، ثم التكفير، ثم البيع، أما وقد انهكت انفاسنا هذه المباراة الخاسرة غير المتكافئة، التي يمثل فيها الطرف الآخر قوى لاحول لنا بها ولاقوة، من دول عظمى، الى بنك دولي، إلى صندوق النقد، إلى حكومة، إلى بعض احزاب المعارضة، إلى كتاب ومؤلفين ومنظرين، أما وهذه المباراة في شد الحبل تنتهي دائما بانكفائنا على وجوهنا وسط شماتة الآخرين وضحكهم وسخريتهم، عقابا لنا على انشغالنا بشئون بلدنا ومستقبل فقرائنا، أما وهذا كله.. فانى اقترح الآتي: **اقترح ببساطة أن نترك الحبل فجأة فيقع الآخرون على مؤخرتهم وتنكشف عوراتهم ونضحك** نحن... مرة من نفسنا.

تسألني كما سأل الملك بيدبا الفيلسوف «وكيف كان ذلك؟» أقول لك: **اقترح أن يصدر حزب التجمع بيانا يطالب فيه بتمام الخصخصة:**

أولا- ببيع قنوات التلفزيون والاذاعة والصحف القومية، وهي في اغلبها من الصناعات الخاسرة المكلفة، وسيحقق هذا البيع الاهداف التالية:

١- التخلص من الضغط النفسي والقرف اليومي من تفاهات «اعزائي كل افراد الأسرة في كل مكان وكل زمان»... ومن دجل المتحدثين عن «٧٠٠ امرأة صباحا ومثلها مساء».. وعن «العلاج من الحسد بالاستحمام في ماء اغتسال الحاسد»... ونصب اللقاءات «عن طب العطارين والعلافين».. ومن مقالات المحررين عن «**أمجد أيام حريتنا وديموقراطيتنا**».. عن اللقاءات التاريخية والخطاب التاريخي والقرارات التاريخية.. الخ.

ب- من المؤكد أن عائد البيع سيحقق ربحا سوف يكفي لسداد ديوننا- عفى الله عمن تسبب فيها- والتخلص من تحكم الهيئات الدولية في اقتصادنا وزرعنا وبيعنا وشرائنا.

ثانيا- (وانا ارجو اولا من القانونيين في حزب التجمع دراسة شرعية ودستورية وقانونية هذا الاقتراح قبل التقدم به): **أنه لما كان المال السايب يعلم السرقة، ولما كان هناك من يزعم بأن «البلد مالهاش صاحب» فإن المنطق الطبيعي يتطلب أن يصبح لمصر صاحب يملكها ويديرها لحسابه الخاص.** لهذا اقترح أن يطالب التجمع «بخصخصة» الدولة. فإن الدولة التي لاتستطيع أن تدير شركة كوكا كولا بكفاءة، لن تستطيع أن تدير مصر.

ويمكن تصور انظمة مختلفة لهذه العملية تناقش تفاصيلها (بعد اتضاح حكم الدستور) مع البنك الدولي وصندوق النقد والدكتور **يوسف غالي والدكتور يوسف والي.**

بهذا نريح بالنا ونخلص ذمتنا، ونوضح للجميع فساد منطق الخصخصة الجزئية.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافرالاحترام...

د. يوسف والي



د. يوسف بطرس غالي

«حكيم» ديناصور الفساد..
وفوضى سرية الحسابات
المليونير «الكاوتشوكي»
خطط وهرب بشبهات تواطؤ بنكية

محمود المصرى

مازال مسلسل الفساد يتوالى ويكشف عن مخالبه التى امتدت فى كل اتجاه داخل المؤسسات الحكومية والمصرفية، ويزيح النقاب مع كل واقعة فساد لتظهر مدى حجم الثنائى «ديناصور الفساد.. والحكم» ومع بداية الشهر الماضى شهدنا العملية «الدراماتيكية» لتهريب مليونير الكاوتشوك **«جورج إسحق حكيم»** لأمواله ، أو بالأحرى لأموال البنوك إلى سويسرا ثم هروبه بعدها ، أو بالأدق تهريبة للخارج لشخصة ولحمه الذى تجاوز ١٠٢ كليوجرام.

وتكشفت حقائق بل مصائب جديدة إن الفساد نخر عظام الجهاز المصرفى، بعد فصول من النخر الطويل لذات الجهاز من جانب شركات توظيف الأموال. ولكن فضيحة «حكيم» أظهرت تواطؤ متعمدا وإهمالا عن قصد فى منح «المليونير الكاوتشوكى» قروض وائتمانات فاسدة بطرق مريبة. وبضمانات أن لم تكن وهميه فهى ضمانات «مضروبة»، أو كما يقول رجال الأعمال ضمانات «تحت الكرسى» مع كلمة شرف إذا ماتيسر الأمر.. بل الفصل الأكثر غرابة فى «دراما» «حكيم» أن نحو ٨ بنوك بين عامة وخاصة واستثمار وأعمال ساندت وساعدت وسهلت ومنحت «حكيم» أموالا وائتمانات وهى تعلم أنه شخص غير جاد ، وغير ملتزم بالسداد ومتوقف عن سداد الأقساط لمدة ٦ أشهر قبل حصوله على آخر قرضين.

صمت بنكى

ومن حقائق الفساد فى قضية المليونير الهارب أن ثلاثة بنوك هى **المصرى البريطانى، والمصرى الخليجى، والدقهلية التجارى** صمتت على نصب المليونير ورفضت عن عمد إبلاغ الجهات المختصة بشأن تأخره وعدم التزامه بسداد الأقساط المتأخرة لديه للبنوك ، وكتابته **أكثر من ٣٠ شيكا بقيمة اجمالية ٥ ملايين جنيه، واتضح أنه مدين وليس دائنا للبنك.**

كما أخفت البنوك عن البنك المركزى معلومات هامه من نشاط واقتراض المليونير منها . ولم تخطر تلك البنوك إدارة الرقابة بموقف المليونير بعد تأخره فى سداد مستحقات البنوك، وكانت حجتها فى ذلك أنه عميل **«درجة أولى»** ، وعلى حد تعبير مدير الرقابة بالبنك المركزى أن البنوك اعتبرته عميل **«لقطة»** كما لعبت البنوك بمسألة سرية الحسابات لاستخدامها فى اخفاء المعلومات.

ضمانات غير مستحبه

وتتوالى مفاجآت **المليونير الهارب بما لايقل عن ٥٠ مليون جنيه** فالبنوك .. وعن عمد أو بدون عمد- منحته قروضا بضمانات غير مستحبة وهى ضمانات الكمبيالات المحررة عن أخرين، سواء بإتفاق معهم أو بدون اتفاق، أو بالتزوير دون تدقيق من البنك للمقرض «المقدم للقرض» . ويقول **هنا اللواء «محمد وجدى»** مدير ادارة الأموال العامه أن البنوك لم تقم بالاجراءات والتحريات الكفيلة والكافية لحماية أموالها وأموال المودعين بها عند إقراض المليونير الهارب **«جورج حكيم»** واكتفت بمبدأ الثقة فيما يقدمه المليونير من ضمانات ، واعتبارها صحيحة لاتقبل الشك...

وكانت الفاجعة الأكبر بعد ذلك عندماطالب **البنك المصرى الخليجى** أحد الموقعين على كمبيالة ويدعى **«مصطفى عبد السلام»** بمبلغ ٧ ملايين و٧٠٠ ألف جنيه، **اتضح أن توقيعة على الكمبيالة مزور، والقائم بالتزوير جورج حكيم نفسه. وفى سرية تامة ثم استدعاء المليونير ، رجل الأعمال مصطفى عبد السلام والمستشار القانونى للبنك ورئيسه وسجل حكيم بخط يده اعترافا بتزويره لتوقيع رجل الأعمال مصطفى عبد السلام.** وتعهد بسداد القرض الذى أصبح «عاريا» أى لايوجد ضمان حقيقى ومناسب له.

وبالرغم من ثبوت الواقعة وبالاعتراف وبالوثائق وقبل هروب المليونير بعشرة أيام، لم يتحرك البنك ولزم الصمت متجاهلا كل الاعراف القانونية ورفض الابلاغ لجهات الاختصاص لمجرد حماية حقوقه، ولم يكشف البنك عن تلك الحقائق الا بعد الهروب الكبير **لجورج حكيم** ومعه المال.

وتأتى مفاجأة جديدة تكشف عن ملفات المليونير الذكى، حيث ابتكر أسلوبا جديدا فى الاقتراض ليكتسب ثقة البنوك تدريجيا ويؤكد لهم صدق نواياه ومدى قدراته المالية: ويقوم الاسلوب المبتكر على أساس الاقتراض لمدة معينة لمبالغ صغيرة نسبية لاتتجاوز المليون جنيه ثم يقوم بعد ذلك بالسداد فى التوقيتات المناسبة وبنظام الاقتراض قصير الأجل. ثم يودع مبلغا لدى البنك ويسحب

جورج اسحاق حكيم

المستشار رجاء العربى

منه.. ثم تأتى الضربة الكبرى ليقترض مبلغا ضخما .. ويكرر نفس اللعبة مع أكثر من بنك مثلما فعل مع بنك الدقهلية التجارى والبنك المصرى الخليجى وبنك القاهرة- الا أن الاخير نجح فى الحصول على حقوقه بالحجز على بضائع باسم المليونير بمايوازى قيمة القرض.

تكرار.. تكرار

ولم تتوقف ابتكارات وخدع المليونير عند هذا الحد بل امتدت لطرق أخرى، يأتى من بينها تكرار الضمانات، واستخدام أصوله وعقاراته فى الاقتراض من عدة بنوك ، وفى أوقات متقاربة والقضية التى تفجرها تلك الوسيلة **هى تجاهل البنوك لحقوق بعضها بل اخفاء معلومات عن جهاز الرقابة بالبنك المركزى.** مما يؤدى الى أضرار بالغة على بعض البنوك. و من ملف التحقيقات الذى أشرف عليه **اللواء منصور العيسوى** مدير أمن القاهرة - بمشاركة ٣٠ ضابطا وشرطيا تحت قيادة العميد **سامى الطنبدادى** مدير مباحث الأموال. يتضح أن البنوك شريك أصيل عن عمد أو بدون فى هذه العملية برمتها، واستخدام مبدأسرية الحسابات فى غير موضعه، الأمر الذى يشير لإهدار مايقرب من ٥٠٪ من حقوق البنوك ورجال الأعمال، كما أن البنك المركزى وعلى وجه السرعة أصدر تعليمات لمعالجة هذا الخلل بالزام البنوك بإخطاره بأى قروض والضمانات المقدمة لها لحماية أى بنك أخر.

شركاء وإن لم يعلموا

عند سماع مباحث الأموال لأقوال رجال الأعمال **عادل كشك، وشهاب الدين حسن، وطاهر العيوطى وعطاالله غالى، ومصطفى عبد السلام** وآخرين تكشفت خيوط وحقائق جديدة فى قضية المليونير الكاوتشوكى الهارب، وهى أنه كان يدير ويزاول نشاطا شبه مصرفى وقريب من نظام توظيف الاموال لصالح عدد محدود من أصدقائه.. وذلك عن طريق الحصول على أموالهم بشيكات أو كمبيالات ويردها اليهم بعد فترة مع نسبة أرباح... وحاول بعضهم أن ينفى ذلك ولكن عند مواجهتهم بمعلومات عن حجم التعاملات المسجلة لدى جورج كشفوا عن تلك الحقيقة. وذكر بعضهم أنهم كانوا يقرضون المليونير الهارب بنسبة قريبة من فوائد لودائع بالبنك وعلى فترات قصيرة.

والغريب هنا أن عددا من رجال الأعمال أدلوا بمعلومات عن آخرين لهم حقوق عند المليونير الهارب . وعند مواجهتهم بذلك نفوا أية حقوق لهم خشية المساءلة القانونية أو مايسمونه بتشويه السمعة داخل السوق.

وهنا يؤكد تقرير ادارة الأموال أن جانبا كبيرا من المسئولية يقع على بعض رجال الأعمال المتعاملين مع المليونير وسيكون عليهم عبء أية خسائر ويتحملوا جانبا من الخسائر اذا لم تكف الأصول أو اذا لم يتم استرداد للأموال المهربه.

سؤال أو تساؤل

ومنذ قرار التحفظ على أموال المليونير الهارب وأسرته وقبله بعدة أسابيع مازال هناك تساؤل تتولى الأجهزة المختلفة البحث عن أجابة له، وهو كيف استطاع المليونير تهريب أمواله للخارج «أو أموال الغير».

الدلائل تشير الى وجود شبهة تورط من جانب بعض البنوك التى أعطته ائتمانات وأذون استيراد من الخارج. وهناك شبهة أخرى حول بعض الشركات التى أعطته هذا الحق. والذى نجح فى استغلاله جيدا وتمت عملية خروج الأموال ثم توقفت اجراءات الاستيراد . بل اتضح أن بعض العمليات لم يكن لها وجود فى الأساس.

- مفاجآت الهروب الكبير وضمانات على الورق وتوظيف لأموال رجال الأعمال
- أكتشف أحد البنوك تزوير "جورج حكيم" ولزم الصمت
- تجاهل متعمد من البنوك للبنك المركزى وأجهزته الرقابية

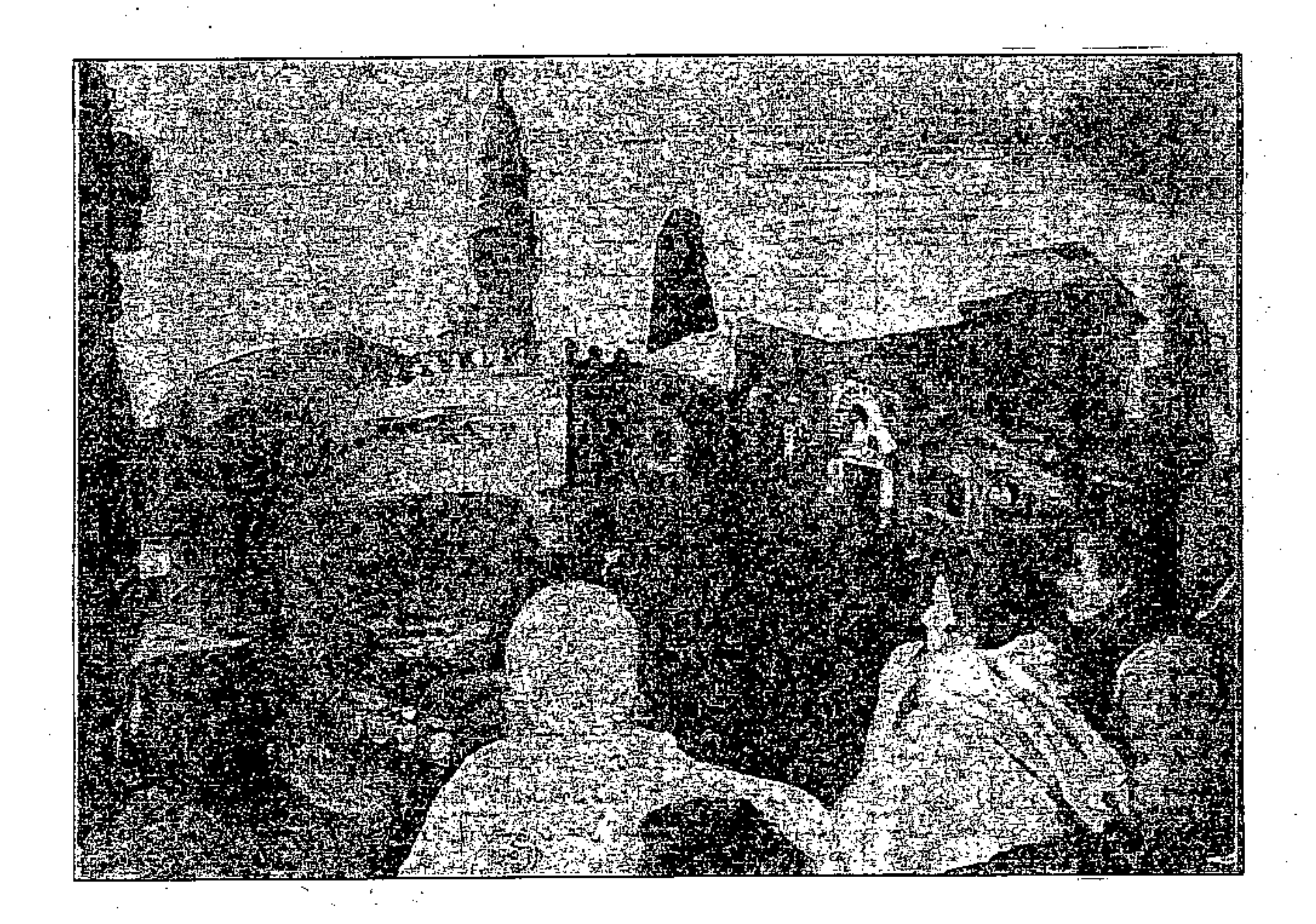
والسؤال الثانى الذى مازال مثار بحث هل كان خروج أو هروب المليونير حكيم من البلاد مخططا له وتم بعلم وتواطؤ وترتيب ساندته أشخاص أم أن الهروب تم بمفرده وبتخطيط محدود وعائلى؟

القوائم الحزينة

وحتى كتابة هذا التقرير لم يكن قد صدر أى قرار لجهات «الانتربول» البوليس الدولى بخصوص المليونير الهارب وكما يقول **العميد سراج الدين الروبى** مدير ادارة الانتربول المصرى أن الجهاز جاهز لاتخاذ الاجراءات فور صدور التعليمات ، مشيرا الى أن قرار وضع جورج حكيم فى قوائم الترقب والوصول من اختصاص الأجهزة الأمنية المحلية.

وتشير البلاغات التى وصلت مكتوبة للنائب العام والتى بلغت ١٥ بلاغا حتى إعداد هذا التقرير الى أن قوائم الحزانى من أصحاب الحقوق تضم **بنك الدقهلية التجارى ٦ر٥ مليون جنيه والبنك المصرى البريطانى نصف مليون جنيه والبنك المصرى الخليجى ٧ر٧ مليون جنيه وشركة هانكوك للإطارات مليون جنيه. وشركة الهركة «محمد عبد الرحمن بركه» ١ر٨ مليون جنيه. وشركة النيل للتسويق» إحدى شركات بنك النيل» مليون جنيه. ولكل من بنك القاهرة ومصر وأمريكا اكسبريس ومصر اكسلسيور حقوق ٣ ملايين جنيه وتم تسويتها.**

ومصطفى أحمد عبد السلام ١ر٢٥ مليون جنيه وابراهيم كامل ٧ر٧٦ مليون جنية ونصحى السيد مليونى جنيه وصبرى ابراهيم أبو الغنين **٣٥٠ ألف دولار وعطا الله غالى ٧٩٥ ألف جنية وشهاب الدين حسن ابراهيم ٥٥٠ ألف جنية، وعزمى رزق ساويرس ١٦ ألف دولار و٢٥٣ ألف جنيه، وعادل** ابراهيم محمد ٣٠٠ ألف جنية وأيمن عبد الفتاح شبحه ٦٥ ألف جنيه.. والشركة العامة للانشاءات ٥٥٠ الف جنية، وشركة بايلعون للاطارات مليونى جنيه. وعادل كشك ٣٠٠ ألف جنية والمهندس صبرى وابراهيم أبو العمايم ٣٥ ألف دولار وطاهر العيوطى ٧١٧ ألف جنيه، وشركة كلرزايد ٦٠٠ ألف جنيه علاوة على مستحقات ١ر٢ مليون جنيه لشركات ناروبن والكعل والهندسة والنيل للتجارة وآخرين.



ديون الفلاحين بين الحلول الممكنة، والأزمة الحقيقية

عريان نصيف

لم تحظ مشكلة داخلية بأن تحتل مرتبة شبه يومية في كافة الصحف «القومية» - على مدى الأربعة شهور الماضية - قدر موضوع ديون المزارعين لبنك التنمية والائتمان الزراعي.

«د. خضر يعقد اجتماعا موسعا لتسوية ديون الفلاحين».

«د. والي يطمئن الفلاحين على جدولة ديونهم».

«د. صدقي يبحث مشكلة ديون الفلاحين».

«كمال الشاذلي يطالب بانقاذ الفلاحين».

«مجلس الشعب يناقش مديونيات المزارعين»

«الرئيس مبارك يتابع شخصيا مشكلة ديون الفلاحين».

ولابدلنا أن نحتفي بهذا الاهتمام البالغ بقضية تهم قطاعا رئيسيا من الشعب...

ولكن - وبعد أن صدرت القرارات وهدأت الضجة - ماحقيقة الموضوع؟ ماحجم هذه الديون؟ ومن الذي اقترضها؟ وكيف تم التعامل معها؟ والأهم من ذلك.. هل انتهت - بالقرارات الأخيرة - مشكلة تمويل الزراعة في ظل نظام الائتمان الحالي؟

* حجم ديون المزارعين لبنك التنمية والائتمان:

٢٠٧ مليون جنية متعثرة السداد (وقد حدد البنك مفهوم التعثر بمضى أكثر من ثلاث سنوات دون أى سداد من المقترض)

٤٨٢ مليون جنية ممكنة السداد (وقد رفع البنك بشأنها قضايا على المقترضين).

* القرارات الحكومية لحل المشكلة:

١- تقسيط الديون الزراعية على مدى ثلاث سنوات، والاستثمارية على مدى يتراوح بين ٥-١٠ سنوات، مع ايقاف الاجراءات القانونية ضد المقترضين.

٢- تجميد الفوائد على الديون المتعثرة.

* وفي هذه الحدود، فإن هناك عدة ملاحظات:

- أغلب هذه القروض حصل عليها كبار الملاك، أما صغار الزراع فيتم تحصيل قروضهم سنويا خصما من مستحقاتهم من التسويق الإداري لمحاصيلهم.

- النسبة الأكبر من هذه الديون، لم يتم اقراضها لإنتاج محاصيل زراعية ولكن تحت دعوى أنها لصالح مشاريع استثمارية. وليس خافيا أن غالبية هذه المشروعات كانت وهمية وكانت هذه القروض مجرد خدمة لأصحاب النفوذ.

- عدم استفادة أكثر المدينين من قرار تجميد الفوائد، اذ لن يستفيدوا من «ميزة» التعثر في السداد!، حيث كثيرا ما كانت تتم التسوية بشكل وهمي وهو بسداد الدين للفوائد فقط ثم يجدد له الدين!.

- وفقا لمعايير العدالة الاجتماعية والانتاجية، فمن الخطأ تعميم هذه التسوية للديون، ويجب اسقاطها عن كل فلاح لايحوز أكثر من خمسة أفدنة على أن يكون قد حصل على القروض لإنتاج محاصيل تقليدية.

القضية الحقيقية

التساؤل الهام المثار ليس من الفلاحين فحسب، بل ومن كل مهتم بالزراعة المصرية ودورها بالنسبة للاقتصاد القومي، هو: «ماذا بعد هذه القرارات، وهل تم حل مشكلة الائتمان الزراعي في مصر»؟

والاجابة على هذا التساؤل الهام والمؤرق، تتطلب تحديد ثلاث مراحل لنظام الائتمان الزراعي في مصر منذ الخمسينات وحتى الآن.

أ- الائتمان الزراعي والتعاوني:

في ظل توجهات ثورة يوليو- في الخمسينيات والستينيات- تم اجراء تعديلات هامة في نظام الائتمان الزراعي، دعما للانتاج الزراعي وتيسيرا على الفلاحين، تتمثل أهمها فيما يلي:

* أصبحت القروض الزراعية بضمان المحصول وليس بضمان الأرض، مما يسر ليس للمستأجر فحسب بل الكثيرين من صغار الملاك الحصول على القروض اللازمة لإنتاجهم الزراعي.

* لم يعد التعامل مسموحا به بين الأفراد والبنك مباشرة، بل من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية، مما دعم الحركة التعاونية ومكنها بالتالي من تقديم خدماتها النوعية- بمستلزمات الانتاج المدعومة- والمالية- بالقروض- للفلاحين على أوسع نطاق.

* كانت فوائد القروض محدودة لم تتجاوز ٦٪، وأصبحت بعد عام ١٩٦١ فوائد رمزية.

ب- بنوك القرى

بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦، الخاص بانشاء بنوك القرى كبديل- فعلي- للحركة التعاونية، انتكست سياسة الائتمان الزراعي، كما يلي:

* عادت القروض مرة أخرى- فيما عدا قروض زراعة القطن والأرز- بضمان الأرض وليس بضمان المحصول.

* أصبحت الكمية الأكبر من القروض لصالح المشروعات الاستثمارية- حقيقية كانت أو وهمية- وليس لصالح زراعة المحاصيل.

* ارتفعت قيمة الفوائد الى نسبة عالية، بتوالي ارتفاعها.

جـ - الائتمان.. وسياسة تحرير الزراعة:

وفقا لنص تقرير صادر عام ١٩٩٢ من مكتب رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، وتحت عنوان «استراتيجية البنك خلال التسعينيات»، يحدد البنك مستهدفاته- على ضوء السياسة العامة للدولة وخاصة في المجال الزراعي- فيمايلي:

* الغاء الدعم عن مستلزمات الانتاج ورفع أسعارها.

* تحرير سعر الفائدة على القروض بمختلف آجالها.

* تخلي بنوك التنمية والائتمان «الزراعي» عن التعامل في مستلزمات الانتاج- وكافة أنشطة الاستثمار الزراعي- وتركها للقطاع الخاص.

وكانت النتيجة...

.. على الفلاحين والزراعة:

١- انهيار حركة التعاون الزراعي، وتحول الجمعيات التعاونية الى مبان خاوية.

٢- ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج بصورة رهيبة ومتصاعدة وصلت في السنوات الأربع الاخيرة الى نسبة تتراوح بين ٤٠٠٪ و ٨٠٠٪.

٣- وصلت فوائد القروض الى أكثر من ٢٠٪.

.. على بنك التنمية الائتمان:

١- فقد نسبة ٤٨٪ من ايراداته نتيجة تخليه عن التعامل في مستلزمات الانتاج.

٢- وصلت مديونياته من القروض الأجنبية الى مايقرب من نصف مليار جنية.

٣- لم يستطع- لاعادة توازنه- سوى اتخاذ ثلاثة اجراءات:

* المزيد من استجداء القروض الأجنبية، وآخر اتفاق في هذا الشأن مع البنك الدولي للحصول على قرض بمبلغ ١٢١ مليون جنية.

* تصفية العاملين به عن طريق مايسمى بالمعاش المبكر، واحباط من يتبقى منهم بشعار «تخفيض سقف الحوافز».

* اللجوء- كما يقولون عن التاجر المفلس- الى «دفاتره القديمة»!، ورفع الدفاتر على المزارعين المقترضين منه... ولنعد قراءة الموضوع من بدايته!.

**

إن الخطر الأكبر- وفقا لهذه الأوضاع- ليس فقط هوما يواجه البنك ولاحتى مايواجه الفلاحين، ولكنه، وبلا أدنى مبالغة- مايواجه مصر كلها من فقدان الانتاج الزراعي لمصدر واضح- قادر وراغب- لتمويله. ويتزايد شعورنا بهذا الخطر وبتداعياته على الاقتصاد القومي والأمن الوطني، بادراكنا للوضع الخاص للقطاع الزراعي في مصر. حيث يعمل به أكثر من ٣٠٪ من القوى العاملة ويساهم بأكثر من ٢٠٪ من الناتج الاجمالي، ويقدم حوالي ٢٥٪ من قيمة الصادرات القومية، ويشكل- بالاضافة الى انتاجه الغذائي - حوالي ٦٠٪ من إجمالي الدخل الصناعي من خلال الصناعات القائمة على الزراعة.

ومن هنا، فنحن- وان كنا لانهون من شأن مشكلة ديون المزارعين لبنك التنمية والائتمان وماتتخذ بخصوصها من اجراءات- نرى أنها مشكلة جزئية تم حلها بحلول مؤقتة، وأنها أحدى المظاهر والنتائج التي ترتبت على تدهور سياسة الائتمان الزراعي وفقا لما يسمى بسياسة تحرير الزراعة.

أما الأزمة الحقيقية فهي قضية «تمويل الانتاج الزراعي»، ولانرى لها حلا حقيقيا وجادا إلا من خلال قيام البنك التعاوني، المحددة مهنة في خدمة الفلاحين والانتاج الزراعي، عن طريق تمويل الحركة التعاونية بما يمكنها من تلبية احتياجات المزارعين، سواء بالقروض المالية اللازمة للزراعة بفوائد محدودة، أو بمستلزمات الانتاج المدعومة الأسعار، أو بالخدمة الآلية البسيطة التكاليف، وبكل مايدعم قدرتهم على الاستمرار في عملية الانتاج الزراعي بالرغم من كل ما يحيط بها من مصاعب ومعوقات.

والأمر -بهذه الرؤية- قبل أن يكون قضية فلاحية، فهو قضية وطنية بالدرجة الأولى.





عبير: لا أستمع إلى الرئيس
أخاف من الثعابين فى الحمام
أحب أكل السلطة لأن فيها بصل

مصباح قطب

هذا الحوار ليس هدفه «الترمية» على أى حوار آخر، أو افتعال تخريجات اجتماعية أو ثقافية والتحميل عليها. والسبب الاساسى لاجرائه، هو بصراحة، أن كلام عبير.. حضورها.. اسئلتها.. تطلعاتها الاخلاقية و الاجتماعية، حاجة مايتشبعش منها، بينما أغلب ما فى البلد، أصبح باهتا: الكلام والصمت. السلام و التنمية، الحوار والقرار، الجوائز والانجازات وأخيرا وزارة التعميرا.

وعبير عباس (١٠ سنوات) مولودة فى أم النخلة بملوى (المنيا)، وتقيم مع امها واخواتها فى حجرة تحت سلم بشارع الشهيد حمدى جودة بدار السلام (القاهرة). تخدم فى البيوت. تخاف من الثعابين التى تتوهم دائما انها تملأ دورة المياه، رغم انها تقرأ كل مرة ال ٣ فتحات اللى حافظاهم. لاتحمل اسما للدلع وان كانت تحب أن ترى الناس يدلعون ابناءهم، لاتقعد، حتى حين كانت فى السابعة، مع الرجالة لوحدهم..بلا معجزة حولت انعكاس قهر التربية والتخديم على الاحبال الصوتية، الى نمل متحضر حقيقى، بحيث لاتتحدث الا بصوت خفيض حلو الرنة.. مرتب الايقاع. تحلم دائمابان شعرها أصبح طويلا (استدارت وارتنى انه وصل بس الى منتصف الرقبة) وأنها تذهب الى الجناين مع الاولاد وتلعب وتنط. وتتمنى احيانا ان تكون العمارات مثل كم الجلبية يمكن قلبها ليكون اللى تحت فوق. تحمل رؤية طبقية متسامحة اذ ترى أن الغنى هو الله وان اللى معاه فلوس بيشتغل وفيه ناس فى قلوبهم رحمة، لكنها فسرت كلمة الهليبة بـ اللهاليب زى الغناى. تتمسك بالبيت رغم العناء، ولاتغادره الا ساعة نزح الترنش، وتخايلها دائما صورة الفتاة التى خطفها المقدر والمكتوب الى شوارع الهرم ومحمد على فتفزع. تقول ان اباها كان حنينا وانها اخذت عنه سنتيه البارزتين.. تكره الايس كريم وتحب الشمعدان (الشمعدان). لاتأكل التخاديع (الطبيخ) وان رأت ان احلى أكلة هى السلطة لأن فيها بصل. كما انها اكلت الكباب مرة عند واحدة. قالت أن أكبر مبلغ امسكت به ٢٨-٢٩-١٠ وعشرين آه ثلاثين جنية فى رمضان، لأنها اشتغلت نهاراو بعد الافطار. تريد ان تعمل تحويطة لعينيها المسليتين لأن الناس حسدت عنين اخوها. لما تعبا... مش ممكن لازم متسبش العيا.. بتصحا علطول، بصرها بكر لدرجة انها كل ماتشوف حاجة وتغمض تلاقيها فى عينها برضه. ولعبير نظرات ثاقبة الى السلطة والاحزاب (نطقتها الاحزان) فتقول : **حسنى مبارك.. مخدش بالى.. بيجى فى التليفزيون والناس بتحبه. وبيخطب فى عيد العمال وصوته تخين وبحوع السيراميك بيحيوه. انا صراحة لما بيجى فى التليفزيون لا اسمعه. بيبقى التليفزيون شغال وهو بيتكلم وكل مايقابل عامل يقول هه... عال عال انت بتشتغل هنا!.**
بس التليفزيون بتاعنا ابيض واسود لكن فيه تليفزيون برضه ابيض واسود بيكره كده بيجيب٤و٥. وترفض عبير أن توجه رسالة الى الرئيس وتقول «يالهوى دايد بحتى». وتؤكد أن الريس هو اللى بيزرع الزرع ويرفع السكر والرز والخضار.. والغلابة اما تيجى تشترى لازم يكون فيه رحمة.

ثم هب سؤالها القديم: **هى نيللى مسيحية ولامسلمة ياعمو مصباح؟** فطلبت منها أن تؤجل السؤال قليلا. وقالت عبير انها لاتعرف اذا كانت مرات الريس والكتب والعيال بصحيح فى التليفزيون ولا لأ.. وتقول مابرضه فيه تمثيل فى افلام حزين اما اشوفه باعيط زى الخطايا ويقوله أنت مش ابنى. لم تسمع عبير **كلمة الدستور من قبل، وسمعت فقط ان الواحدة تكون برستيج تقف كريس وتلبس فستان شيك وتكون رقيقة. فى التليفزيون مثلا واحدة بنت حارة واحد اتجوزها وجاب أخته تقول لها كونى برستيج وتوديها كوافير مخصوص. وأيضا لم تسمع عبير عن الديمقراطية وتقول انها بتيجى برضه فى التليفزيون** وتؤكد أن عاطف صدقى وزير الاعلام **هو والراجل ابنه المصمص** اللى جنبه دد.. لازم افتكره اللى بنضارات كده وبيجى

مع الريس علطول في التليفزيون في الاعلان الجديد.. وزير الاعلانات نفسه . وتسمى عبير مجلس الشورى مجلس الشهرة، وتقول انها بتشوف امينة رزق في مجلس الشعب و الريس بيخطب وفيه حد من ورا بيملا كوباية الميه اللي قدامه لما تخلص . اما رئيس مجلس الشعب فهو حسني مبارك برضه وتؤكد ان عاطف صدقي وزير الداخلية.

س: هل صعب عليك لما انضرب؟

جـ هوه انضرب.. يالهوى.. مزعلتش أصله «زلحة» (أصلع) وتخين بس شفت شيماء.. ده اناعيطت على أبوها عياط. ويمكن ابويا الشهرده يتم سنة ميت. كان بيصعب على لما يروح عمارة وكنت اروح معاه. لكن دلوقت لما تم ١٣-١٢ سنة، لازم أقعد في البيت.. الشغلانة شريفة آه بس لازم اقعد .. او اشتغل في مصنع. وياريت خطيبي برضه يكون في شغلانه نضيفة... ميكانيكي مثلا.. ومش معقول موظف.. الا اذا انا كنت حلوة. وكل ماتعرفة عن الحزب الوطني انه الحسب ..فيه الناس اللي بتحسب . والرأسمالية الناس اللي بتورث والمدعى الاشتراكي الناس اللي بيشتركوا مع بعض في ارض أو عمارة بس محدش يخم التاني او العمدة يحب واحدة وهية متحبوش والفقر يجبها ..ساعات في التليفزيون يحكم عليها يأخد شعرها ..طبب لو عنده واحدة متحبش؟ ده مفترى.

ثم قالت: هو كل واحدا اسمه جرجس يبقى مسيحى؟

– قلت إشمعنى؟

قالت أصل مار جرجس مليانة كنايس.. حاطين تماثيل ستنا مريم وسيدنا المسيح **لما باشوفها جسمي بيتلبش .. هو اللي يلمسها يبقى مسيحى!.. عموما فاكر ياعم مصباح لما قلت لى وأنا بانضف المكتبة ان المسلم زى المسيحى. بس هيه ستنا مريم مسيحية؟** اية يعنى فيه ناس متنكبين (ك=ق) وبيمسوا مريم وكل حاجة عادى. انا لما حد يطلبني لشغل اسأله صاحب البيت مسيحى أن قال ا، ارجع. اصل الستات الكبار بتوعهم مبيحطوش اشارب على شعرهم. وهنا قالت عبير انها تريد ان تشترى استشوار لكن ليس معها ثمنة. وان الست باخلاقها وشعرها. **وسألتني ليه المسيحين اختاروا المال والجمال؟ واحنا اخترنا الدين!**

قلت لها : هم ايضا لهم دين؟

قالت: بتاع الانجيل بس كتابهم كبير أكبر من المصحف وقامت الى مكتبتي واشارت الى ماتحسب انه الانجيل ..اذ كل كتاب كبير مزركش عندها هو الانجيل. لتؤكد كلامها. وقالت عبير انها تحب نيللى حتى ولو مسيحية . وأن **المسيحى لو عمل حلو حيروح الجنة ولوعمل وحش ربنا اعلم بقى.** ثم بكت وهى تتذكر شريط غناء يقول: سامحنى يابا ان كنت غلطت. دا انت اللي ياماقسيت وتعبت. وجبت ليه ولاخواتي ولاجتش مرة في يوم قصرت. وتتذكر عبير انها دعت ربنا يشفى ابوها من التعب.. الفشل الكلوى والقلب وورم الرجل والقصر العيني ، بايزيحه؟؟ وحين مات جت لها التباعة اللي اسمها الغيبوبة (وبراءة مندهشة سألت انت تعرفها ؟!) وعبير لاتعرف هل كان أبوها (٦٥ سنة) قد تزوج قبل امها (٣٠ سنة) أم لا، ثم في الحديث قالت أن لها اختا في البلد عندها خمس عيال.. وانها أي عبير لاتحب حبات كوز الدرة قرب طرف القلحة.. وعادت لتسأل: المسيحين ريحتهم وحشة؟ ثم قالت مفيش فرق لاده زايد عن ده ولاده زايد عن ده.. يمكن همه بيحطوا الصليب لكن دد علامة خشب. وبيروحوا يشموا حاجة قبل العيد بيوم.. يوم الحد. **وسألتنى عبير: صحيح انت صحفي ياعم مصباح؟**

قلت آه

قالت اصلى الصحفى شايل الكاميرا.. أنا لماشفت كتب في المكتبة افتكرت انك بتألف مسرحيات وقالت عبير انها **حافظة في المصحف ٣ فتحات قل هو الله احد. وقل أعوذ. والفاتحة. وسألت : هل ينفع اجيب لحجيبة واصلى بيهم؟** وحكت عن الناس اللي بيرجعوا يقولوا لستاتهم دي كانت رحلة حلوة (عن الحج) وقالت انها نفسها تروح وقفة عرفات.. لان مرات خالها قبل ماتتجوز خالها (؟) راحت السعودية وكانوا بيفطروا عسل ابيض وعسل اسود وحاجات حلوة والناس كلهم هناك لابسين زى المتنكبين (المتنقبين)، ثم اكدت عبير انها لسه صغيرة على الحج وانها تحب البنطلونات الاسترتش ونفسها في حلق.. ولما حوشت ١٠٠ جنية في جمعية امها خدتهم وقالت الفلوس طفشت بعد ٢٧ جنية للايجار ، وبمدين النور. وقالت عبير أن نفسها تروح المعادى.: **عماير وفيلات.. وناس تلاقيها مبتروحش الحج. وقنت شقة على النيل زى سمير صبرى ويسرا ولحيه كاريوكا في فيلم ليلة امبارح مجنيش نوم!!.** ثم قالت أنها بتشتغل برضة عند ناس غسل هنا جنب أبو أشرف. وفيه ست لما تنسى مقاس اخويا تديني فلوس اشترى له أنا بنطلون في العيد. وامسكت عبير بكوب زبادي فارغ وقلبته وقالت فمرة قدوشه.. كمان شويه بيبيعوا الفول بقمر الكوباية. ثم أكدت انها شافت اجانب على المحطة... مبتحبهمش.

س: علشان مسيحين؟

جـ : لأ.. علشان بيلبسوا قصير في الافلام ..أنا محبش القصير ولا أحمر الشفايف .. احب الكريم بس .. ولو رحت فرح وحاطة أحمر شفايف امسحه.. وان كان صاحب الفرح جايب رقاصة وبتشرب سجاير اترعب منها. **جسمى بيكش كده** . **وتقول عن الفساد انه اللي بيفسدوا الناس زى الـ..الـ... الرقاصة وبيقولوا شارع محمد على والهرم مليان. ياسلام فيه بيوت وارازلزال المقطم** حلوة. مصر أم الدنيا وانا بحب وردة في نار الغيرة وعبد الحليم ومحبش عمر دياب.. ثم قالت عبير:

– سعد زغلول كان رئيس قبل عبد الناصر

-البطالة.. معرفهاش.

– العدل... خليني افكر علشان باسمعها في التليفزيون في خطبة عيد العمال.. ولما واحد يطلع براءة بس لو عاملها صح حياخد جزاءه ثاني (أي لو كان قد ارتكب الجرم فعلا).

– حرية.. دي الراحة.. الواحد يبقى عايز الراحة.

– الظلم : يعني حرام عليكم..

– المعارضة: واحد بيعارض مع التاني بيجوا في التليفزيون واحد بيتكلم ونشوف واحد رشه في الأرض وواحد وشه لعاطف صدقي.. والعمدة يقول مثلا ازاي ياباشا تكسب.. ويقتل التاني بس مفيش انتخابات.

– امريكا فيها حرب واسرائيل بتاع المسيحيين والصليب الاحمر. واليهود في امريكا كلهم عنيهم خضراء وشعرهم طويل واصفر.. ليه؟

– العشوائيات: انا ما اكلش كتير المغرب علشان ماأروحش الحمام. فلما قلت لها انها المناطق اللي زى دار السلام.. قالت (عمشاويات وضحكت . ثم ختمت : أنا لما بروح السرق بتوه.. تصدق..

إعادة كتابة التاريخ الإسلامى ضرورة.. لماذا؟

خليل عبد الكريم

ما من مرة قرأت إسمه فى أحد كتب التراث إلا وكان متبوعا باللعن والطرد من رحمة الله، ذلكم هو:

عبد الرحمان بن ملجم المرادى.

والحق أن جرمه شنيع نقد اغتال الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه، وتُعلل كتب التاريخ العربى الاسلامى فعلته النكراء بأنه كان من الخوارج وأنه خطب خارجية مثله قتل أبوها وعدد من خاصة أهلها فى معركة - النهروان التى نشبت بين على وبين الحرورية (الاسم الأول للخوارج) وأنها كانت من أجمل نساء عصرها (حُلوة مُلاحة واسمها الرباب وأسم أمها قطام وأنها أو أمها طلبت مهرا غاليا وهو رأس علىّ!!!

هذا كل ماكنت أعرفه عن ابن ملجم حتى وقت قريب، ولكن فى الآونة وأنا مقدم على محاولة (حفرية معرفية) عن دخول الاسلام مصر ومدى تقبل المصريين له وتخليهم عن دياناتهم التى كانوا يعتنقونها، والمسارات والتعرجات التى قطعها الاسلام حتى غدا دين غالبية المصريين كان من البديهى أن يأتى على رأس ركائز تلك الحفرية التنقيب عن طريقة وصول القرآن لمصر، فاذا بى أفاجأ فى كتاب (القرآن وعلومه فى مصر- تأليف د/ عبد الله خورشيد البرى- ١٩٧٠م- دار المعارف بالقاهرة) أن عبد الرحمان بن ملجم كان فى جيش فتح مصر وأنه وعدد لايتجاوز أصابع اليد الواحدة من التابعين ومثل عددهم من الصحابة كانوا من القراء أى حفظة القرآن- فى حين أن الجند فى جيش الفتح كانوا بضعة ألوف- وأنه كان من العباد النساك أصحاب الجباه السود (من أثر السجود) وأن الخليفة -عمربن الخطاب- بعد ذلك- كلفه رسميا إقراء المصريين القرآن بل وأمر له بدار قريبة من المسجد الجامع ليسهل له مهتمه.

(القارئ) كان منزلة علمية سامية آنذاك فما بالكم ب شيخ القراء أو رئيسهم ؟ وعبقرية عمر لايختلف عليها إثنان وقد شهد له الرسول عليه الصلاة والسلام فى الحديث الذى يقول فيه: (لم أر عبقريا يفرى فريك ياعمر) وفى المعجم الوسيط فلان يفرى الفرى: إذا أجاد عمله وأتى فيه بالعجيب : وعلى ذلك فان اقدام الخليفة الثانى على تعيين ابن ملجم شيخا للقرأة فى مصر لم يأت اعتباطا، إنما بعد أن توثق عندة أن عبد الرحمان بن ملجم جمع القرآن جمعا جيدا بعد أن قرأه على يد الصحابى المعروف معاذ بن جبل- رضى الله عنه- الذى كان له مصحف خاص به قبل توحيد المصاحف بمعرفة عثمان بن عفان- رضى الله عنه- وهو أى معاذ صاحب الحديث المشهور الذى يتخذه المنادون بالاجتهاد والقياس سندا لهم والذى أجاب فيه معاذ على سؤال للرسول عليه السلام عندما بعثه لليمن، وقبيلة مراد التى ينتسب اليها عبد الرحمان إحدى قبائل اليمن المعروفة.

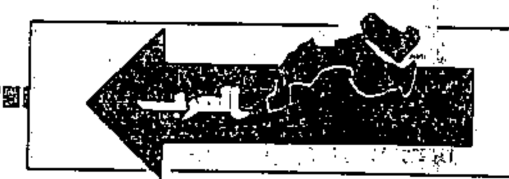
***

إذن، فما الذى حَوّل ابن ملجم من عابد ناسك ذى جبهة سوداء من أثر السجود وأنبغ تلاميذ معاذ فى حفظ القرآن وقراءته وشيخ للقراء فى بلد جديد كمصر تحرص الخلافة على (أسلمته)، الى قاتل لخليفة المسلمين أول من آمن من الذكور وابن عم النبى وزوج إبنته؟

إن السبب الذى أوردناه آنفا والذى يعلل به المورخون القدامى ذلك التحول الغريب، سبب مجانى ساقوه لراحة نفوس المؤمنين سواء من أهل السنة والجماعة أو من أهل العصمة والعدالة (نعنى بهم الشيعة- هكذا يسمون أنفسهم) ، وذلك أنه فى الليلة المحتومة التى اغتيل فيها الامام على، حاول خارجيان آخران قتل معاوية (فى دمشق) وعمرو بن العاص (فى مصر) ولكنهما أخفقا (فشلا) لأسباب لامجال لذكرها، والثلاثة المستهدفون من المؤامرة (على / معاوية/ عمرو) من قريش وكل واحد منهم كان يتولى حكم شطر وسيع من الامبراطورية الإسلامية الثمرة الناضجة الشهية للفتوحات التى تمت بسيوف العديد من القبائل، فلما قضى الأمر لم تنل من الغنائم إلا الفتات واستأثرت قريش بنصيب الأسد من كل شئ:

الخلافة العظمى والولايات والعمالات والأموال والدور والضياع والجواري من كل لون (توفى على بن أبى طالب عن أربعة عشر سُرِّية ولما وصلت الخلافة الى المتوكل العباس بلغ عددهن الى أربعة آلاف!!)... فكان من الطبيعى أن يخرج (=يثور) أبناء القبائل التى همشت وحرمت من حقوقها رغم أنها هى التى قامت بكل العبء ، وأن يخططوا لاغتيال رموز حكامهم الأكابر من القرشيين.

هذا مثل نقدمه دليلا على صدق الدعوة التى ننادى بها وهى ضرورة إعادة كتابة التاريخ العربى الإسلامى كتابة علمية موسوعية تتناول بالدرس والتمحيص كافة- العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية، والقبلية والعرقية والبيئية والمعرفية والثقافية.







اليمن

مقاتلون من الجنوب

بين الحسم العسكري.. والحل السياسي



حسين عبد الرازق

بعد مناقشات حادة وتقييم دقيق للموقف اتخذ المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى قراره بتفويض الأمين العام للحزب اعلان قيام **«جمهورية اليمن الديمقراطية»** فى المحافظات الجنوبية والشرقية الست التى كانت تشكل قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠ **«جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»**. وكلف عضو المكتب السياسى **«أنيس حسن يحيى»** صياغة القرار وتبليغه **لعلى سالم البيض** فى حضرموت ليعلنه من هناك. وقام **«أنيس»** بكتابة القرار وعرضه على أعضاء المكتب السياسى فى عدن، ثم أرسله بالفاكس الى **«البيض»** فى حضرموت، ليعلن فى ساعة متأخرة من مساء ٢١ مايو ١٩٩٤- قبل ساعات من العيد الرابع لاعلان الوحدة اليمنية- قيام **«جمهورية اليمن الديمقراطية»** وعاصمتها «عدن».

وقد وجد البعض فى هذا القرار مجرد اقرار بالأمر الواقع، وخطوة لابد منها مهما كانت مرارتها. بينما اعتبره آخرون خيانة لفكرة الوحدة العربية، وخروجا على الشرعية يستحق مرتكبوه العقاب.. ولكن الجميع اتفق على وجود مقدمات وأسباب دفعت المكتب السياسى للحزب الاشتراكى للعودة «للتشطير»- وجود شطرين فى اليمن شمالى وجنوبى- بصرف النظر عن كونهم ساعين وراغبين فى ذلك، أو مجبرين عليه.

من هذه الأسباب والوقائع، أن **«على عبد الله صالح»** رئيس مجلس الرئاسة فى اليمن الموحد، والحاكم الفرد عمليا- رغم الدستور والاحزاب- المستند الى سلطة تحالف الجيش والقبيلة وجهاز الأمن والى قوات الحرس الجمهورى (٤٠٠٠٠) والتى تعد أقوى فرق الجيش اليمنى قد أعلن الحرب عمليا يوم ٢٧ أبريل فى خطاب له بصنعاء، أعقبه مباشرة الاعتداء على اللواء الثالث المدرع الجنوبى فى معسكر عمران وتصفيته على يد اللواء الاول مدرع (شمالى) وشريكه فى نفس المعسكر وكان يقوده **«على محسن الاحمر»** الآخ غير الشقيق للرئيس **«على عبد الله صالح الأحمر»**. ثم توالت الاعتداءات على الألوية الجنوبية الموجودة فى الشمال، والتى كانت موضوعة منذ الوحدة فى مواقع محاصرة عمليا بقوات أكبر منها عددا وعدة من القوات الشمالية الخاضعة لقيادة الرئيس **على عبد الله صالح** مباشرة. وبانتهاء عمليات التصفية الدموية لأهم وأقوى ألوية الجيش الجنوبى، انطلقت القوات الشمالية الموجودة فى المحافظات الجنوبية، خاصة **لواء العمالقة** فى زنجبار بمحافظة أبين لقطع خطوط الاتصال بين المحافظات الجنوبية وتقدمت ألوية الجيش الخاضعة لسلطة **على عبد الله صالح** على جبهة تمتد بطول الحدود السابقة بين شمال اليمن وجنوبه فى عملية غزو واضحة للمحافظات الجنوبية. وقد استمرت هذه العمليات العسكرية القتالية والتى اتخذت

صورة غزو شامل للجنوب ثلاثة أسابيع قبل أن يتخذ **الحزب الاشتراكى** قراره بقيام جمهورية اليمن الديمقراطية مرة أخرى.

وقد لعب الوضع العسكرى دورا هاما فى هذا القرار. فقد نجحت قوات الرئيس اليمنى الشمالى «**على عبد الله صالح**» فى التقدم بصورة سريعة لتستولى على ثلاث محافظات رئيسية «**شبوه- أبين- لحج**» ساعدها على ذلك أنها أستعدت - فى غفلة من القيادات الجنوبية- ومنذ وقت طويل لهذه الحرب الشاملة، واستفادت من عنصر المفاجأة والمباغتة، بالاضافة لتفوقها العددى وحشدها لآلاف من العناصر القبلية المسلحة، وانحياز بعض التجمعات فى شبوه وأبين لعلى عبد الله صالح نتيجة لصراعات قديمة مع الحزب **الاشتراكى**، وانضمام بعض القيادات الجنوبية العسكرية بوحداتهم لها. وأصبح إعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية ضرورة من وجهة نظر قيادات الجنوب لازالة اللبس الناتج عن وجود دولة واحدة، وخلق دافع مفهوم للتصدى للغزو، ولطلب معونة عربية محتملة.

ودعم من هذا الاختيار رفض **على عبد الله صالح** وجماعته لأى حلول سياسية **والاصرار على الحسم العسكرى**. ففى مقابل دعوة الاشتراكى لوقف إطلاق النار وتكوين **حكومة إنقاذ وطنى**، والوساطات العربية والدولية الرامية لوقف إطلاق النار والعودة إلى الحوار على أساس «**وثيقة العهد والاتفاق**»، أصدر **على عبد الله صالح** قرارا باعتقال ١٦ من قيادات الدولة والحزب الاشتراكى وتقديمهم للمحاكمة. من بينهم «**على سالم البيض- حيدر أبو بكر العطاس- صالح بن حسينون**- د. ياسين سعيد نعمان- **هيثم قاسم طاهر- صالح عبيد احمد- قاسم يحيى- صالح منصور السيلى- مثنى عسكر**» وطالبهم بتسليم أنفسهم لأقرب قسم شرطة- أو مغادرتهم البلاد- متعهدا بضمان محاكمتهم بتهمة الخيانة الوطنية محاكمة عادلة. واتهم **على سالم البيض بأنه «معتوه ومريض بإنفصام الشخصية»**، ومن معه بأنهم «**شرذمة لايمثلون الا أنفسهم**». فقال الشيخ عبد الله حسين الاحمر رئيس مجلس النواب أن وقت الحوار قد انتهى وأن «قوات الشرعية حسمت الموقف **العسكرى لمصلحتها أيا كانت المسافة التى تفصلها عن عدن**.

وفى ظل هذه الظروف كان الجنوب فى حاجة إلى هجوم سياسى ودبلوماسى يوازن به الوضع العسكرى المتعذر خاصة على الأرض، واعتماده بصورة أساسية على الطيران والبحرية فى القيام بأغلب المهام القتالية.

انتصار سياسى

وبلاشك فقد نجح الحزب الاشتراكى فى كسب المعركة السياسية عربيا ودوليا، والى حد ما داخليا.

وتشير تصريحات المسئولين المصريين وتحركاتهم الى تأييد - أو تفهم على الاقل- لموقف الحزب الاشتراكى وحلفائه، والقيادات الجنوبية عامة التى اتخذت قرار إنهاء أوضاع الوحدة التى بدأت عام ١٩٩٠ والعودة الى الاوضاع السابقة.

فالرئيس **حسنى مبارك** يقول فى تصريحات صحفية.. «نصحت من البداية بالفصل بين القوات الشمالية والجنوبية (مطلب الحزب الاشتراكى طوال الأزمة) ولكن رئيس اليمن قال أنه لاحوار مع هؤلاء الأشخاص.. وليس هناك من سبيل آخر سوى وقف النار وفصل القوات وبدء الحوار بين الاطراف.. **واستخدام القوة ليس نوعا من الوحدة ولكنه نوع من الاحتلال**، لأن الوحدة تحتاج الى رغبة الطرفين.. ومن

دبابه شمالية سقطت فى الجبال



المؤسف أن الرئيس اليمنى **على عبد الله صالح** مازال مصرا على استمرار القتال.. **ومصر لاتتفق مع القيادة فى صنعاء فى اعتبارها نائب الرئيس البيض متمردا...**».. ويؤكد هذا الموقف فى مرحلة تالية «**ناجى الشطريفى**» المتحدث باسم الخارجية المصرية قائلا... «وقف إطلاق النار وتثبيته يحظى بالأولوية على أى قضية أخرى مهما كانت أهميتها.. لافائدة من وحدة بين ركام وخراب ولاتحقق شيئا للطرفين..»

وأتخذت المملكة السعودية- الدولة ذات النفوذ الهائل فى اليمن وبين قبائل الشمال- ودول الخليج موقفا أكثر قوة ضد سياسات **على عبد الله صالح**. وقدمت مع مصر مشروع القرار الذى صدر من مجلس الأمن (قرار رقم ٩٢٤) فى مواجهة رفض ومقاومة من صنعاء التى اعتبرت تدخل مجلس الأمن، ثم الصيغة التى صدر بها القرار، تدويلا للصراع ومقدمة للاعتراف بدولة جنوب اليمن. وعقب صدور القرار تلكؤ صنعاء فى اعلان قبولها له أصدر مجلس وزراء خارجية دول الخليج الست (مع تحفظ قطر) قرارا أكثر قوة ومساندة لموقف عدن التى قبلت قرار مجلس الأمن بمجرد صدوره. ومع استمرار صنعاء فى الرفض العملى للقرار- عقب اعلانها قبول قرار مجلس الأمن- ومواصلة هجومها على عدن وحضر موت، أعلن وزير الخارجية الكويتى «الشيخ صباح الاحمد» **أن دول مجلس التعاون الخليجى قد تتشاور مع دول عربية أخرى فى امكان الاعتراف بجمهورية اليمن الديمقراطى واثارة الموضوع فى مجلس الأمن، اذ لم يتوقف القتال**.

وتشير تقارير سياسية وصحفية أن «**الاخضر الابراهيمى**» مبعوث الأمين العام للمنظمة أصبح مقتنعا بعد لقاءاته مع قادة الطرفين ودول الجوار وبعض قادة الدولة العربية القريبة من الاحداث مثل مصر والاردن، أن **حكومة صنعاء هى المسئول الاساسى عن اندلاع القتال واستمراره وتعذر الوصول لصيغة لوقف إطلاق النار**.

وحدة الحزب

وعلى أرض المعركة ذاتها هناك أيضا عوامل قوة لايمكن تجاهلها. فرغم ضعف الموقف العسكرى لقوات جمهورية اليمن الديمقراطية، فالصمود البطولى لعدن وحضر



على سالم البيض



عبد الرحمن الجفرى

موت علامة هامة لايمكن انكارها، خاصة فى ضوء محاولات صنعاء لاسقاط «عدن» قبل اجتماع مجلس الأمن واصداره لقراره (٩٢٤) ودفعها لوحدات من الحرس الجمهورى فى المعركة. ومما يلفت النظر أن **الدفاع عن عدن لاتتولاه فحسب القوات المسلحة، ولكن الميليشيات المسلحة التى تنتمى فى أغلبها للحزب الاشتراكى ويقدر عددها بحوالى ٣٠ ألف.**

ومع سقوط محافظات **لحج وشبوه وأبين**، بدأت **«عدن»** فى تنظيم المقاومة الشعبية فى المناطق المحتلة... وتشير بعض الأنباء الى نجاحها فى تحرير مناطق محدودة فى شبوه. وتوجيه ضربات مؤثرة فى لحج وقتلها **«للعقيد الركن عبد الله حيدر السمحانى»** قائد لواء حمزة فى الضالع. واحتمالات تصاعد المقاومة وتطورها أمر وارد بقوة.

وعلى عكس ماروجته الأنباء. فقد حافظ الحزب الاشتراكى اليمنى على وحدته، رغم إختلاف الاجتهادات والمواقف، خاصة بالنسبة لقرار فك الارتباط مع صنعاء. فبعد أن نشرت صنعاء، أن **جار الله عمر ويحيى الشامى** ود. **ياسين سعيد نعمان ومحمد سعيد عبد الله (محسن)** يتخذون موقفا معارضا لعلى سالم البيض (وجماعة حضر موت) مشيرة الى أنهم من الشمال، وبعد أن قال **د. عبد الكريم الاريانى** وزير التخطيط وواحد من أخطر مستشارى **على عبد الله صالح**، أن قيادات «وحدودية معتدلة فى الحزب الاشتراكى اليمنى منها السيد **سالم صالح محمد ود. ياسين نعمان ومحمد سلمان** (وزير الاسكان) على اتصال مع طرف ثالث يتوسط فى الأزمة ممثلا فى العميد **مجاهد أبو شوارب** نائب رئيس الوزراء اليمنى والدكتور **عبد الملك الخلافى** الأمين العام للحزب الناصرى الوحدوى»... إذ بهؤلاء جميعا يكذبون هذه الأنباء. **فجار الله عمر** نفى من عدن وجود انقسامات فى الحزب الاشتراكى، وقال إن «آخر اتصال بينى وبين الرئيس **على عبد الله صالح** والدكتور عبد الكريم الاريانى كان عشية انفجار الوضع العسكرى» (٤ مايو). وقد سافرت بعد ذلك الى حضرموت حيث يوجد على سالم البيض. **وسالم صالح** الأمين العام المساعد والذى كان فى لندن كان على رأس الوفد اليمنى الجنوبى فى القاهرة- قادما من لندن- للتباحث مع وفد الشمال والأخضر الابراهيمى. ود. **ياسين سعيد نعمان** أكد أن ماتذيعه صنعاء، هو «**جزء من اشاعات ودعاية سياسية. فالانقسامات فى صفوف الاشتراكى ليس لها أى أساس من الصحة. أن الحزب ذهب الى الوحدة موحدا، وبقى خلالها موحدا على رغم كل الاحداث والمحاولات التى بذلت لشقه والايحاء بأن هناك معتدلين ومتشددين، أو وحدويين وانفصاليين، أو القول تارة بأنه ملكى، أو يضم تحالفات مع الولايات المتحدة، وتارة أخرى بأنه لايزال شيوعيا (أى الحزب)..»**

ويضيف **حيدر أبو بكر العطاس**»..«قضية الخلافات داخل قيادة الاشتراكى اسطوانة مشروخة. لأن صنعاء عملت منذ الوحدة على شق الحزب الاشتراكى. وبذلت كل الجهود، ووضعت الاموال الكثيرة، وتآمرت على كثير من الأشخاص، لكنها لم تستطع أن تحقق هدفها وهو شق وحدة الحزب الاشتراكى اليمنى، الذي هو موحد اليوم أكثر من أى وقت مضى».

وقد نجح الحزب الاشتراكى فى توسيع جبهته فى الجنوب واقامة تحالف مع قوى تقليدية لها جذور تاريخية فى بعض المناطق واتخذت موقف الرفض والمعارضة للحزب الاشتراكى طوال ربع قرن أو يزيد، مثل **«رابطة أبناء اليمن»** بزعامة **«عبد الرحمن الجفرى** الذى اختار المنفى الاختيارى فى السعودية لمدة ٢٠ عاما، ويتولى أمانة الرابطة **محسن بن فريد العولقى** ذو النفوذ القبلى فى شبوه، ومثل **«عبد القوى مكاوى»** رئيس **حزب التجمع اليمنى الوطنى، وعبد الله الأصنج.**

وقد تكون مجلس الرئاسة فى عدن من ٥ شخصيات من بينهم **عبد الرحمن الجفرى وعبد القوى مكاوى**. كما ضمت الحكومة الجديدة برئاسة **حيدر أبو بكر العطاس** ٣ وزراء من رابطة أبناء اليمن و٧ وزراء مستقلين ووزير ناصرى (اعتذر كما قبل بعد ذلك). كما شارك فى الوزارة عناصر من أنصار الرئيس السابق **على ناصر محمد، مثل محمد على أحمد** الذى تولى وزارة الداخلية **ومحمد سليمان ناصر** الذى تولى وزارة الزراعة.

قتلاهم فى النار..!!

فى المقابل فمازال **على عبد الله صالح** وحكمه يملك عوامل قوة لايمكن التقليل من شأنها. أولها بالطبع الاجتياح العسكرى لثلاث محافظات. وانضمام وحدات وألوية جنوبية للقوات الشمالية عند بدء الغزو، واعلان عناصر جنوبية تنتمى للحزب الاشتراكى معارضتها لقرار الحزب اعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية.

فطبقا لما أذاعته صنعاء، فقد أعلن ١٦ نائبا من كتلة الحزب الاشتراكى ادانتهم لقرار «الانفصال». الذى اتخذته قيادة الحزب ودعوا «للتصدى بحزم لكل من يسعى الى تفريق وحدة الشعب والأرض اليمنية، وكان على رأس هؤلاء، **على صالح عباد (مقبل)** عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى والموجود بصنعاء. كما أعلن **«عبد البارى طاهر»** نقيب الصحفيين اليمنيين وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى، أن الدولة المعلنة فى الجنوب ليست من الحزب فى شئ..

إن اعلان هذه الدولة كان في حقيقته إنقلابا صامتا على الحزب، لأن معظم البارزين من قادته، اختفوا أو أبعدوا ولم نعد نسمع الا صوت **عبد الرحمن الجفري**، ومن ثم يبدو لي **أن الحزب** الاشتراكي أصبح مثل الطبل ملطوما من الجهتين، «كما يقول المثل». وقال **«راشد محمد ثابت»** عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ووزير الوحدة في حكومة الجنوب قبل الوحدة.. **«أن البيض خرق وحدة الحزب وتصرف بشكل انفرادي مع بعض القوى المعارضة التي انقسمت هي الاخرى على نفسها».**

وتتكرر اشارات عديدة في صفوف المعارضين لعلي سالم البيض في الحزب الاشتراكي، لموضوع تحالفه **مع الجفري (رابطة أبناء اليمن)** في محاولة واضحة لاتهام الحزب الاشتراكي بالتحالف مع السعودية والخضوع لها ولأهدافها في المنطقة، باعتبار العلاقات الوثيقة التاريخية بين الرابطة وحكام السعودية. رغم أن دور السعودية في الشمال وعلاقات الحكم السعودي بمشايخ قبائل الشمال وبصفة خاصة «حاشد» واعتمادها مساعدات دائمة ومرتبات ثابتة لامثال الشيخ **عبد الله حسين الأحمر** شيخ قبائل حاشد ورئيس مجلس النواب اليمني، ولقيادات **«الاخوان المسلمين»** من أمثال **«الانسي والزنداني»** ووجود وثائق منشورة حول علاقات مالية سابقة مع علي عبد الله صالح عشية استيلائه على الحكم.. الا **أن هذا التحالف المفاجئ مع الجفري والقوى الجنوبية اللصيقة بالسعودية بالاضافة للعلاقات السياسة الجديدة** بين قادة **الحزب الاشتراكي** وحكام **السعودية والخليج**، ومايتردد عن دعم **سعودي عسكري للجنوب**، وفي



الرئيس علي عبد الله صالح

قول آخر دعم عسكري من دولة عربية غير خليجية عبر السعودية، ودور **السعودية** في إقناع شركة أمريكية عاملة في حقل البترول في الجنوب بدفع عائدات اليمن لدى هذه الشركة الى الحزب الاشتراكي.. **كل هذا يصب في اتجاه يخدم حكومة علي عبد الله صالح.**

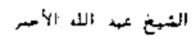
ومن عوامل القوة الأخرى لجماعة **علي عبد الله صالح**، فشل رهان قيادات الاشتراكي على رفض القوى الوطنية **التي** تقف مع شعار الحزب الاشتراكي **«دولة النظام والقانون»**، وترفض التحالف الاسري القبلي العسكري الحاكم في صنعاء، والذي يواصل التفرقة بين سكان شمال اليمن بحيث لايتمتع الجميع بحقوق المواطنة الكاملة، خاصة سكان تعز والبيضاء (المناطق الجنوبية في شمال اليمن، حيث يحتكر أبناء المنطقة الزيدية المناصب الاساسية في الدولة والجيش والجهاز الاداري استمرارا لحكم الإمامة المتوكلية).. رفضها للحرب التي أعلنها **علي عبد الله** صالح على الجنوب. **لقد توقع الحزب**

الاشتراكي انتفاضات جماهيرية تقودها هذه القوى ضد هذا الحكم والفساد المالي والاداري. وفي ذاكرتهم مظاهرات تعز في ٩ و ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ والتي امتدت الى عديد من المدن الاخرى- وموقف من بعض قبائل بكيل التي تشكو من سيطرة حاشد- وسنحان بالذات- على كل شئ في اليمن، ومقاومة من أعضاء الحزب الاشتراكي في مناطق الشمال ويقدر عددهم بحوالي ١٥٠ ألف. ولكن لم يحدث ماكان متوقعا. وبدا وكأن **علي عبد الله صالح** يسيطر على الشمال كله بلا أي معارضة. خاصة بعد أن أعلنت الاحزاب التي وقفت في البداية مع الحزب الاشتراكي مثل **«التجمع اليمني الوحدوي»** و**«حزب الحق»** و**«التنظيم الوحدوي الناصري»** ضد قرار الحزب الاشتراكي باعتباره موقفا إنفصاليا.

يبقى عامل أخير، وهو موقف **حزب تجمع الاصلاح (تحالف قبيلة حاشد والاخوان المسلمون)** وتنظيم **«الجهاد الاسلامي»** وهو من التنظيمات الارهابية التي تعادي الحزب الاشتراكي عداء صليبيا. وقد استغل هذا التحالف الديني والقبيلة لدعم موقف علي عبد الله صالح بل ودفعه الى مزيد من التشدد. فأصدر **«عبد الوهاب الديلمي»** عضو الهيئة العليا لحزب الاصلاح فتوى تقول بعدم جواز وقف اطلاق النار، وتبيح قتل الرجال والاطفال والشيوخ والنساء في الجنوب. وقال **الشيخ عبد الله حسين الاحمر.. «هذه الحرب مقدسة.** وشهداؤنا **الى الجنة وقتلاهم الى النار، لأن المرتد عن وحدة وطنه وأمته مثل المرتد عن دينه وعقيدته»** ووزع **الحزب فتوى من أسماهم «علماء الامة» تبيح للقوات**



أنيس حسن يحيى



الشيخ عبد الله الأحمر



جار الله عمر



د. عبد الكريم الارياني

الشمالية تقتل النساء والاطفال والشيوخ و«الاستيلاء على غنائمهم في دار الحرب والكفر».

كما قام تنظيم الجهاد الاسلامي بدور «الطابور الخامس» داخل المحافظات الجنوبية، خاصة في عدن حيث مارسوا القتل العشوائي والتخريب داخل المدينة المحاصرة بصورة أثارت الذعر بين سكان عدن (. . . . . ٧) والنازحين اليها (. . . . ٥) ، واشتبكت معهم ميليشيات الحزب الاشتراكي المدافعة عن المدينة في المعلا والشيخ عثمان وكريتر.

كونفورالية.. أوفدراليه

في ظل هذه الصورة المعقدة واستمرار القتال والتخريب لثروات الشعب اليمني ونزيف الدم، يبقى سؤال هام هل هناك حل؟!

من الواضح أن القوى المسيطرة في الشمال بقيادة **علي عبد الله صالح** لا تريد إلا الحسم العسكري وفرض سيطرتها على «دولة الوحدة» بالقوة المسلحة، مستفيدة من تفوقها العسكري ومن الالتباس الناتج عن الشرعية الدستورية التي تقدم لها غطاء مقبولا لدى كثيرين ومن وقوف قوى عربية وطنية معها، اما دفاعا عن فكرة الوحدة بشكل مطلق، او لتصور دور رئيسي في السعودية يكمن وراء موقف الحزب الاشتراكي والدعم العراقي- الاردني- السوداني.

ويزداد تشدد صنعاء نتيجة لوجود قوى مستفيدة من هذه الحرب تضم ٣ أجنحة

* **المجموعة العسكرية - من أقارب الرئيس علي عبد الله صالح وأبناء قبيلته (سنحان)**- والذين صب الاشتراكي هجومه عليهم منذ انطلقت الازمة السياسية في أغسطس الماضي، وكشف دورهم في الفساد السياسي والاداري والمالي، الثروات الهائلة التي يتمتعون بها نهبا وسرقة ومن التهريب (خاصة الخمور) الى السعودية عبر اليمن. ويشعر هؤلاء إن أي حل سياسي سيكون على حسابهم بالضرورة.

* **العناصر الجنوبية من أنصار رئيس اليمن الجنوبي السابق «علي ناصر محمد»** والذين تركوا الجنوب بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ وفروا الى صنعاء واستخدمهم علي عبد الله صالح في الضغط على الجنوب قبل الوحدة. ومع الوحدة فقدوا دورهم وأهميتهم. وجاءت الازمة وحملة علي عبد الله صالح على الحزب الاشتراكي والجنوب لتدفع بهم الى الصدارة سياسيا وعسكريا، ويخشون أن يفقدوا مناصبهم الرفيعة وامتيازاتهم ودورهم - مرة أخرى- في حالة الوصول الى أي تسوية أو حل إيا كان. من هؤلاء «**عبد القادر باجمال**» الذي أصبح **نائبا لرئيس الوزراء، وأحمد مساعد حسين وزير النقل وقائد الجبهة الشرقية، والعميد الركن عبد ربه هادي ناصر وزير الدفاع الحالي، وفيصل بن شملان وزير النفط الجديد ، والعقيد احمد علي محسن محافظ شبوه، والعقيد الركن عبد الله علي عليوه قائد المحور القتالي الاوسط، والعقيد عبد الله منصور قائد اللواء الثالث**..

* **المجموعة الثالثة هي حزب تجمع الاصلاح بقيادة الشيخ عبد الله حسين الاحمر** الذي يقود هذه الكتلة ويشكل حزبه والميليشيات القبلية التابعة له، والقوى الارهابية المتسترة بالدين (الجهاد والاخوان) القطب الأهم في كتلة التشدد.

ويرى بعض المراقبين أن صنعاء تشهد في الوقت الحاضر توازنا جديدا **يمنع علي عبد الله صالح** من ممارسة نفوذه المنفرد بالسلطة، فالشركاء الجدد يطالبون بحصة أكبر.

على الضفة الاخرى فالاشتراكي يواصل الصمود وتعميق التحالفات الجديدة داخليا وعربيا ودوليا في محاولة لوجود اقليمي ودولي يساعدة على هزيمة العدوان العسكري. وفي نفس الوقت **يبدي استعدادا لحوار سياسي على أسس جديدة في اتجاه الوحدة، قد تعني في النهاية ، تعديل قرار قيام**



د. ياسين سعيد نعمان

«**جمهورية اليمن الديمقراطية**» أو الغائه، **على أساس قيام كونفدرالية كخطوة أولية نحو اعادة بناء وحدة حقيقية في اليمن على أسس جديدة تماما، تتطور بعد ذلك بالتدريج الى وحدة فدرالية**. بالطبع فهذا كله متوقف على نجاح الجهود لاجبار صنعاء على وقف اطلاق النار في الوقت المناسب.

ولاشك أن العامل الاقليمي والخارجي سيلعب دورا هاما في تحديد امكانية الوصول الى حل من عدمه. فالحضور السعودي والأمريكي طاغ في كل الميادين.

فالولايات المتحدة.. تحاول توجيه الاحداث لتحقيق أهداف محددة ، ترمي في النهاية الى الوصول الى أوضاع مستقرة ، ووجود دولة قوية تقوم على النظام والقانون في اليمن تضمن استثماراتها البترولية في اليمن والمنطقة السعودية والخليج) وحمايه خطوط البترول إلى الاسواق الدولية، وذلك من خلال:

١- **تحطيم الآلة العسكرية اليمنية المتضخمة.**

٢- **تصفية أي تيارات سياسية خطرة، سواء كانت أصولية اسلامية طبقا للمصطلح الأمريكي أو يسارية.**

٣- **إضعاف القبائل واخضاعها للدولة.**

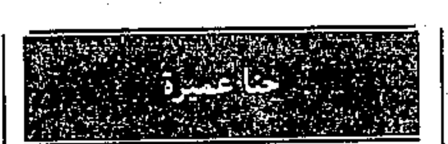
من هنا يبدو مفهوما اصرار الولايات المتحدة على «معارضة فرض الوحدة بالقوة، ومعارضتها بنفس القدر اعلان الانفصال وسط الحرب» ومشاركتها «جيران اليمن قلقها الخاص من النتائج العسكرية لاستمرار القتال على استقرار شبه الجزيرة العربية»

ولاتختلف أهداف السعودية التي أصبح لها لاول مرة نفوذا «قويا في اليمن الجنوبي وأحزابه، مثلما لها في الشمال، عن الاهداف الامريكية، الا أن السعودية ترى في وجود دولتين في اليمن أكثر تحقيقا لهذه الاهداف، ولنفوذها، ومدخلا ضروريا لفرض ترسيم الحدود بما يضمن توسع حدود السعودية الى مناطق البترول، أو فرض نفوذها عليها بصورة قطعية.

ويبقى أن نقطة البداية هو فرض وقف القتال على حكومة صنعاء ، والانطلاق من الامر الواقع بحثا عن حل سياسي يضمن مصالح شعب اليمن ووحدته.

من السجون الاسرائيلية إلي سجن غزة وأريحا

ياسر عرفات



رسالة القدس

ليس المقصود باختيار مثل مثل هذا العنوان.. المبالغة وتضخيم الأمور، وإنما هو صورة طبق الأصل للمفهوم الاسرائيلي لمنطقة الحكم الذاتى فى غزة وأريحا وهذا مايعنيه بالتحديد نقل مئات المعتقلين الفلسطينيين من السجون الاسرائيلية إلى هذه المنطقة. لقد قيل فى بداية نشوء هذه القضية بأن المعتقلين سيبقون فى أريحا لمدة ٤٨ ساعة فقط، وقيل أيضا أن من وقع على الاتفاق مع اسرائيل لنقل اعداد من المعتقلين الى هذه المنطقة قد تجاوز صلاحياته وهو غير مخول بذلك! والمقصود هنا هو العقيد الاطرش رئيس لجنة الارتباط الأمنية- الاسرائيلية الذى وقع الاتفاق حول المعتقلين. إلا أن الأمور على الأرض لم تتغير وبقيت كما هى، خاصة بعد أن اعلنت الحكومة الاسرائيلية بأنه ليس من حق الطرف الفلسطينى سحب توقيعه أو الغاء أى اتفاق من طرف واحد!! وهكذا فقد واصلت اسرائيل تنفيذ الاتفاق حول المعتقلين بغض النظر عن موقف الطرف الآخر ونقلت المزيد منهم إلى أريحا رغم الاعتراضات الفلسطينية وسمحت لنفسها فرض الأمر الواقع وفق ما تراه مناسبا لها ومن طرف واحد، الطرف الاسرائيلى طبعا.

وموضوع التعامل مع قضية المعتقلين هو مجرد **مثال على تطبيق اتفاق القاهرة ومايحمله من اشتراطات وقيود لايمكن الخروج عليها أو تجاوزها عند التطبيق حتى ولو شاء الطرف الفلسطينى ذلك!.**

لقد ابتدأت عناصر الأزمة بالنسبة لموضوع المعتقلين تتراكم منذ بدء العملية التفاوضية الاخيرة فى طابا والعريش والقاهرة ولاسيما بعد موافقة الجانب الفلسطينى على إدراج هذا الموضوع على جدول اعمال المفاوضات واخضاعه للأخذ والرد والتقسيم والاختصار.. الخ.. بدل الإصرار على إطلاق سراحهم جميعا دون قيد أو شرط وباعتبار ذلك محصلة حاصل لاتفاق السلام! بعدها جرى تقليص عدد الذين سيطلق سراحهم من ١٢ ألف معتقل كما طالب الطرف الفلسطينى فى البداية إلى ٥ آلاف فقط حسب العرض الاسرائيلى، وبعد أن أعلن أن عدد المعتقلين هو ٩آلاف فقط، وبعدها أصرت اسرائيل على تقسيم الخمسة آلاف معتقل إلى فئتين وبحيث يطلق سراح اعداد منهم إلي غزة وأريحا وذلك مقابل المطلب الفلسطينى باطلاق سراح جميع الـ٩ آلاف! وهكذا وبعد أن وافق الجانب الفلسطينى على مختلف هذه التنازلات تراكمت عناصر الأزمة لتنفجر على شكل مظاهرات واعتصامات كبرى تطالب باطلاق سراح الجميع وإلى بيوتهم وليس تقسيمهم حسب الانتماء، أو التهمة وتحويل أعداد منهم إلي غزة وأريحا كما تريد إسرائيل.

إن ما يتعلق بموضوع المعتقلين فى اتفاق القاهرة هو مجرد مثال واحد وهناك العديد من الأمثلة الاخرى التى جرى التعامل معها بالمقياس الاسرائيلى والذى تحول بعد الموافقة الفلسطينية الى عقد ملزم لايمكن انفكاك منه أو الخروج عنه عند التطبيق! أما القول بأن هذا الاتفاق هو مجرد حبر على ورق يمكن التحلل منه وعدم الالتزام به فهو ضرب من خداع النفس والفلهوة التى لامكان لها فى الحسابات الاسرائيلية.

إن هذا الكلام لايعنى، بأى حال من الأحوال، بأن تطبيق اتفاق القاهرة وبحذافيره ووفق المقاييس الاسرائيلية، قد أصبح قضاء وقدرا أو أمرا محتوما، لكن المقصود **إن الارتجال وغياب الخطة التفاوضية والأداء الجماعى والمرجعية هى التى** أدت إلى مثل هذه التنازلات، وبالتالى فإن الاستمرار وفق نفس المنهج السابق سيؤدى الى المزيد منها وأن يكون بإمكان الذين وافقوا

على تنازلات على الورق منع تحـولهـا الى تنازلات على الأرض.

وإذا أردنا تقديم أمثلة أخرى عن طبيعة الموقف الاسرائيلي ازاء غـزة وأريحـا فـهناك الكثير منها.. وتشمل كل شيء تقريبا حتى مايتعلق بالتصريحات الصادرة عن اعضاء في قمة هرم السلطة الفلسطينية نفسها، فبعد تصريحات أدلى بها السيد جبريل الرجوب رئيس جهـاز الامن الوقـائي الفلسطيني، واعتبرتها اسرائيل تحريضية، قرر اسحق **رابين بصفته وزيرا للدفاع تقييد تحركاته داخل غزة وأريحا**.. وقبل ذلك وبعد أن أدلى **الرئيس عرفات** بتصريحات عن الجهاد والقدس في جوهانسبورج بجنوب أفريقيا هدد الوزير **يوسي سريد** بأن أمام عرفات أن يختار بين أن يكون رئيس بلدية أو رئيس سلطة!! وأيضا وفي منتصف شهر آيار الماضي، وبعد العملية العسكرية في غزة التي أدت إلى مقتل جنديين اسرائيليين قرر رابين اغلاق القطاع بشكل كامل لمدة ١٧ يومـا متواصلا، كما ويستمر الاغلاق شبه الكامل على قطاع غـزة حتى الآن! وفي أريحا لمدة ٢٤ ساعة على اعتبار أن أي خروج فلسطيني على الاتفاق سيؤدي إلى إجراءات وعقوبات من الطرف الآخر! ومؤخرا وعندما باشرت السلطة الفلسطينية بانشاء مطار صغير في أريحا تدخلت اسرائيل ومنعت استمرار العمل بحجة أن حدود هذا المطار تخرج عن حدود منطقة الحكم الذاتي.. وبالمناسبة فإن حدود اريحا لم يتفق عليها نهائيا حتى الآن، ولكن يبدو أن إسرائيل قد قررت رسم هذه الحدود من جانب واحد!

ويمكننا في هذا المجال تقديم العديد من الأمثلة المشابهة والتي أخطرها يكمن في **إعـلان اسرائيل بأن توسيع منطقة الحكم الذاتي في أريحـا إلى باقي أجزاء الضفة يعتمد بالأساس على مـدى التـزام الجـانب الفلسطيني بالاتفاق المعقود وهذا ما ستقرره اسرائيل بنفسـهـا وليس أي جـهـة أخرى..**

ومن هنا فإن ما قيل في السابق عن قيود اتفـاق القـاهرة واشتـراطاته وفـقـدانه لأي ديناميكية ذاتية للتطور، لم يكن مجرد دعـاية معـادية أو افـتـراء على الاتفـاق وأصحـابه، وإنما هو حـقـيـقـة وواقع أكـدته وتؤكده يوميا تجربة التطبيق الفعلي خلال الفترة السابقة..رغم قصرها.

ومع ذلك تجدر الإشارة هنا، بأن رضوخ السلطة الفلسطينية لاشتراطات اتفاق القاهرة وقيوده وخاصة ما يتعلق بالجوانب الأمنية منهـا والتي تتـركـز على حـمـاية الأمن الاسرائيلي بما في ذلك منع التحريض والدعاية المعـادية لإسرائيل، سـيـقـود إلى وضع هذه السلطة في تعارض مع الجماهير الفلسطينية وهذا ليس في مصلحة هذه السلطة كما أنها لن تكون قادرة على القيام بهذه المهمة لمدة زمنية طويلة ومتواصلة، وبالمقابل فإن افتراض قيام سيناريو معاكس، أي عدم التزام هذه السلطة بالاتفاق والخروج عليه عنوة سيؤدي إلى مواجهة مع اسرائيل ومع الدول المانحة أيضا، وهذا أمر لن تستطيع الاقدام عليه.. ولهذا فمن الأرجح أن تواصل السلطة منهجها الحالي في تنفيذ ما تفرضه عليها اسرائيل من الناحية العملية مع محاولة الخروج من دائرة الضغط الاسرائيلي على صعيد الدعاية والأقوال والتصريحات..وهذه حالة لن تدوم طويلا.. لأنها لن تنجح في إيجاد حلول مرضية لمطالب الجماهير الوطنية والمعيشية واليومية،، وهذه **الحالة ستحتم ظهور بديل وطني ديمقراطي ثالث يشكل بداية لطور جديد من النضال الوطني الفلسطيني ينفض عنه غبار واعباء الاتفاق كما يسعى للتخلص نهائيا من سيطرة الاحتلال .. وستبقى القضايا العالقة مثل المعتقلين والمفقودين والمطاردين وقضايا اصحاب الأراضي المصادرة والبيوت المهدومة والمسدودة**.. كماستبقى ايضا قضايا اللاجئين والنازحين والقدس وغيرها جميعا مراقد مشتعلة تهدد الأسس التي بنى عليها هذا الاتفاق وتمهدالطريق لبروز قوى جديدة تحمل راية النضال حتى تحقيق الأهداف المذكورة.



فلسطيني طفل جريح



رابين

في اسرائيل ، حيث يخشون الجهاد، جاء الآن من قيادتها السياسية رجل ينادي بالجهاد الديمقراطي.. هو ابرهام بورغ، رئيس لجنة المعارف في البرلمان واحد قادة الحمائم في حزب العمل. وما أن أطلق نداءه... حتى انفجرت في البلاد أزمة عامة وطامة تشمل كل الاحزاب، في اليمين وفي اليسار، وتهدد بالانقسامات.. وتغضب رابين وتجعله يهدد بالاستقالة أو بتعطيل عملية السلام.. وكل ذلك بسبب:

الجهاد.. الإسرائيلي!

نظير مجلي

رسالة حيفا

كلمة «الجهاد» مرتبطة في ذهن المواطن الاسرائيلي بالعنف والارهاب. يردونها الى جماعات «الجهاد الاسلامي» الفلسطينية وغير الفلسطينية التي تبيح كل وسيلة في حرب التحرير، بما في ذلك قتل النساء والاطفال الابرياء. كل المحاولات لافهامهم بأن «الجهاد» كلمة عربية تعني «النضال» و«الكفاح» وبأنه قد يكون هناك جهاد سلمي.. وجهاد بالكلمة... تبوء بالفشل. ولذلك .. عندما تحدث الرئيس الفلسطيني ، ياسر عرفات، في مسجد جوهانسبورج في جنوب افريقيا في شهر ايار/ مايو الماضي عن مواصلة الجهاد لتحرير القدس العربية من الاحتلال الاسرائيلي.. أقاموا القيامة في اسرائيل واعتبروا تصريحه خرقا لاتفاقية غزة- اريحا.

لكن.. في اواسط شهر حزيران/ يونيو (١٨/٦/٩٤)، جاءهم من يطرح فكرة «الجهاد» .. من لدن القيادة السياسية الاسرائيلية ،طرحها عضو الكنيست ابراهام بورغ.

ابراهام بورغ هذا يعتبر من زعماء الحمائم في حزب العمل وأحد أكثر قياداته الشابة شعبية انه رجل متدين، لكنه من المتدينين المنفتحين جداً وأصحاب الفكر النير والتقدمي، يؤمن بفصل الدين عن الدولة، باعتبار أن الدين رسالة إنسانية، جاءت لتحدد للناس في زمن ما قوانين تعامل واخلاق تعيدهم لانسانيتهم. واذا كانت في ذلك الزمن صالحة للحكم، فاننا في عصر آخر، مكانة الدين فيه لا تحفظ بصدق واخلاص الا اذا تلاءمت مع تطورات العصور، ويهاجم بورغ المتعصبين من رجال الدين ويتهمهم بالتسبب في نفور السواد الأعظم من الناس عن الدين.

مواقفه السياسية شجاعة. فهو معروف منذ نشأته السياسية الأولى، بتأييده لانسحاب اسرائيل من جميع المناطق العربية المحتلة وللتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى لإقامة دولة فلسطينية.

وزاد من شعبيته كونه نجل أحد مؤسسي حزب المفدال الديني- الصهيوني، دكتور يوسف بورغ. وبورغ الأب ، الذي ربا عمره الآن على ثمانين عاما، قاد حزبه بنجاح.. اذ وصلت قوته في زمنه الى ١٢ عضو كنيست . وكان شريكا في كل حكومات اسرائيل (حتى سنة ١٩٩٣). فقد اعتبروه شابا متمردا.

جهاد ديمقراطي

ابراهام بورغ ، خرج بالدعوة الى «الجهاد الديمقراطي» ضد قانون انتخاب رئيس الحكومة. وبهذا لم يتنفس بالون التحريض

على **ياسر عرفات** وحسب، انما تجر قنبلة في الحياة السياسية والحزبية في اسرائيل.. من شأنها أن تشغل كل الأحزاب عدة أشهر. لماذا؟

القانون الذي يريد بورغ محاربته هو قانون جديد ، سن في ١٩٩٢/٣/١٨ ولم يطبق بعد في اسرائيل. ومن المفروض أن يطبق لأول مرة في انتخابات الكنيست (البرلمان) القادمة سنة ١٩٩٦.

الأمر الاساسي فيه هو **جعل انتخاب رئيس الحكومة الاسرائيلي انتخابا مباشرا من الشعب**. فالمواطن ينتخب في مظروفين منفصلين، احدهما للكنيست والثاني لرئيس الحكومة. عليه أن يفوز باصوات ٥٠٪ من الناخبين فاذا لم يفز أي من المرشحين، تقام جولة ثانية بين المرشحين اللذين يفوزان بكمية الاصوات الأكبر . وعندما ينتخب الرئيس مباشرة، يحظى بصلاحيات رئاسية . فهو يشكل الحكومة على هواه ويبلغ الكنيست تبليغا عنها (حسب الطريقة الحالية يحتاج الى تأييد اكثرية الكنيست لحكومته). والكنيست لاتستطيع تغيير رئيس الحكومة الا بثلثي الاصوات (٨٠من ١٢٠ نائبا)، بينما في الوقت الحاضر يمكن اسقاط الحكومة ورئيسها بمجرد طرح نزع الثقة عنه في الكنيست والحصول على أي اكثرية من بين الحاضرين. وحسب القانون الجديد، فان الكنيست اذا قررت نزع الثقة برئيس الحكومة (تحتاج الى اكثرية ٦٠ صوتا) فانها بذلك تحل نفسها ولا تستطيع اقامة حكومة بديلة.

وتجدر الاشارة هنا الى أن رئيس الحكومة، حسب القانون الحالي، يعينه رئيس الدولة الفخري حسب نتائج الانتخابات ، ويختار عادة بشكل تلقائي، رئيس الكتلة الأكبر.

القانون الجديد جاء، في حينه بعد كفاح طويل قاده مجموعة من مثقفي التيار الليبرالي في اسرائيل، الذين جمعوا حولهم مئات الوف التواقيع على عرائض واستقطبوا تأييد معظم اعضاء الكنيست. وكان دافعهم الى ذلك أزمة الحكم الدائمة في اسرائيل . اذ أن الحزب الاكبر كان يضطر الى اقامة تحالفات مع احزاب صغيرة تفرض عليه روحها وسياستها، **وخصوصا الاحزاب الدينية المعروفة بالابتزاز المالي وبممارسات الاكراه الديني.**

ومع ان القانون الجديد يجمع صلاحيات كبيرة بايدي رئيس الحكومة ويتيح له التفرد في الحكم في الكثير من المجالات لدرجة الدكتاتورية، فان اوساطا واسعة من اليسار ايدته بهدف التخلص من احزاب الابتزاز، **ولكن ليس كل قوى اليسار أيدته.**

واليوم، مع اقتراب تطبيق القانون (في الانتخابات القادمة) ، جاء **ابرهام بورغ** ليطلق شرارة الحرب ضده لالغائه أو على الأقل لتجميده او تعديله للحد من سلطات وصلاحيات رئيس الحكومة. ومن البداية، انقسم اليسار على نفسه في الموقف من القانون، وانقسم اليمين وانقسمت عمليا جميع الاحزاب على نفسها.

هذه الحرب، تشكل مرآة لطبيعة الخارطة السياسية في اسرائيل. ولأنها تتناول موضوعا جوهريا بالنسبة لطبيعة الحكم في اسرائيل ونوعية النظام الديمقراطي البرجوازي التعددي فيها ، فمن المناسب التعرف على وجهات النظر المختلفة بشأنه:

اليسار الراديكالي

ونقصد هنا الحزب الشيوعي، يعارض أصلا في الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة. ويعتبره نهجا رئاسيا دكتاتوريا يحد من حركة ونفوذ الاحزاب الصغيرة، وهو منها.

اليسار الصهيوني والوسط

اليسار الصهيوني الذي يتجمع في حزب **ميرتس** (تجمع ٣ أحزاب هي **مبام وراتس وشنوي**) ، يؤيد بغالبية قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة. وفقط أصوات فردية تعلو ضده.

اما اليسار الصهيوني في داخل حزب العمل (مايسمى بالحمائم)، ويضمنه **ابرهام بورغ**، فانه يعارض القانون بشكل حاد ، المقربون من رئيس الحكومة **يتسحاق رابين**، يتهمون بورغ بشن حرب شخصية انتقاما من رابين لانه لم يضم بورغ الى حكومته. لكن بورغ يرد بالاشارة الى اوساط واسعة في حزب العمل تؤيد موقفه ، ويضمنهم وزير الشرطة، **موشيه شاحل**، المعروف بقربه من رابين.

ويزيد من ضعف رابين، موقف **شمعون بيرس** ، الذي لايخفي تحفظاته من القانون. لكنه يعارض فتح الموضوع الآن باعتبار ان القضية الاساسية الآن هي قضية المسيرة السلمية . ويحظر اشغال الرأي العام بقضية أخرى.. خصوصا اذا كانت حساسة ومستفزة لرابين. فمعروف أنه بدون رابين ، لايمكن لمسيرة السلام أن تنجح.

اليمين

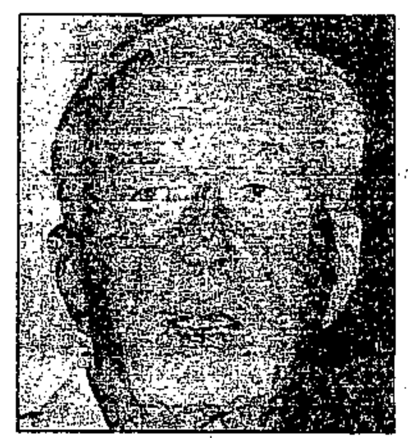
في اليمين ، الاختلاف حول الموضوع اشد منه لدى اليسار والوسط.. وهناك عدة تيارات متضاربة:

الاحزاب الدينية والصغيرة تعارض القانون باعتبار أنه يحد من قوتها ونفوذها.

الاحزاب المتطرفة تؤيد القانون بغالبيتها ، خصوصا حزب «تسومت» برئاسة «**رفائيل ايتان**»، الذي اعتبر نفسه اقوى مرشحي اليمين لرئاسة الحكومة . ولكن منافسي ايتان داخل حركته يعارضون القانون، لانهم يذوقون على جلودهم دكتاتورية رفائيل ايتان.

في **الليكود** ، هناك انقسام واضح في


شمعون بيرس


اسحاق رابين

الآراء. رئيس الحـزب، **بنيامين نتنياهو،** يؤيده. لكن رفاقه في الحزب يعارضونه من منطلق عنصري. اذ يزعمون ان ١٥٪ من الناخبين هم عرب وهؤلاء سيرجحون ، حتما ودائما كفة مرشح اليسار لرئاسة الحكومة. فهم كفة الميزان.

هذا المنطلق العنصري، يسير أيضا مواقف عناصر أخرى في اليمين.

رابين غاضب

من المعروف أن يتسحاق رابين، كان قد تبنى مشروع تغيير طريقة الانتخابات في معركته الانتخابية الاخيرة وهو واثق تمام الثقة بأن الجمهور سينتخبه رئيسا للحكومة في الانتخابات القادمة (سنة ١٩٩٦). فهكذا تدل استطلاعات الرأي الجارية باستمرار في البلاد. ومعروف أيضا أن وضع رابين في رئاسة قائمة حزب العمل في الانتخابات الاخيرة، كان له العامل الحاسم والمقرر في وصول هذا الحزب الى الحكم.

وعند فوز رابين برئاسة الحكومة، بدأ يتصرف وكأنه انتخب انتخابا مباشرا وكأنه يتمتع بالصلاحيات الرئاسية في عدة مرات ، ضرب عرض الحائط بمؤسسات حزبه. ونكث بوعوده للجمهور في بعض القضايا **واتخذ القرار الشجاع بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ووقع معها اتفاقا، رغم التحفظات العربية عليه، فانه يعتبر متقدما جدا بالنسبة للمفاهيم الاسرائيلية وسياسات الاحتلال والاستيطان والضم والتوسع السائدة.** وعلى الرغم من الائتلاف الضيق الذي يستند اليه رابين (٦١ من مجموع ١٢٠ نائبا)، فانه ماض في مسيرته بثقة.. معتمدا على تأييد ٦٠٪ من الشعب، كما يقول، حسب استطلاعات الرأي.. ومعتمدا على الدعم الامريكي المالي (ضمانات ١٠ مليارات دولار) والسياسي (تأييد مطلق) والعسكري (حصل على مجموعة اسلحة مجانا وعلى طائرات مقاتلة وعلى دعم في تطور صاروخ «جيتس»)

لكن رابين لم يعرف يوم راحة ، خلال حكمه هذا كله. خصوصا داخل حزبه وائتلافه. وهو يعزو متاعبه أساسا الى قانون الانتخابات القديم.

- المشكلة الاولى الكبرى نجمت عن الخلافات الشديدة مابين حليفيه، **من ميرتس وشاس** . لقد تفجرت هذه الخلافات بعدة مناسبات وتسببت في ازمات ائتلافية لم تنته الا بعد انسحاب **شاس** من الائتلاف (وهو حزب اليهود الشرقيين المتدينين).

- خروج **شاس** من الائتلاف كان بسبب **محاكمة رئيسها، الحاخان اريه درعي،** وقائدين آخرين لها بتهمة التلاعب بأموال الجمهور (استغل منصبه وزيرا للداخلية وقام بتحويل اموال من الدولة الى مؤسسات تابعة لحزبه). وقد خرجت احتجاجا. ووجودها خارج الائتلاف، أضعف رابين في الكنيست.

- في خضم المفاوضات مع سوريا، تجمع عدد من أقرب المقربين له في **حزب العمل،** واقاموا تعاونا مع **الليكود** ضد أي انسحاب من الجولان المحتل. وراح رفاقه في حزب العمل، المستوطنون في الجولان، ينظمون المظاهرات الاحتجاجية الصاخبة التي انتشرت في طول البلاد وعرضها.. وامام بيته.

-الخلافات داخل حزبه حول **موضوع** قانون التأمين الصحي، الذي اقترحه وزير الصحة المقرب من رابين **«حايم رامون»** وقد ايده رابين في القانون لكن غالبية أعضاء الحزب رفضت القانون، فاستقال رامون من الحكومة، وهو الذي كان الساعد الايمن لرئيسها وممثلها القوي في الكنيست ، الذي واجه اليمين بقوة وشجاعة وثقة وافتقده رابين كثيرا. وخسارته كانت ضربة حقيقية.

- امتداد الخلافات الى داخل مجمع النقابات القطري (الهستدروت). فالمقربون من رابين، وعلى رأسهم رامون، حاربوا قيادة الهستدروت وجهازها واسلوب عمله والفساد فيه والتعفن. وارادوا نسف طريقته وبيع المصانع والشركات العديدة التي يملكها (وتعمل حسب اسلوب القطاع العام. وكانت تشكل ربع قوى الاقتصاد في الدولة) . وعشية انتخابات الهستدروت (التي جرت في ١٠ ايار/ مايو الماضي) تنافس مرشحا التيارين فخسر جناح رامون- رابين داخل الحزب فما كان من رامون الا ان يعلن خوض المعركة لانتخابات الهستدروت ضد قائمة حزب العمل. وتمكن من هزيمة حزب العمل.. وانزله من ٦٤٪ الى ٣٢٪ وفاز هو ب ٤٦٪ من الاصوات وهذا نجاح كاسح. بفضله سيصبح رامون سكرتيرا عاما للهستدروت.

- حتى بعد هذه الهزيمة حاول الجهاز الهستدروتي المماطلة في تسليم السلطة الى جماعة رامون. والتلاعب في المفاوضات ودخل في خلافات وصراعات من جديد. واضطر رابين الى ترؤس طاقم حزب العمل للتفاوض مع رامون.

لقد كان استنتاج رابين من كل هذا ،أنه لو كان يتمتع بصلاحيات رئيس حكومة حسب القانون الجديد، لكان بامكانه معالجة معظم هذه المشاكل بقوة وحزم وحرية. فهو في تلك الحالة ليس بحاجة الى **شاس** ولا كان يضطر الى السكوت في معركة قانون التأمين الصحي، بل كان يفرضه فرضا. وكذلك الامر في القضايا الأخرى.

وانتظر **رابين** بفارغ الصبر، ان يأتي موعد انتخابات الكنيست القادمة، التي سينتخب فيها رئيس الحكومة حسب القانون الجديد. ومع انه لم يعلن نيته بعد، لخوض المعركة الانتخابية ام لا، فان **هناك شبه اجماع عليه في الحزب حتى من جماعة بيرس.**

في مثل هذا الوقت بالذات، فجر **ابرهام بورغ** قنبلته لالغاء هذا القانون. وما ان خرج باقتراحه «الجهاد الديمقراطي» ضد القانون حتى اتضح وجود اكثرية في الكنيست للالغاء. وقد جن جنون رابين. وراح يطلق رجالاته لمهاجمة بورغ ورفاقه **ويهددهم بالتراجع عن مسيرة السلام** (التي يعتبرها الحمائم قدس اقداسهم وخصوصا بورغ) او بالاستقالة الآن من رئاسة الحكومة وحل الكنيست واعلان انتخابات جديدة.

وفي الواقع ، ان هناك اكثر من سبب يجعل الوضع خطرا. فرابين يعتبر القانون المذكور شرطا لا تنازل عنه لترؤس قائمة حزب العمل. وهو يعرف أن انسحابه من هذا الموقع، يعني اضعاف الحزب واحتمال عودة الليكود . كذلك يدرك رابين أن وجوده على رأس الحكومة، هو الضمان الوحيد لتمكن حزبه من مواصلة مسيرة السلام مع الفلسطينيين وعلى المسارات الأخرى . وانسحابه يعني تجميد هذه العملية.

ومع ذلك ، فان بورغ لايبدو متأثرا من هذا وقد اعلن ساخرا: «ليعرق رابين قليلا» (يقصد: ليركض رابين ورائي قليلا.. علّه يتصبب عرقا) والمعروف أن هذا التعبير «ليعرق» هو تعبير رابين. استعمله ضد ياسر عرفات، عشيه التوقيع على اتفاق القاهرة.. اذ أعلن الرئيس الفلسطيني شروطا للتوقيع تتمثل في ازالة الاستيطان في الخليل ونابلس وسائر المدن الفلسطينية. فأجاب رابين: «ليعرق قليلا) ثم عاد واستعمل رابين هذا التعبير عندما عين وزيرا جديدا للصحة. فسئل : هناك نواب آخرون ينتظرون تعيينهم في منصب وزاري (الحكومة اليوم بلا وزير داخلية ولا وزير طاقة ولاوزير اديان ولا وزير دفاع. وكل هذه الوزارات يقودها رابين بشكل مؤقت ، ما عدا الدفاع، التي يرغب في الاحتفاظ بها وقد اجاب رابين حينذاك : (ليعرقوا قليلا) : فقرر بورغ لرابين ان يعرق طوال السنتين القادمتين حتى الانتخابات.

ولاشك أن هناك من سيركض وسيعرق.. من الطرفين. وسنرى..

الإسلاميون السودانيون والعراق..

الأجندة الخفية


عبدالعزيز حسين الصاوي

المواقف السودانية- حكومة ومعارضة- من العراق تظل جميعها في حاجة لإزالة التباسات كثيرة حولها. على أن الأكثر حاجة لذلك هو مايتصل بموقف سلطة الاسلاميين الحاكمة منذ عام ١٩٨٩ لأن زج العنصر الديني في أي موضوع هو اقصر الطرق دائما لاحاطته بالضباب الكثيف.

واذا كان الحيز المتاح هنا لايسمح بمتابعة مستوفية لموقف الاسلاميين السودانيين من العراق في فكرهم السياسي الذي يضيء مجمل سلوكهم العملي أو علاقتهم بالعراق تحديدا في مرحلة ماقبل الحرب، فان الملاحظات الدالة التالية قد تكفي لاغراض هذا العرض المحدود.

بحكم الجامع الحزبي البعثي فان طبيعة العلاقة بين الاسلاميين والبعثيين في الاطار المحلي السوداني تعكس- الى درجة بعيدة وليست كلية- موقف الاسلاميين من العراق. على الصعيدين الفكري والسياسي لاتخرج تصورات وسلوكيات الاسلاميين السودانيين تجاه المسألة القوميه والقوميين عموما عن المبدأ الحاكم للفكر الديني السياسي في هذا الخصوص **الذي يضع الرابطة الدينية فوق كل رابطة أخرى مشتقا منها مفهوم الامة الاسلامية بدلا من الامة العربية**. وبسبب الخلط في هذا المفهوم بين الانتماء الديني المقدس والانتماء القومي المستقر عبر عملية تاريخية معقدة كطابع حضاري يميز مجموعة بشرية معينة، فان عوامل التنافس السياسي ادخلت عليه في أطروحات الاسلاميين بعد المقارنه- ثم التناقض - بين الدائرتين العربية القومية والاسلامية الدينيه.

وهذا في مجمله تعبير في الدوافع والمنطلقات الاولية للاسلام السياسي- وكذلك في برامجه وسياسته العمليه- عن الخلط بين مجالات المقدس والبشري الذي تزداد فيه نسبة التعمد حسب المتغيرات وكيفية الاستجابة لها.

من هنا نلاحظ في أهم مؤلفات د. **الترابي (الحركة الاسلامية في السودان ، ١٩٩٠)** الذي يستهدف تقديمها للقارئ وفق تطلعات قياداتها واحتياجاتهم كسلطة دوله ذات مشروع شمولي مؤهل لاستيعاب كافة قضايا وتيارات المجتمع، صياغة توفيقية للمسألة تتمشى مع هذه الصورة المبتغاة عندما يقول: «وربما ينسب الناس للاسلام ثم لاتكون جماعتهم مبنية عليه، فكثيرا مايكون الاساس الأول للمجتمع من المسلمين هو عصبية القوم أو الوطن(...) ولكن الجماعة في الحركة الاسلامية إنما انعقدت على أساس الايمان بحقائق الدين وشرائعه (...) وليس ذلك بالطبع لانها لاتبر قومها العرب أو الافارقه او لاتدفع عن وطنها السودان ولاتعتز بالتقاليد بل ليس ذلك لانها تعد كل قوميه او وطنية عصبية جاهليه(...) لكنها **تؤمن بعلوية الانتماء الاسلامي مراعية مادون ذلك بانية عليه»** **(٢٨١-٢٨٢)**...غير أن ذلك يظل جزءا من الخطة العامة للكتاب لانه يرد عندما يتعرض الكاتب مباشرة للعلاقة بين الولائين الاسلامي والقومي. اما الفقرات التي تشير للموضوع بصورة عفوية- وأصدق- فان بها مايشي بقناعات **المقارنة والتناقض بين «الاسلامي» و«القومي» المغروسة عميقا في التكوين الاصلي للاسلاميين وعقلهم الباطن والواعي.**

فاذا اخذنا طبيعة الكتاب هذه بعين الاعتبار مدعومة بحصافة د. **الترابي** المشهورة، يمكن أن نتنزأ ذلك في **أن الاشارة للقوميين كتيار تأتي مقرونة على الدوام بالشيوعيين وجماعة الجمهوريين (ص ٢١٣-٢٢١)** الذين **تجمع بينهم في الكتاب وفي استراتيجية الاسلاميين تجاه مناوئيهم، تهمة الالحاد**. وخارج مراتب القيادات الاعلى التي ترسم هذه الاستراتيجية فان قيادات العمل السياسي اليومي تتولى وضع النقاط على الحروف. هكذا يتحدث الكاتب السياسي الاول لجريدة **الراية** لسان حال الجبهه القوميه الإسلامية (مقالات سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٨) عن حزب البعث بنوع المفردات التاليه:

«...ووسط هذه **المعوقات ينشط معسكر الباطل(..) حزب النصراني ميشيل عفلق**» «لذلك فلانتعجب من التنسيق بين البعثيين والشيوعيين واساقفة


حسن الترابي

الكنائس والقوى النصرانية الجنوبية فلاتعرف ان كان **فاروق أبو عيسى** شيوعيا أم قسيسا ويختلط عليك دين بدر الدين مدثر **[امين البعث فى السودان)** وصمويل أرو (سياسي جنوبي) **وميشيل عفلق المسيحى»**...هذا الرجل (عفلق) الذي قال للبابا سأفعل لك بالأسلام ماعجزت عنه الكنائس في الالف الاعوام» (الصاوي: موضوعات في الفكر والسياسة، ص ١٠٠-١٠١).. وفى عام ١٩٨٤ كانت الترجمة العملية، الابلغ من كل فكر نظرى وسياسي، لنظرة الاسلاميين السودانيين تجاه البعثيين السودانيين قد تجسدت فى خطة شاركوا فيها بنشاط دعائي وتنفيذي مع أجهزة الدكتاتورية المايوية (١٩٦٩-١٩٨٥) لتكفير البعث عبر محاكمة لاربعة من اعضائه بنفس المواد القانونية التى ادت لاعدام **محمود محمد طه** (انظر الاصوليه فى التطبيق، مؤلف جماعي، مركز الدراسات السودانية).

أما فيما يتصل بخلفية العلاقة الحالية بين سلطة الاسلاميين السودانيين والعراق فى مرحلة ماقبل الحرب فالملاحظ هو غياب الانعكاس الميكانيكى للعلاقة البعثية-الاسلامية عليها بفعل مجموعة من المؤثرات المرتبطة بعاملين هما: طبيعة الحضور العراقى الرسمى في السياسة السودانية وتحضيرات الاسلاميين السودانيين لانقلاب يونيو ١٩٨٩، مع تعاظم القدرات العسكرية-التكنولوجية للعراق بتطلبات وحوافز الحرب مع ايران حتى عام ١٩٨٨، اضافة للتكوين الملتزم بالافق القومي لدى قياداته، مع حرص البعثيين السودانيين أنفسهم على التميز عن العراق كسلطة وافساح المجال بذلك امامه لعلاقات حكومية عاديه مع نظام نميرى، ترسع التعاون العسكرى العراقى- السودانى القائم منذ فترة، وبعد تجدد الحرب الاهلية عام ١٩٨٣ وتفادى الحكومات العربية والغربية الداعمة لنظام نميرى التورط فى هذا الجانب من سياساته، مع تدهور الاحوال الاقتصادية السودانية الذى انحدر الى مستوى المجاعة بعد ذلك بعام واحد، **أضحى الدعم المسكرى العراقى بالتدريب والسلاح تقليدا هاما فى المؤسسة المسكرية السودانية يتخطى أى ميول او ولاءات سياسية بين ضباطها مقتربا بذلك خطوة نهائية من تحوله الى عنصر واضح فى السياسة السودانية الداخلية**، كما ظهر بعد سقوط النظام المايوى عام ١٩٨٥. ففى ظروف مرحلة الانتقال المضطربة نحو الديمقراطية الثالثه وبسبب بطء اليات النظام البرلمانى تفاقم الموقف العسكرى فى الجنوب مما اضفى على التعاون العكسرى مع العراق- الذى استمر بالرغم من برودة موقف الصادق المهدى منه- اهمية اكثر من ذى قبل مؤديا لبروز البعد السياسى فيه بتأثير السمعة الشعبية التى اكتسبها فى الشمال أو ضرورة مراعاة الاجماع العسكرى السودانى عليه فى أى حسابات سياسية آنية أو مستقبليه للاحزاب المختلفة. ومن المفارقات التى تعزز هذا التحليل ان اتفاقية السلام التى توصل اليها الحزب الاتحادى الديمقراطى مع الجيش الشعبى لتحرير السودان فى ١٩٨٨/١١ كانت صلة قوية بين زعمائه والعراق، حيث كانت قد توجت بتسليح استثنائى (راجمات صواريخ) احدث نوعا من التوازن العسكرى دفع الحركة الجنوبية المسلحه نحو مائدة المفاوضات الناجحة متلازما مع ابطال مفعول سلاح قوانين الشريعة، الذى كان يشكل امضى اسلحة الترسانة السياسية للاسلاميين ومصدر خوف وتصلب الجنوبيين، نتيجة لقاء بين اليسار والوسط.

كما هو الحال مع بقية القوى السياسية **فان الجبهة القومية الاسلامية** كانت خلال فترة الديمقراطية الثالثة تفسح للبعد السياسى للدور العسكرى العراقى مكانا فى خط عملها. وعن طريق الشق الاسلامى فى (الجبهة الوطنية لتحرير سوريا) ذات الصلات الوثيقة عراقيا حاولت تطوير موقفها غير التعرضى للعراق، مع استمرار العلاقة العدائية مع البعثيين السودانيين فى نطاق الصراع بين قوى الانتفاضة الديمقراطية وتلك المضادة لها، بانشاء علاقة مباشرة مع الحكومة العراقية وذلك مقابل اتخاذ موقف اكثر توازنا فى الحرب العراقية- الايرانية سهله تحولها الى حرب عراقية دفاعية نتيجة إصرار إيران على المضى فيها حتى بعد انسحاب العراق من أراضيها.

وفى ظاهرة محدودة الكم ولكنها عديدة الدلالة على انتقاد هذا الموقف الى عمق مبدأى يقوم على تصحيح مفاهيم الفكر السياسى للاسلاميين حول الصلة بين الاسلام والعروبه كما شرحت سابقا، تشير متابعة احاديث د. الترابى الى عدم انتباهه للبعد القومى العربى، الذى كانت الجبهة القومية الاسلامية قد تبنته فى خطابها الدعائى بعد الانتفاضة دون مقدمات، الا اذا فرض نفسه عليه كأن يكون السائل صحفيا عربيا. وهذا امتداد لممارسة شائعة فى الوسط السياسى السودانى التقليدى تستحضر البعد العربى للسودان، عن طريق موضوع التداخلات الاسرائيلية فى السياسة الجنوبية عادة بشكل مبتسر يجعله - مع الاسلام- عنصرا فى تعقيد معضلة الوحده الوطنية بدلا من عنصر حل جذرى فى مراجهة قضية التنمية الشامله يقفل الطريق أمام كافة التدخلات الاجنبية مشكّلا التأمين الحقيقى والوحيد الممكن للمصالح العربية الافريقية فى جنوب السودان.

وبينما تؤشر معالجة موضوع الصله بين الاخوان المسلمين فى السودان ومصر تحت عنوان «البعد العالمى» فى كتاب د. **الترابى** المذكور من قبل حقيقة خلوه وكذلك الفكر القيادى الاسلامى السودانى، من أى مكان للخصوصية القومية العربية، فأن تبنيها من قبل الجبهة الاسلامية لاتفسير له سوى الحاجة التكتيكية المزدوجة. من ناحية الحاجه للاستمرار بالمعركة مع البعثيين السودانيين بمزاحمتهم اعلاميا وسياسيا فيما تعتبره قيادة الترابى الأرضية التى يستندون اليها وذلك فى ظروف افتقادها للادوات السلطوية التى استخدمتها ضدهم ابان تحالفها مع نميرى. من ناحية أخرى الحاجة للتقرب الى العراق من



فاروق أبو عيسى



صدام حسين

خلال الصله القوية في وعي قيادته بين حضوره السياسي السوداني وحماية الامن القومي العربي. والارجح على ضوء تحضيرات الاسلاميين النهائية حينذاك للانقلاب العسكري، ان التقرب الى الاجراء العسكرية السودانية عن هذا الطريق كان الهدف الرئيسي للاستعراب المفاجئ والسطحي من خلال محاولة التناغم مع الحضور العراقي.

هاتان الملاحظتان حول خلفية علاقة الاسلاميين السودانيين الحاليه بالعراق في طبيعة تعاملهم مع البعثيين السودانيين وخلال مرحلة ماقبل الحرب تتمشيان مع تحليل مقتضب لمدركاتهم لها. وفيما كشف احد قادة الجبهة القومية الاسلامية الاجندة الخفية وراء مواقفهم في صف العراق خلال الحرب بوضوح لن يتكرر، فإن الاحاديث التي أدلى بها د. **الترابي** لاتتناقض مع ذلك لان مؤداها يكمن في عبارة اسعفته بها فصحاته المراوغة وإن خانته فيها تقديراته لتطورات الوضع في العراق التي كانت وراء صراحة زميله - كما سنرى- وهي: «**أن بعض الباطل أهون من بعض**». وكان زعيم الاسلاميين الجزائريين د. **عباسي مدني** قد اتخذ في بداية الازمه موقفا اعتبرها فيه فرصة لهبة الشعوب الاسلامية «**على انظمتها التي تورطها فيما آلت اليه الأمة بما في ذلك النظام العراقي الذي استخدم عاطفة الأمة العربيه والاسلامية مناديا بالجهاد لكي يضرب الاسلام بالأسلام**»، واعتبره صاحب كلمة حق أريد بها باطل حيث «**لاحكم الا لله**». وقد ايد حديث د. **الترابي** فكرة ان الحرب ستترتب عليها آثار ايجابية في نفس الاتجاه لان «هذا الحدث سيستفز الحركة الاسلامية استفزازا بالغا وربما يحييها باقدار هائلة وستتولد طاقات هائله» (لانه) ليس «لهذا الفراغ الا الاسلام،» غير أن ارتباطه بسلطة دوله- حريصه في الوقت نفسه على موقعها ضمن دول «الحل العربي» - جعل د.. الترابي يتقمص شخصية الدبلوماسي المتحفظ محاولا التملص من الخطابية والوضوح الزاعقين لرصيفه الجزائري الذي كان وقتذاك يستعد لانقلابه (الديمقراطي) باستدرار التعاطف الشعبي لتقوية رصيده الانتخابي. فبعد الحاح من صحفي جريدة **الشعب** المصرية المتحمس، لمعرفة رأي الترابي في بيان عباس مدني اضطر لاستخدام فكرة «الباطل الاهون» في وصف السياسات العراقية المعنية.

(الشعب، اوائل ٩/ ١٩٩٠)

اما بعد اجهاض مبادرة «الحل العربي» ووقوع الحرب على العراق بمستوى تدميري شامل بدأ معه خلال الشهور اللاحقه لذلك ان النظام لن تقوم له قائمة أو- على الاقل- سيبدل طبيعته الاصليه بحثا عن مرتكزات مشروعية دينيه، فأن تحليلا شاملا بعنوان «**تحليل الواقع العربي على ضوء حرب الخليج: ايجابيات أم المعارك وسلبياتها**، أعده د. **حسن مكي** مدير البحوث والدراسات الاستراتيجية في السودان ونشر في جريدة **القدس العربي** اليوميه اللندنيه بعد انسحاب العراق مباشرة على جزئين، يقدم فرصة نادرة للاطلاع على دواخل تفكير ومخططات الاسلاميين ازاء الموضوع. طبقا لهذه الدراسة التي تبدو كورقة عمل لصياغة خطة عمل سياسي فإن من الايجابيات الرئيسية للحرب- بالاضافة لهزيمة الغرب والشروعية النفطية بمعنى من المعاني- **هزيمة المشروع العلماني البعثي القومي وتهيؤ الظروف في العراق للتحول الى مشروع ديني إسلامي**. فقد «فتحت ظروف الحرب العراق للاسلام (..) **والى حين من الدهر ظل الطرح البعثي للعروبه اساس خصومة وكيد للاسلام ولكن عادت النخبة العراقية الحاكمة فعدلت عن مشروعها العروبي وأصبح خطابها الفوقي قائما على الاسلام** وادخلت العراق في ظروف الحرب في تحالف مع الحركات الاسلامية على امتداد العالم مما اكسب المشروع الاسلامي بعدا وعمقا. ويبدو، بعد أن استقر الامر للنخبة العراقية الحاكمة، ان امر العراق سيتجه نحو الاسلام. وأن تبدل نظام الحكم، فكذلك ستؤول الراية للاسلام. وفرص العلمانية تتضاءل في العراق ان لم تكن قد انعدمت اذ لامجال في عراق الغد لمن يرفعون راية اللادينية(..) ومن المؤكد ان العراق في حاجة لمراجعة داخلية شامله تتوافق مع ماطرحه من شعارات حتى يتكامل منهج الخطاب السياسي مع حقائق الحياة في العراق وحتى يتم بعث دور المسجد والفكر الاسلامي وتطهير المجتمع من الالحاد والفساد واعادة بناء الجيش العراقي على متطلبات الفقه الاسلامي».. ويعد معالجة لوضع بعض دول «الامة المسلمه» في المنطقة العربية من هذه الزاوية يعود التحليل الى الوضع في العراق قائلا «لقد **كشفت حرب الخليج عورات كثيره منها ركاكة بنيان الدولة العلمانية مهما بلغت قوة بطشها وجبروتها** وفي تجلى ذلك في التصدع الذي اصاب الدولة العراقية وهي في ذروة محنتها حيث برزت اصناف من حركات المعارضة منها الطائفي والعرقي والمتاندي مما جلى حقيقة أن الاسلام وحده الكفيل بصياغة النسيج الاجتماعي والسياسي للشعوب الاسلامية، ولو أن قيادة العراق وشعب العراق قد وعيا درس المعركة وانه لاخلاص الا بالاسلام، فإنه يكون قد انتصر لتاريخه ومستقبله».

بحكم وقتية الظروف التي سمحت بخروج هذه الوثيقة فانه لايوجد مثيل لها في كشف منابع واستهدافات الاسلام السياسي السوداني- وربما غير السوداني- خلف مواقفه التأييدية للعراق بهذا الوضوح الكامل. وهي تتمشى مع ماتقدم حول طبيعة أطروحات جماعات الاسلام- السياسه الفكرية الأساسية حول القومية والقوميين وانعكاسها السياسي تجاه البعث في السودان في المرحلتين الدكتاتورية والديمقراطية ثم في تعاملهم مع العراق قبل الحرب الملطف بحاجتهم الذرائعيه لتداخلاته مع الساحة السودانيه المدنية والعسكرية.

لقد اثبتت التطورات العملية اللاحقه أن التطرف الدانيه للثمرة (الاسلامية) العراقية لم تكن الا وهما انتجه فكر بائس توفرت له امكانيات التأهيل الاكاديمي والمعارف المتنوعة دون منهج للتحليل مشتق من تفاعلات البشر والتاريخ على الارض لابد منه للاستفادة من تلك الامكانيات. غير أن ذلك لايعادل القول بان نظام **الترابي- البشير** قد الغى استراتيجية الابتلاع او الوراثه التي قامت وتقوم عليها علاقته بالعراق لان هذا النوع من الاوهام (المقدسة) لايموت بسهولة. والمحتمل انها اصبحت خطة مكترمه تنفذ بالتنسيط عبر اوساط عراقيه يمكن الوصول اليها بقنوات الاتصال المتعددة بين البلدين واستقطابها لتنفيذ خطة سبق ان جربوها بنجاح مع نظام نميري، ببناء ركائز النفوذ المالي- التجاري والسياسي- التنظيمي المدني والعسكري خلال فترة تحالف ظاهري وثيق معه. وهي نفس الركائز التي استخدمت للانقلاب العسكري عندما تدخلت انتفاضة ١٩٨٥ الديمقراطية الشعبية التي اسقطت نظام نميري في مجرى خطة الاستيلاء من الداخل الاصليه. وليس من حاجة للتنويه بأن مثل هذه الخطة تقوم على افتراض بتشابه بين النظامين المايوي والبعثي وهو وهم أخر من اوهام الاسلاميين ينتهي بالإشارة إلى علاقات السودان والعراق القومية والدينية والعالمثالثيه والإنسانية معا.

كتب

اتفاق غزة - أريحا ..
لم يغلق ملف القضية الفلسطينية



أثبتت الصهيونية والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ قيام اسرائيل أنها لاتفكر فى قضية السلام مع الفلسطينين إلا وفق مفهوم محدد يقوم على قاعدة ثابتة تتكون من شقين: الفصل بين القضية الفلسطينية وبين الصراع العربى- الصهيونى. والفصل بين السلام والأمن- أى بمفهوم أمن اسرائيل كما هو فى حالة الحرب- وهذا يعنى أن احلال السلام على أساس هذه القاعدة هو تصفية القضية الفلسطينية وتذويبها فى مفهوم اسرائيلى- وتفريغ مفهوم الصراع العربى- الصهيونى - من مضامينه بعد تحييد الموقف العربى من القضية.

وكتاب «**اتفاق غزة أريحا**» الذى صدر مؤخرا للباحثة **نادية رفعت** والباحث **أحمد بهاء الدين شعبان** محاولة جادة لتجسيد هذه الحقيقة.

القسم الأول من الكتاب يناقش بعض آثار الاتفاق من الناحية السياسية والأمنية، بقلم الباحث **أحمد بهاء الدين شعبان**.

والقسم الثانى من الكتاب يناقش بعض آثار الاتفاق من الناحية الاقتصادية، بقلم الباحثة **نادية رفعت**.

وربما تكون الملاحظة الأساسية على القسم الأول من الكتاب ، هى أنه لم يشر إلى الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولو أن الباحث ناقش هذا الاعتراف المتبادل فإنه كان سيصل الى حقيقة







نادية رفعت
أحمد بهاء الدين شعبان

ما أعطته قيادة م.ت.ف لاسرائيل وما أخذته منها- وهو ماتوصل اليه الباحث من خلال تحليله لنصوص اتفاق أوسلو. غير أن مناقشة الاعتراف المتبادل تكمن أهميته فى الرد على أنصار الاتفاق الذين يرون فى اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية هو تراجع عن أحد ثوابت الفكر الصهيونى.

إن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة اسرائيل فى الوجود فى سلام وأمن .. ليس اعترافا سياسيا بدولة .. بل هو الى جانب ذلك اعتراف «بحق» اسرائيل الدولة فى الوجود وفى العيش بسلام وأمن. أى اعتراف اخلاقى بحق (**الشعب الاسرائيلى**) وهو نوع من الاعتراف بـ (**بحق تاريخى للشعب اليهودى**) فى فلسطين. لذلك فهو اعتراف يتجاوز كثيرا البعد السياسى الذى يحمله الاعتراف بدولة قائمة.

والاعتراف الفلسطينى بـ (الحق التاريخى) لليهود فى فلسطين ، كان يجب أن يقابله اعتراف اسرائيلى بـ (الحق التاريخى) للشعب الفلسطينى فى فلسطين. وهذا لم يحدث ولم يتضمنه الاعتراف الاسرائيلى. كذلك الاعتراف الفلسطينى ب (دولة اسرائيل) كان يجب أن يقابله اعتراف اسرائيلى بـ (**حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى**) وهذا أيضا لم يحدث ولم يتضمنه الاعتراف

الاسرائيلي.

(ومنظمة التحرير الفلسطينية فى مجرد (ممثل) وليست الممثل الشرعي أو الوحيد وهذا يعني أن فى استطاعة الحكومة الاسرائيلية أن تستبدلها فى أى وقت يبن تراه مناسبا من (الممثلين) ولأى سبب من الاسباب مثل عدم إنصياع (الممثل الحالى) للأوامر والتعليمات الاسرائيلية. (وهناك من يقول أن الاعتراف الفلسطيني متحقق منذ قرارات الجزائر عام ١٩٨٨. لكن هذا الاعتراف تجاوز تلك القرارات التى اعترفت فعلا (بدولة اسرائيل) ولكن على أساس شرطين هما

(١) **أن يكون لإسرائيل حدود معترف بها.**

(٢) **أن يكون هناك اعتراف مواز بحق دوله فلسطين فى الوجود.**

هذه الملاحظة لاتقلل من جدية تحليل **أحمد بهاء الدين شعبان** لنصوص الاتفاق العلنية والسرية، فخطورة هذا الاتفاق أن طرفا فلسطينيا قد أعطى على بياض، موافقته على «شرعية» خلق الدوله الصهيونية على التراب الوطنى الفلسطيني، ومهر بتوقيعه صك التنازل التاريخي عما لايملك التنازل عنه- لمصلحة من لايستحق التنازل.

ومايمكن استخلاصه من تحليل الباحث لبنود الاتفاق أن منظمة التحرير الفلسطينية قبلت فى الحقيقة السير فى طريق نهايته مجهولة، **والنهاية المجهولة هى مفاوضات ستجرى فى وقت لاحق لتحديد ما أسمته« الوضع النهائى» دون أى بيان لطبيعة «الوضع النهائى» بما يحتويه من مسائل جوهرية هى: القدس- الحدود- اللاجئون. المستوطنات.** وأولى المفاوضات التى ستجرى فى وقت لاحق موضوعها توسيع الحكم الذاتى ليشمل بقية الضفة الغربية، وهى قياسا على مابدأت اقامته فى غزه وأريحا، لاتعنى بقية الضفة الغربية.

فليست غزه كلها ولا أريحا بأكملها تحت الحكم الذاتى الفلسطيني. إنما هناك المستوطنات، هناك الأراضى التى تحتاجها مقرات الأمن الاسرائيلية لحماية المستوطنات، وهناك الدوريات والكمائن الاسرائيلية فى مفترق الطرق لحماية تنقلات المستوطنين وغيرهم. وهناك سيادة القانون الاسرائيلي، التى تعتبر استثناء عليها تطبيق قوانين يختارها الفلسطينيون على السكان الفلسطينين فى بعض شئونهم.

اتفاق اقتصادى تحت غطاء سياسى

تؤكد الباحثة **نادية رفعت** من خلال مناقشتها للملامح الاقتصادية لاتفاق غزه- أريحا أولا- أن هذا **الاتفاق لم يكن سوى صفقة تجارية ضخمة كان ينتظرها الكثيرون ويعدون لها العدة منذ زمن بعيد.** فالمستقبل الاقتصادى لمنطقة الشرق الأوسط الحيوية كانت محل دراسة دؤوبه على مدار الـ ١٠-١٥ سنه الماضية من قبل مؤسسات أكاديمية ومالية اسرائيلية وأمريكية وأوروبية، انضمت لها فيما بعد بعض المؤسسات البحثية العربية، وعلى رأسها **«مؤسسة آرماند هامر للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط»** التى قامت بالتعاون مع **«جامعة تل أبيب»** بدراسات مبكرة جدا فى هذا المجال و**«جامعة هارفارد» و«معهد ماسيتشوستس للتكنولوجيا الأمريكى» «ومجلس دراسات الشرق الأوسط»** التابع «لجامعة اكسفورد» البريطانية **«ومؤسسة فريدريش ايبرت» الألمانية «المركز القومى للدراسات الشرق الأوسط» فى مصر، «البنك الدولى» و«المجموعة الأوروبية».**

وتستقرئ الباحثة **نادية رفعت** هذه الدراسات فترى أنها لاتختلف كثيرا فى جوهرها عن مشاريع التنمية الاقتصادية لبلاد الشرق الأوسط التى طرحت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتى كانت تهدف للحفاظ على المنطقة تحت جناح الغرب، فاغلبها يدعو الى تبنى سياسات تحقق المصالح الحيوية للرأسمالية الغربية والاحتكارات الدولية وترسخ من أشكال التبعية والهيمنة المباشرة وغير المباشرة على دول هذه المنطقة الهامة بمواردها وموقعها.

وأشكال التعاون الاقليمى المقترحة تصب جميعها فى دعم الوضع الاقتصادي والاقليمى لاسرائيل. فقد أصبحت مسأله التعاون الاقليمى هامة جدا بالنسبة لإسرائيل - نظرا لتفاقم المشاكل الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد الاسرائيلي. وهى مشاكل لازمت الاقتصاد الاسرائيلي منذ نشأته نتيجة التناقض الحاد بين أهداف وطموحات اسرائيل العسكرية والمدنية الضخمة من جهة، وأمكانياتها وقدراتها الذاتية المحدودة من جهة أخرى.

وترى الباحثة أنه **من الصعب الفصل بين الجانب الثنائى من اتفاق اوسلو والجانب الاقليمى** فكلاهما يتداخلان ويلتحمان. فكثير من المشاريع المطروحة على المستوى الاسرائيلي- الفلسطيني تصب فى نطاق الطموحات الاقليمية الاسرائيلية وتمهد لها، وتحول «الكيان الفلسطيني» بالفعل الى رأس جسر لإسرائيل نحو العالم العربى.

فالمادة (١٦) من الملحق (٣) من الملاحق السرية تنص على أن «تتعهد الحكومة الذاتية الفلسطينية بالعمل على مساعدة اسرائيل فى الحصول على مشاريع تجارية واقتصادية فى الدول العربية بعد توقيع معاهدات السلام مع الدول العربية الأخرى. وترى دراسة لجامعة هارفارد أنه فى حين قد توجد صعوبات فى بداية الأمر فى اقامة علاقات تجارية بين اسرائيل والأردن. «فقد تنشأ نوع من التجارة غير الرسمية بين الأردن واسرائيل أو بين أسرائيل وربما أيضا بقية العالم العربى من خلال الضفة وغزة حتى فى غياب اتفاقيات تجارية صريحة». ويرى إمكانية أن تمتد منطقة التجارة الحرة لتشمل مصر وسوريا ولبنان وربما دولا أخرى فى الشرق الأوسط. ويشير صندوق النقد الدولى الى «الموقع الجغرافى للأرض المحتلة -، ومالدى سكانها من خبرة فى التعامل مع الاسرائيليين والعرب على حد سواء، من شأنه أن يجعل الآراضى المحتلة نقطة إلتقاء مهمة للتجارة والسياحة فى المنطقة». أى أن يتحول الاقتصاد الفلسطيني الى رأس جسر لإسرائيل نحو العالم العربى ويقوم بدور الوسيط أو السمسار بينهما.

شيمون بيريز طرح خيار اسرائيل «**أن تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على** عدد **من الفلسطينين الذين تحكمهم، أو أن تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على حجم واتساع السوق التى تحت تصرفها**»

والدعوة إلى الانخراط فى نظام اقليمى **شرق أوسطى هى** دعوة لقيام اسرائيل الكبرى، واتفاق غزة-اريحا يمهد الأرض العربية لقيامها.

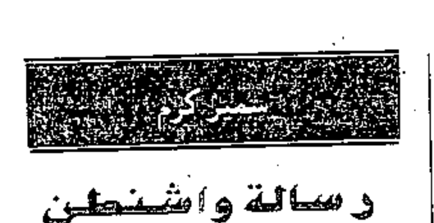
لقد جاءت دراسة الباحثة **نادية رفعت** الموثقة تأكيدا لحقيقة أن اتفاق غزة- اريحا هو اتفاق إذعانى، وهو مدخل لمرحلة إنتقالية وساحة صراع قوى وإرادات تبدأ فى تحديد مستقبل المنطقة العربية.

هل نقرأ قريبا كتابا لنادية رفعت يوضح الأضرار- التى ستلحق بالاقتصاديات العربية فى ظل وجود اسرائيل «القوة الاقليمية الكبرى» فى النظام الشرق أوسطى؟



التناقض الحاد.. سمة الموقف الأمريكي تجاه «التيار الإسلامي المتطرف»

أمريكا في حالة انتظار ... لكن.. ماذا تنتظر؟!!



قبل نحو ثلاث سنوات شرعت «الاكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم في تنفيذ مشروع ضخم لدراسة «**الأصولية الدينية الحديثة**» تحت إشراف واحد من ابرز وأشهر أساتذة التاريخ الديني في أمريكا، إن لم يكن أبرزهم على الأطلاق، واسمه دكتور **مارتن مارتي** وهو استاذ في جامعة شيكاغو.. وهي بدورها جامعة ذات تاريخ عريق في مجال الدراسات الانسانية.

وقبل فترة صدر المجلد الأول من خمسة مجلدات ستشملها الدراسة. وقد جاء في نحو ٩٠٠ صفحة من القطع الكبير وعلى الرغم من أنه يعد بمثابة المقدمة العامة للدراسة إلا أنه تناول كل الأصوليات الدينية السابقة في العالم اليوم من اليابان إلى أمريكا ومن اندونيسيا إلى إسرائيل والعالم العربي مرورا بالهند وإيران.. الخ.

وحدها «الاصوليات الاسلامية» **شغلت أربعة فصول من الكتاب**.. أما الاصوليات الأخرى (يهودية وبوذية وهندوسية ومسيحية.. الخ) فقد عولج كل منها في فصل واحد.

ولسنا بصدد عرض هذا المجلد. لكنه يذكر فقط كدليل على مدى الاهتمام «الأكاديمي» الذي تحظى به الظاهرة الأصولية في أمريكا من جوانبها المختلفة.. على النقيض تماما من ندرة التصريحات أو البيانات «السياسية» الرسمية التي تسمح في الولايات المتحدة عن الظاهرة.

وتجدر الاشارة هنا أيضا إلى أن الدراسة في مجلدها الأول - الذي ستتلوه أربعة مجلدات أخرى- تقر من البداية بأن الكلمات الثلاث التي يتكون منها اسم المشروع الضخم «الأصوليات الدينية الحديثة» هي بحد ذاتها مفاهيم تستعصي على التحديد... بمعنى كلمة «الأصولية» وكلمة «الدين» وكلمة «الحداثة» هي جميعا مفاهيم عليها اختلافات عميقة في الثقافة المعاصرة بشكل خاص، وأن هذه الاختلافات تنشأ عن وتؤدي إلى تباين هائل في التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية... وذلك فضلا عن «آلام الحساسية» التي تنشأ مع كل محاولة تتناول هذه الظاهرة التي لم يعد بالإمكان تجاهلها، والتي تشير الدلائل - على حد قول المشرف على الدراسة الدكتور مارتي- إلى أنها ستبقى معنا لزمن طويل».. فهي تخوض أشكالا مختلفة من «القتال»: «تقاتل ردا على..» و«تقاتل من أجل...» و«تقاتل إلى جانب...» و«تقاتل ضد...» وتقاتل تحت راية..»(...)

كما تجدرالاشارة أخيرا إلى مايقوله مارتي في تقديمه للتعريف بالمشروع الكبير إلى «صدور هذه الدراسات عن العالم المسمى بالغرب، حيث مجال الحداثة والليبرالية والعلمانية وانجازاتها حيث بدا أن الأصولية في تراجع أو انطفاء، وفي وقت يجد فيه الغرب أن برامجه ومخططاته المفاهيمية في حالة من الفوضى (بعد أن أصبحت الماركسية محاطة بالشكوك من داخلها ومن خارجها). إن صعود هذه الأصوليات أيضا على التراب الغربي- حيث أخترع هذا اللفظ نفسه قبل نحو سبعة عقود مضت- يوحي هو ذاته بهذه الحالة من الفوضى».

ولعل هذه أول وأكبر محاولة أمريكية للتصدي الفكري لظاهرة الأصولية خارج إطار «مصانع الأفكار» المعنية بالجوانب السياسية البحتة .. والتي تخدم سياسات حكومية محددة. وهي بهذا المعنى تذكرنابحقيقة لها أهميتها في أي محاولة لفهم **أين تقف**


وارن كريستوفر
وزير خارجية الولايات المتحدة

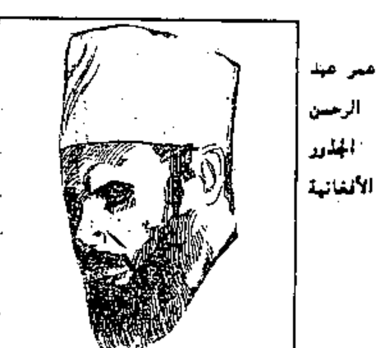
الولايات المتحدة من ظاهرة التطرف والعنف المسلح باعتبارها جزءا من ظاهرة أكبر هي «الأصولية»!! وهي. وأنه، خلافا لأوروبا، ليس هناك مفكرون عظام أمريكيون متخصصون في الإسلام.. التاريخ والحضارة والفكر.

الرؤية الأمريكية لأي من هذه الأبعاد الاسلامية تتم من خلال عيون خبراء السياسة والاقتصاد... والاستراتيجية، خبراء النفط والأمن والتجارة.

عندما يفكر صانعو القرار الأمريكيون في أي من الشئون الاسلامية فأنهم لايجدون «مراجع عليا» موثوقة يمكن الأخذ برأيها ومشورتها. وصحيح أن في أمريكا أعدادا كبيرة من «مصانع الأفكار» التي وجهت اهتماماتها في السنوات الأخيرة للشئون الاسلامية. ألا أن الذين يعدون فيها خبراء بالشئون الاسلامية هم بالدرجة الأولى من الدارسين السياسيين أو الاقتصاديين.

باختصار ليس هناك تراث أمريكي في الدراسات الاسلامية يوازي نظيره في أوروبا. ولهذا أسبابه التاريخية في علاقة أوروبا بالعالم الاسلامي. بالشرق الأوسط وجنوب آسيا وحتى أطراف الشرق الأقصى. وان كان هذا لايوفر عذرا كافيا للأمريكيين لأن الاتصال بالمسلمين في «العالم الجديد» بدأ مع بدايات الغزو الأوروبي لأمريكا. فقد كان بين الأفارقة الذين «استوردهم» الغزاة البيض في القارة الأمريكية من البدايات الأولى لاستخدامهم كعبيد أفارقة مسلمون.

واذا كان صناع السياسة وصناع القرار في الولايات المتحدة يظهرون عزوفا واضحا عن الخوض في القضايا المتعلقة بالشئون الاسلامية حتى في أوج الاهتمام العالمي بها، فأن هذا لايعني أنهم يتجنبونها في ممارستهم أو تخطيطهم للسياسة أو في عملية صنع القرار.



عمر عبد الرحمن الجذور الأفغانية

ولابد- بعد هذه المقولة - من إضافة مهمة هي أنه على قلة المناسبات التي يتحدث فيها السياسيون الأمريكيون، صانعو القرار عن الشأن الاسلامي فانه مايزيد من صعوبة فهم آرائهم ومواقفهم أن حساسيات كثيرة تجعل من الضروري التزام الحذر في تصديق أو عدم تصديق مايقولون.. أي في التمييز فيما يقال بين مايعبر حقيقة عن الآراء والمواقف الأمريكية وبين مايضمره المسؤولون الأمريكيون.

أن افتراض التطابق بين مايقوله المسئولون الأمريكيون في هذا الشأن ومايعتقدونه فعلا- أو ما يخططون .. مخاطرة تستوجب الحذر في أقل تقدير. ذلك أن الحذر من جانب المسؤولين الأمريكيين من «حساسيات» الموضوع هو حذر من يخطو داخل حقل ألغام كثيف لايملك خريطة واضحة له.

ولعل أصرح ماقيل في هذا الصدد كلام بدأ به **بيتر رودمان** الاستاذ في **معهد** الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة «جونز هوبكنز» الأمريكية والدبلوماسي السابق- مداخلة له في حلقة دراسية كان قد عقدها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (والمعروف بعلاقته الوثيقة بأجهزة السلطة في اسرائيل). فقد قال **رودمان:**

«ليس هناك نوع من القضايا مسبب لعذاب صانع السياسة مثل هذا الموضوع. أن الناس في الحكومة قادرون على التعامل مع الأمور التكتيكية.. أما هذا النوع من المشكلات فيجبرهم على أن يفكروا ليس فقط بشأن الاستراتيجية أنما أيضا بشأن المسائل الأساسية للفلسفة السياسية. ولهذا فإنهم بطبيعة الحال يتوجهون إلى الدارسين يطلبون الارشاد. ولكنهم أيضا لايستطيعون الافلات من مسئولية توجيه أسئلة فجة مثل: هل تشكل السياسات الاسلامية خطرا علينا؟ واذا

*** هل صحيح أن "التيار الاسلامي المتطرف" هو البديل كخطر استراتيجي بعد انهيار النظم الشيوعية؟**

كان الأمر كذلك فماذا يمكننا أن نفعل؟.

الى هنا ينتهي الحد الأقصى من المصارحة الذي يمكن أن يتحدث به مسؤول أمريكي سابق... وأما لأي مسؤول امريكي حالي فان الخط الأحمر يقع قبل ذلك بكثير. ولهذا فان الطوفان الأخير من التصريحات العلنية من جانب عدد من المسؤولين في ادارة الرئيس **كلينتون** بشأن «المشكلة الاسلامية» أو «مشكلة الاسلاميين» قد لفت الأنظار والانتباه واستدعى التوقف من جانب المحللين والمعلقين لمعرفة مااذا كان يحمل دلالات أو مؤشرات على سياسة جديدة للادارة الأمريكية أو تغيرات في الاتجاه هنا أو هناك... أو حتى مجرد تلميحات إلى قرارات سياسية في مرحلة الاعداد أو مرحلة الاقتراب من التنفيذ.

وبطبيعة الحال لم يكن طوفان التصريحات «المسئولة» من رجال ادارة الرئيس **كلينتون** البارزين في هذا الشأن طوفانا **حقيقيا**.. خاصة إذا قيس مثلا بتصريحاتهم عن هاييتي أو كوريا الشمالية او المشكلات التجارية مع اليابان... أو حتى مع مذابح رواندا. انما اعتبر طوفانا بالمقارنة بسياسة الصمت السابقة.

فقد تحدث عن موقف أمريكا من مشكلة **«المتطرفين الاسلاميين»** وخلال فترة لم تزد على عدة أيام كل من **انتوني ليك** مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي- وهو رجل «قليل الكلام» بشكل عام وان كان من المعروف أنه من «أكبر الأدمغة» في ادارة كلنتون، **ومارك باريس** مساعد وزير الخارجية الأمريكية بالوكالة لشئون الشرق الأوسط. وأيضا **روبرت بللتيرو** مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط والذي يعد من أبرز خبراء الادارة بشئون المنطقة العربية (كان سفيرا **في تونس وفي مصر**...وخدم قبلها في عدد من الدول العربية والاسلامية في مناصب دبلوماسية أدنى)./ بل كانت للرئيس **كلنتون** نفسه إشارات شديدة الإيجاز لكنها نادرة حول موقف أمريكا من الإسلام من ناحية.. من تطرف المتطرفين من ناحية أخرى.

وشملت التصريحات أيضا كثيرين ممن يعدون في الدوائر السياسية في واشنطن «خبراء غير حكوميين» في شئون العالم الاسلامي.. وهؤلاء في غالبيتهم من المسئولين السابقين الذين ينتقلون من المناصب الرسمية إلى مراكز الابحاث و«مصانع الأفكار» ويبقى لهم- ولو بصفة شخصية -

حضورهم الاستشاري في بعض أجهزة السلطة حيث تناقش السياسة ولاتتخذ قرارات.

وفي كل الحالات التي تحدث فيها هؤلاء خلال الأيام السابقة كان المدخل هو الوضع **الراهن في الجزائر**... وإن اختلفت المنابر التي تحدثوا فيها:

* **انطوني ليك** قال أمام «معهد واشنطن...» مايتوقعه أي طالب جامعي في سنته الدراسية الأولى» **الاسم ليس المسألة، خصمنا هو القمع والتطرف**». وقال أيضا- وهو مالم يتوقعه أحد- **أن الادارة الأمريكية مستعدة لمد الأيدي إلى «النشطين الاسلاميين من الجزائر إلى الجنوب ، من الضفة الغربية وغزة إلى تموز الأردن اذا هم كفوا عن حملات العنف»**.. ان واشنطن «**مستعدة للاعتراف بدول اسلامية تظهر من خلال انتخابات سلمية أو من خلال حوار مع السلطات القائمة وتتجنب درب التطرف الذي تسير فيه ليبيا والسودان وايران والعراق...**»

وحذر ليك من ايجاد «تقسيم جذري يضع التقاليد الديمقراطية الليبرالية للغرب ضد الاسلام والتقاليد الدينية الآخرى.. كذلك فاننا نرفض الفكرة القائلة بأن التأكيد من جديد على القيم التقليدية في العالم الاسلامي لابد في النهاية أن تتصارع مع الغرب أو مع المبادئ الديمقراطية.. ومضى فحذر من «النزعة الاسلامية المتطرفة التي تتحدث بلغة قديمة قوامها الكراهية والخوف والتعصب».

*مارك باريس قال في شهادة أمام اللجنة الفرعية لافريقيا التابعة للجنة الشئون الخارجية في الكونجرس أن الادارة **الأمريكية تحث حكومة الجزائر وجبهة التحرير الوطني الجزائرية على توسيع قاعدة الحكم لتضم القادة الاسلاميين من أجل نزع فتيل الصراع**... وأن على الحكم أن يجد وسيلة لادخال العناصر غير الموالية من السكان في عملية لرسم مسار ديمقراطي جديد للجزائر. وأهاب باريس بحكومة الجزائر أن تجري محادثات «مع الجماعات الاسلامية التي تشجب العنف والتكتيكات الارهابية».

بل لقد ذهب **باريس إلى** حد ابلاغ الكونجرس ردا على سؤال من أحد النواب بأن **الادارة الأمريكية لاتعتبر جبهة الخلاص الاسلامية الجزائرية مسئولة عن أعمال ارهاب ارتكبتها جماعات متحركة أخرى بعضها يتنافس مع هذه الجبهة على السلطة.**

* أما **روبرت بلليترو** فكان حديثه أمام «مجلس سياسة الشرق الأوسط»- وهو واحد من مراكز الأبحاث الجديدة الكثيرة في واشنطن- وفيه قال كلاما شبيها للغاية بما قال زميله باريس: «**لايستطيع قادة الجزائر أن يخففوا هذه الأزمة عن طريق الاعتماد المفرط على السياسات القمعية**».. **أن الولايات المتحدة تشجع على قيام حوار بين طرفي الأزمة وتأمل بأخلاص أن تساير الافعال أقوال حكومة الرئيس الجزائري الأمين زروال عن عرضها الدخول في حوار مع جبهة الخلاص».**

وأكد بلليترو عبارات ليك السابقة «اننا كحكومة لسنا في نزاع مع الاسلام أن هناك جماعات اسلامية كثيرة شرعية ومسئولة اجتماعيا وذات أهداف سياسية مشروعة.

ولقد تركت تصريحات المسئولين في ادارة كلنتون- خاصة وأنها توالت خلال أيام معدودة- انطباعات أساسية لدى كافة المراقبين والمحللين.

الانطباع الاساسي **إن إدارة كلنتون تريد أن تجنب نفسها الوقوع في ورطة استعداء أكثر من مليون مسلم في انحاء العالم انها في الوقت نفسه تعتقد بإمكان التوفيق بين «الاصولية الاسلامية» والتقاليد الغربية للديمقراطية . وأنها لاترى بديلا عن الحوار بين «الاسلاميين» وغيرهم، وخاصة بينهم وبين السلطة، بالاخص الجزائر حيث تبدو الأزمة أكثر إلحاحا وخطورة.**

وقد لايختلف كثيرون على هذه الانطباعات العامة..

لكن الخلافات تبدأ عندما يبدأ الدخول في الاستنتاجات السياسية من هذه التصريحات: هل هي تشكل تحولا أو تغيرا في سياسة الادارة الأمريكية؟ هل هي تحذير مقصود من واشنطن للأنظمة التي تواجه أزمات مع «المتطرفين الاسلاميين» من الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يمكن أن تقف في صف هذا الجانب او ذاك في هذه الأزمات؟ أم أنها بمثابة إظهار استعداد لدى واشنطن لاستقبال مرحلة جديدة ترى أنه سيكون من الحتمي فيها التعامل مع«حكومات اسلامية» .. سواء كانت على غرار حكومة الجمهورية



عباس مدني جبهة الأنقاذ غير مسئولة عن الارهاب!

الاسلامية في ايران أو لم تكن؟

وقد لايعدو التفسير الأقرب إلى الصواب لتصريحات المسئولين الأمريكيين ان يكون اعلانا صريحا بأن الولايات المتحدة لاترى في المرحلة الراهنة حلا لمشكلة «التطرف الاسلامي» سوى بادماجه في العملية السياسية- الديمقراطية كطريقة لتوجيهه نحو الاعتدال.. مع ذلك فان هذا التفسير لايخلو من تعقيدات . فان **التصريحات الرسمية الأمريكية لم تحل صعوبة التمييز بين ماهو متطرف وماهو غير تطرف.. بين المتطرفين والمعتدلين في «التيار الاسلامي»**. وهي فضلا عن ذلك لم تحل **مشكلة التناقض بين «التقاليد الديمقراطية الليبرالية «للغرب والتقاليد الدينية كما يطرحها الاسلاميون على اختلاف مواقعهم.**

أن حل هذا التناقض لايأتي بمجرد الادعاء بأنه لاتناقض.. أو بأنه «لاصراع بين الحكومة الأمريكية والاسلام».

إن ماتعكسه التصريحات الرسمية الأمريكية في الحقيقة- بنظر كثيرين من المسئولين السابقين والخبراء والمؤسسات البحثية الخاصة- هو حالة قلق عميق لدى الادارة الأمريكية من التطورات المحيطة بحركة التيار الاسلامي السياسية، ويزيد من عمقه شعور لدى الادارة الأمريكية بحدود قدرة الولايات المتحدة على الفعل، في وقت تشعر فيه بضغوط أكيدة تتعلق بمالها من مصالح خارجية في مناطق الأزمات وعلاقاتها بحكومات هذه المناطق. وتتعلق - من ناحية أخرى بمحاولة تحديد «مركز الخطر الرئيسي وما اذا كان هذا المركز هو ايران... وطبيعة الخطر على الولايات المتحدة نفسها ، وماإذا كان مباشرا أو غير مباشر.

وبالنسبة لكثيرين من المسئولين وغير المسئولين في واشنطن فإن السؤال عن طبيعة الخطر من «التيار الاسلامي المتطرف» وماإذا كان يهدد الولايات المتحدة مباشرا أم لا.. لم

بعد قائما منذ أن وقع انفجار «مركز التجارة العالمية فى نيويورك وكشفت «المواجهة» المتهم فيها الشيخ عمر عبد الرحمن الزعيم الروحى للجماعة الاسلامية وأتباعه لتنفيذ تفجرات هائلة وعمليات اغتيال واختطاف سياسية وأعمال تخريبية اوسع نطاقا.

ولقد كان من الطبيعى أن تصدر التعليمات عن أعلى مستويات الادارة الأمريكية إلى المسئولين فيها بأن يوضحوا سياسة الادارة بطريقة - أكثر صراحة ووضوحا، بالطريقة المألوفة.. أى بواسطة تصرحات تنسب فقط إلى «مسئولين فى الادارة»، وذلك بعد أن أثارت التصريحات الرسمية المنسوبة إلى أصحابها - بمن فيهم مستشار الرئيس للأمن القومى - موجات وراء موجات من الاسئلة والتفسيرات «مسئولون أمريكيون» قالوا: «ليس هذا وضعا سهلا. ان المعتدلين خائفون من أن يظهروا للعيان. الراديكاليون والمتطرفون فى صعوبة هى كيف نفكك هذا الوضع. الطريقة الوحيدة هى من خلال نية جادة للحوار».

مسئولون فى الادارة الأمريكية قالوا أيضا: احذروا رسم خطوط متوازية بين الجزائر وإيران، ليس لواشنطن تاريخ من التدخل فى الجزائر ولم يتوحد موقفها مع جبهة التحرير الوطنى الجزائرية كما كان الحال مع نظام حكم الشاه فى إيران. الاستثمارات الأمريكية فى الجزائر محدودة والمساعدات الامريكية للجزائر محدودة أيضا.. ولم يكن الوضع كذلك إبان حكم الشاه.

والمعنى «الصريح» لهذه التصريحات إن **واشنطن لاترى خطر عداء على الطراز الايرانى تجاه الولايات المتحدة اذا ما وقع ماتخشاه وهو أن تسقط السلطة فى الجزائر بأيدى جبهة الإنقاذ الإسلامية**. فهل هذا المعنى رسالة موجهة إلى جبهة الإنقاذ.. أم أنه تحذير موجه إلى الحكومة الجزائرية؟

وقد تعارضت هذه التصريحات الأمريكية - بصورها ودرجاتها المختلفة - مع موقف فرنسا الرسمى فى وقت كان فيه الآن **جوبير** وزير الخارجية الفرنسى يجرى محادثات مع الوزير الأمريكى **كريستوفر** فى واشنطن وكان جوبير قاطعا فى صراحة فى الرد على أسئلة الصحفيين فى ختام محادثاته مع كريستوفر: «**اذا تولت جبهة الانقاذ الاسلامى السلطة فانه ستكون لذلك عواقب. لايمكن حصرها.. قد يكون هناك ممثل إسلامى فى الجزائر يمكن التحدث إليه. ولكن الحركة فى مجموعها متطرفة، إرهابية، معادية لأوروبا ومعادية للغرب**».

ولم تسفر محادثات كريستوفر - **جوبير** عن نتيجة «غريبة» فيما يتعلق بالجزائر أو «الحركة الاسلامية».. بقيت المواقف - أخذت الأمور على ظاهرها - كما هى: فرنسا تعارض بوضوح وأمريكا تبقى على حوارها مع الاسلاميين الجزائريين وتدعو الحكومة الجزائرية للدخول فى حوار معهم بغير إبطاء.

ويعتقد المسئولون الأمريكيون أن هناك مايخيف فرنسا ولايخيف أمريكا من احتمال استيلاء جبهة الانقاذ على السلطة فى الجزائر. وهو نحو مليون مهاجر جزائرى من بلادهم إلى فرنسا فور وقوع مثل هذا التطور.. وحتى إذا لاح قريب الحدوث.

ولعل من المهم أن نلاحظ أن هناك أمريكين - خارج ادارة كلنتون طبعا - يتبنون ازاء هذه القضية موقف فرنسا.. لا موقف أمريكا.

دانيل بايبست رئيس تحرير فصلية الشرق الأوسط التى بدأ صدورها مؤخرا - وهو من خبراء الشرق الأوسط الأمريكيين ذوى الميول اليمينية - قال فى المؤتمر نفسه الذى تحدث فيه **بلليترو** أنه **يتعين على الولايات المتحدة أن تناهض كل الحركات الأصولية فى الشرق الأوسط بغض النظر عما إذا كانت تعمل أولا تعمل داخل الأطر الدستورية... هل الاسلام هو العدو؟ لا. لكن الاسلاميين الاصوليين أعداء**. كل هذه الحركات متطرفة فى عدائها للأمريكيين، خلافا للأشكال التقليدية الأكثر اعتدالا فى الاسلام». **بل ذهب بايبست - اليمينى - إلى حد الدعوة للتعاون مع اليسار ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة.**

جيون إيسبوزيتو مدير مركز التفاهم الاسلامى والمسيحى فى جامعة «جورج تاون» الأمريكية و أحد أبرز المؤلفين الأمريكيين فى قضايا الاسلام السياسى - اتخذ موقفا معاكسا تماما لموقف بايبست. **حذر من «إضفاء صورة شيطانية على الحركات الأصولية الاسلامية». انكم اذا ماسمحتم لجماعات اسلامية بالعمل علنا فى المجتمع فانها تتغير مع الوقت لاتعود تشكل تهديدا للحكم».**

ديرك فانديوال - الاستاذ بكلية دار تموث الجامعية - قال أمام اللجنة التى تحدث أمامها **مارك باريس فى الكونجرس**: أن كلا الطرفين (فى الجزائر): الحكومة، والاسلاميين مسلح ويزداد تنظيما من أجل هدف محدد هو القضاء على الطرف الآخر المعارض». وهذا موقف وسط بين موقفى بايبس وايسبوزيتو السابقين.

كل إضافة من مسئول أو دارس تزيد تعقيد المسألة.. وتطرح مزيدا من التساؤلات عن موقف الادارة الأمريكية وعن دوافعها.. وما ترمى اليه. خاصة وأن الجوانب غير المعلنة من الأفكار الرسمية الأمريكية - التى تسهم بالدور الأكبر فى عملية صنع القرار الأكثر أهمية بكثير من الجوانب المعلنة الأمر الذى يمكن ادراكه فى ضوء «الحساسية» الشديدة للموضوع.

لقد جاء وقت.. - عقب تولى إدارة **كلنتون** المسئولية مباشرة - شعر فيه الاستراتيجيون من داخل الحكومة الأمريكية بأن «المتطرفين الاسلاميين قد ادخلوا أنفسهم وأمريكا فى مرحلة خطرة من المواجهة عندما أقدموا بعد أقل من شهرين من بداية رئاسة كلنتون على تنفيذ الانفجار فى مركز التجارة العالمية فى ٢٦ فبراير ١٩٩٣. كان هذا العمل فى نظر الاستراتيجيين الأمريكيين بمثابة خطوة البداية فى عملية «أمركة الصراع» الذى يشنه الاسلاميون، وذلك بشن هجمات داخل الولايات المتحدة، القصد منها رفع الثمن الذى تدفعه واشنطن مقابل تأييدها للحكومات التى يعمل أولئك الاسلاميون ضدها.

كان هذا أول مؤشر على أ ن التيار الاسلامى المتطرف - خاصة فى الشرق الأسط - سيفرض على أمريكا وعلى مركزها فى الشرق الأوسط أخطارا مباشرة. وكان فى الوقت نفسه - وفى رأى المحللين الاستراتيجيين داخل الحكومة الأمريكية - دليلا على أن المسعى الأمريكى لتعميم التجربة الديمقراطية على الطريقة الأمريكية فى العالم يمكن أن ينتج نقيضه.. أى أن

★ الإدارة الأمريكية تواصل بحثها عن "المعتدلين" فى قلب ظاهرة التطرف.. والجماعات الاسلامية تعلق آمالها على عودة التعاون مع واشنطن إلى سابق عهدها.

يسمح لمجموعات «مناهضة للديمقراطية» بأن تأتي على السلطة لتفجر الديمقراطية.. سواء جاءت إليها بقوة السلاح... أو بالوسائل الديمقراطية.

مع ذلك فإن الرأي السائد بين هؤلاء الاستراتيجيين هو أن الاستقرار هو سمة الأوضاع في الشرق الأوسط منذ سنوات طويلة، خلافا لما كانت تتميز به من قلاقل في الماضي. فالحكومات **القائمة مستقرة في السلطة منذ نهايات الستينات-** بل إن الأردن على سبيل المثال- استقرت السلطة فيه منذ أن كان الجنرال ايزنهاور رئيسا للولايات المتحدة.. وقد أعقبه ثمانية رؤساء. وفي الوقت نفسه فإن المتطرفين الاسلاميين لايملكون الأدوات اللازمة للحكم.. مهما كانت قدرتهم على التسبب في متاعب للحكومات القائمة. وأنهم يرتبطون بقوى خارجيةأكثر مما يعتمدون على قاعدة شعبية داخلية.

مع ذلك فإن استراتيجيين في الحكومة الأمريكية لم يمارسوا علنا النقد الذاتي- أو الاعتراف- اللازم.. حتى بعد أن تبين لهم أنهم هم أنفسهم من بين القوى الخارجية التي يعتمد عليها المتطرفون الاسلاميون في حركتهم. وهو أمر لم يعد يمكن اخفاؤه بعد أن **تبينت الجذور «الافغانية» للمجموعة الملتفة حول الشيخ عمر عبد الرحمن والتي بدأت خطتها «لأمركة الصراع» حين نفذت انفجار مركز التجارة في نيويورك.**

بدلا من ممارسة النقد الذاتي ظهرت تفسيرات «تحتية» من المحللين الأمريكيين من نوع: العراق وراء هذه العمليات. وأغرب التفسيرات ماقيل- في جلسات سرية للكونجرس الأمريكي- **أن بعض حكومات الشرق الأوسط تريد إدخال أمريكا في صراعها مع التطرف الاسلامي.. ليس فقط لحسم معركتها ضده، بل لحجب أي تفكير لدى الحكومة الأمريكية في خفض مساعداتها.** وكان هذا التفسير موجها لاسرائيل.. كما لغيرها ولأنه طال اسرائيل فإنه لم يكتسب شعبية كافية في الكونجرس.

وعلى الجانب الآخر من التل كان هناك من يأخذ بالتحليل القائل بأن «المتطرفين الاسلاميين» يشغلون في التفكير الأمريكي الفراغ الذي نشأ عن سقوط الشيوعيين، أن أمريكافي بحثها عن عدو استراتيجي أو خطر كبير جديد لمرحلة مابعد نهاية الحرب الباردة تجد في المتطرفين الاسلاميين غايتها. لهذا تجد أن هناك من يعتقد أن تصريحات المسؤولين الأمريكيين التي تلاحقت أخيرا «وتحدثت باعتدال شديد عن المتطرفين» إنما تقصد إلى نفي النظرية القائلة بأن الولايات المتحدة تهيئ نفسها لصراع طويل ضد المتطرفين الإسلاميين على غرار صراعها السابق ضد الشيوعية العالمية..

لكن هل يصل النفي الرسمي الأمريكي لهذه النظرية إلى المدى الذي يتطلبه عمليا؟ هل تكف واشنطن عن اعتبار ايران مركز الخطر؟ هل تواصل واشنطن سياسة محاصرة العراق حتى لايقال أنها تستعد لأحياء دوره ليكون جزءا من حرب ضد تيار التطرف الاسلامي... وقد قيل هذا بالفعل في مناقشات واشنطن العديدةلهذا الموضوع؟

ويرى آخرون أن اسرائيل هي صاحبة المصلحة الأولى والاساسية في تلقين الادارة الأمريكية النظرية القائلة بأن خطر المتطرفين الاسلاميين هو الخطر الموازي للتهديد الشيوعي... لأن اسرائيل تبحث لها عن عدو استراتيجي في الشرق الأوسط بعد زوال «التهديد السوفيتي». وفي هذا الاتجاه نفسه تظهر تحذيرات من الظن بصحة أو صدق رغبة الولايات المتحدة في أن ترى الديمقراطية تسود الشرق الأوسط فعلا. ليس هذا في مصلحة أمريكا.. وليس - بالأخص - في مصلحة إسرائيل.

في هذا كله لاتستطيع الادارة الأمريكية- بما قالته رسميا وماتقوله بأساليب غير رسمية.. ومالاتقوله- أن تزعم أنها تعرف عن جذور الصراع وحقائقه أكثر مما يعرفه من كانت أيديهم في النار. ولهذا فإن النصائح الأمريكية ينبغي أن تؤخذ على أنها تتوجه بدوافع المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى بصرف النظر عما تعنيه بالنسبة للحكومات أو الحركات المتطرفة التي تؤجهها بالعنف.

ووراء الادارة الأمريكية تاريخ - يحوطه غموض لايمكن «الاستهانة به» من العلاقات مع الحركات الاسلامية (المعتدلة والمتطرفة على السواء).. ولم تكن افغانستان بأي حال بداية هذا التاريخ. ولانهايته وهي تقيم هذه العلاقات على أساس اقتناع عميق، وإن لم يعبر عنه بوضوح وبصراحة، بأن «الحركات الاسلامية» ليست بطبيعتها أو بأهدافها مناهضة لمصالح أمريكا والغرب في المناطق التي تنشط فيها.. أو هي على الأقل لاتملك برنامجا اقتصاديا أو اجتماعيا معلنا يهدد مايحرص عليه الغرب من تأكيدحرية المشروع الاقتصادي كأساس للتنمية وللتجارة العالمية.

وإذا كان بالإمكان وسط كل هذا التعقيد والغموض في الموقف الأمريكي المعلن وغير المعلن أن نلمح بوضوح سمات محدودة.. فإن أوضح مايظهر هو أن السياسة الأمريكية تبقى أسيرة التعامل مع المشكلة بمعايير مزدوجة. تريد أن يكون لها امتياز الاستفادة من الشئ ونقيضه وتبقى المعضلة مستمرة.

لقد قطعت واشنطن حبال صمتها بشأن «التيار الاسلامي المتطرف».. لكنها في ذلك لم تقل شيئا ولاتزال تمشي على حبل مشدود من الحساسيات السياسية والفكرية..

على إنه لا ننسى أن ماتقوله واشنطن ليس كل شئ.. بل أنه ليس بالضرورة ما تعنيه. وليس بالضرورة ماتنويه لأي من الأطراف. قد يؤدي ماضي التعاون بين الولايات المتحدة وبعض الجماعات الاسلامية من مصر والسودان والجزائر وأفغانستان وغيرها في تجربة الحرب الافغانية لمعظم سنوات الثمانينات، إلى شعور بالاطمئنان لدى قيادات هذه الجماعات إلى امكان عودة التعاون إلى سابق عهده وقد يشجعهم وجود جماعات أصولية أمريكية (مسيحية يهودية) تتحدث بلغة ومفاهيم مشابهة- وحتى مماثلة- للغة الجماعات الاسلامية المتطرفة، وبعضها يدافع عن الجماعات الاسلامية ونشاطاتها باسم الديمقراطية أحيانا، وباسم حقوق الانسان أحيانا أخرى..

لكن السياسة الأمريكية لاتقدم ضمانات لأحد.. والظروف مختلفة تماما عما كانت عليه في الماضي. و«الجماعات المتطرفة» الامريكية لا تستطيع - إن أرادت- أن تستخدم أساليب العنف المسلح التي تستخدمها الجماعات المتطرفة في بعض البلاد الاسلامية..

مع ذلك لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار أن صانع القرار الأمريكي في عهد كلنتون أو أي عهد - قبله أو بعده- يستند إلى قاعدة التعامل مع الواقع. ومنهجه «الفلسفي» الاساسي هو **«البراجماتية».**

إذا تغير الواقع هنا أو هناك فإن صانع القرار الامريكي يفكر أول مايفكر في كيفية التعامل معه... بمعنى البحث عن وسائل تكييفه مع مصالحه.

ينطبق هذا على المتطرفين الاسلاميين.. كما انطبق من قبل على غيرهم.

اليمين يتقدم فى أوروبا



رسالة أوروبا

أخيرا انتخب الأوربيون ٥٧٦ نائبا هم مجموع ممثليهم فى البرلمان الأوروبى بمقره فى ستراسبورج (بمنطقة الألزاس بفرنسا). وتعود أهمية هذه النتائج للسلطات الجديدة التى سيحظى بها ذلك البرلمان فى أعقاب تعديل الصيغة التى جمعت الأوربيين فى ماستريخت ويتوزع عدد النواب على دول الاتحاد حسب عدد سكان كل منها:

ألمانيا: ويصل عدد سكانها إلى ٨٠ مليون نسمة ، وعدد الناخبين ٦٤ر٤ مليون ناخب منهم ١٥ مليون من الجزء الشرقى من ألمانيا وبرلين، ولألمانيا ٩٩ مقعدا. والمعروف أن هذه الانتخابات تتقدم فيها الأحزاب بقوائم ، ولا تمثل القائمة الا بتجاوزها لحد ٥٪ من عدد المقترعين، وقد جرت الانتخابات فى المانيا فى ١٢ يونيه وأسفرت عن أن الألمان يريدون الاستمرار على طريق الوحدة الأوروربية بعد أن أكدوا ذلك بالتصويت **للحزب الديمقراطى المسيحى** CDU بزعامة المستشار **هيلموت كول**. إذ بلغت نسبة المشاركة حوالى ٦٠٪. وحصل الحزب الديمقراطى المسيحى وحليفه البافارى على ٣٩٪، بينما تراجع خصمه **الحزب الاشتراكى الديمقراطى** PSO على عكس استطلاعات الرأى السابقة.

انجلترا: ويصل عدد السكان الى ٥٨ر٢ مليون نسمة، مسجل منهم على القوائم الانتخابية ٤٤ر٩ مليون ناخب ، ولانجلترا ٨٧ مقعدا موزعين كالتالى: ٧١ مقعدا للأقاليم الانجليزية، و٨ مقاعد لاسكوتلندا، و٥ مقاعد للغال، ٣ مقاعد لايرلندا الشمالية، وتمت الانتخابات فى ٩يونيه، وأسفرت عن تراجع حزب **المحافظين** وهزيمة وتقدم **حزب العمال** البريطانى الذى كان يملك ٣٢ مقعدا ، ووصل فى هذه الانتخابات إلى ٥٤ مقعدا ، ولن يمثل **الاحرار الديمقراطيين** لعدم تخطيهم حاجز الـ ٥٪ بينما سيتأثر مصير **جون ميجور** رئيس الوزراء بشدة من جراء هذه الهزيمة وتعتبر الثالثة منذ تسلمه للسلطة.

فرنسا: ويبلغ عدد سكانها ٥٧ر٥ مليون نسمة، ومخصص لها ٨٧ مقعدا، وأقيمت انتخاباتها فى ١٢ يونية بنسبة تغيب بلغت ٤٦٪ وقد أسفرت عن تقدم قائمتين خارج قوائم الأحزاب الكبيرة محققة مفاجأة، ففى اليمين فازت **قائمة (أوربا الأخرى) بنسبة ١٢ر٣٨٪ وفى اليسار فازت قائمة الراديكاليين** MRG **بنسبة ١٢ر٣٪** بينما حقق الحزب الاشتراكى تراجعا كبيرا هز أركانه بعنف محققا ١٤ر٥٠٪، وحقق الحزب الشيوعى نسبة ٦ر٩٪ ، بينما حققت قائمة الأغلبية الحاكمة URF+RPR نسبة ٢٥ر٥٠٪ ، بينما حقق اليمين المتطرف نسبة ١٠ر٥٧٪ (انظر تفاصيل النتائج الفرنسية والتعليق عليها فى رسالة فرنسا).

إيطاليا: ويبلغ عدد السكان ٥٦ر٩ مليون نسمة، مسجل منهم ٤٥ر٧ مليون ناخب على قوائم الانتخابات موزعين على خمسة مناطق تمثل إيطاليا بكاملها ، ولها ٨٧ مقعدا وتمت الانتخابات فى ١٢ يونيه، وأسفرت عن تأكيد نتائج الانتخابات البرلمانية السابقة، وتغيير موقف **بيرلسكونى** رئيس الوزراء بالنسبة لحلفائه فى الحكم والذين تراجعت نتائجهم، فحزب رئيس الوزراء **فورزا إيطاليا** تقدم الى ٣١٪ ، بينما حقق **التحالف الوطنى** (اليمين المتطرف) حوالى ١٢٪، وحزب رابطة الشمال حوالى ٧٪ ، بينما حقق **اليسار** مجتمعا حوالى ١٩٪، وهو تراجع بسيط عما حققه فى الانتخابات البرلمانية السابقة.

أسبانيا: يبلغ عدد سكانها ٣٩ر١ مليون نسمة ، مسجل منهم ٣١ مليون ناخب على القوائم الإنتخابية ومخصص لأسبانيا ٦٤ مقعدا. وقد أسفرت النتائج التى دارت فى ١٢ يونيه، وبلغت فيها نسبة المشاركة الى ٥٩٪ عن هزيمة الاشتراكيين إذ حصل **الحزب الاشتراكى العمالى** الأسبانى PSOE على ٢٢ مقعدا بتراجع خمسة مقاعد عما كان يحوزه من قبل، بينما **حصل الحزب الشعبى** PP(اليمين) على ٢٨ متقدما بـ ١٣ مقعدا عما كان يحوزه، وحصل حزب **التضافر والوحدة** CIU على ٣ مقاعد بزيادة مقعد واحد.هناك خاسرون آخرون فحزب الوسط **الديمقراطون الاشتراكيون** C D S خسرمقاعده الخمسة ، وخسرت أيضا **الحركة السياسية القريبة** من منظمة ETA المقعد الواحد الذى كانت تحوزه.

هولندا: يبلغ عدد السكان فيها ١٥ر٣ مليون نسمة منهم ١١ر٧ مليون ناخب موزعين على ١٩ دائرة إنتخابية، ولكن تحسب الأصوات على المستوى القومى، ولها ٣١ مقعدا وأسفرت الانتخابات التى تمت فيها فى ٩ يونية وشارك فيها ٣٥ر٦٪ فقط من الناخبين عن حصول **المسيحيين الديمقراطيين** CDA **على ٣٠ر٨٪ حاصلين على عشرة مقاعد، وحصل اليمين المتطرف على أقل نسبة حققها إذ بلغت ١٪ ولن يحصل على مقاعد، بينما حافظ** الاشتراكيون الديمقراطيون PVDA على مقاعدهم الثمانية بتحقيقهم نسبة ٢٠ر٩٪. واستطاع **الليبراليون** VVD أن يضاعفوا عدد مقاعدهم فصعدوا من ثلاثة الى ستة مقاعد ، وأستطاع **الاصلاحيون** أيضا D66 أن يصعدوا بمقاعدهم من مقعد واحد حتى أربعة مقاعد بينما



خسر أنصار البيئة اليساريون مقعدا محتفظين بمقعد واحد.

اليونان: ويبلغ عدد سكانها ٣ر١٠ مليون نسمة ، وعدد ناخبيها ٥ر٨ مليون ناخب، وتعتمد الإنتخابات فيها على التمثيل النسبي الكامل على المستوى القومي بحد ٣٪ من الأصوات. ويعتبر الإنتخاب إجباريا، ولليونان ٢٥ مقعدا . هذا وقد تمت انتخاباتها في ١٢ يونيه وأسفرت عن تأكيد فوز **الحركة الإشتراكية PASOK** والتي فازت في إنتخابات الخريف الماضي حيث حققت ٩ر٤٦٪ من الأصوات ، وكان بتراجع عشرة نقاط عن الإنتخابات الماضية وبذلك ضمنت الحركة عشرة مقاعد، بينما تراجع خصمها الحزب **المحافظ للديمقراطية الجديدة** خاسرا ٦٪ عن الإنتخابات الماضية وسيحتفظ بتسعة مقاعد ، بينما تقدم **الشيوعيون KKE**٥ر١٪ عن الانتخابات السابقة ووصلوا الى ٦٪ وسيحصلون على مقعدين بينما حقق **تحالف اليسار** «ذو التأثير في أوساط المثقفين» تقدما كبيرا حصل على ٦٪ من الأصوات، بينما كانت نسبته في الانتخابات السابقة ٩ر٢٪ وبذلك ضمن مقعدين، ويعتبر الرابح الأول في هذه الإنتخابات هو **الربيع الديمقراطي POLA** وهو حزب ذو اتجاه وطني لم يمض على تأسيسه سنة واحدة بعد انشقاقه على المحافظين، رافضين لسياسة هذا الحزب تجاه المطالب القومية اليونانية في مقدونيا، وكان قد حقق في الإنتخابات السابقة نسبة ٩ر٤٪ ، إلا أنه في هذه الإنتخابات الأوروبية أستطاع أن يقفز الى ٥ر٨٪ ويحصل على مقعدين.

بلجيكا: التي يبلغ عدد سكانها ١٠ مليون نسمة ، وعدد الناخبين فيها ٨ر٧ مليون ناخب ولها ٢٥ مقعدا. ويسمح النظام الانتخابي فيها في أن يعدل الناخب في ترتيب قوائم الأحزاب الانتخابية، بحيث يرتب الأسماء تبعا لرغبة. وتنقسم المقاعد تبعا للآتي: ١٤ مقعدا للجزء الهولندي (فلاندر+ بروكسل)، ١٠ مقاعد للجزء الفرنسي (الوالون+ بروكسل) ، ومقعد واحد للجزء الالماني ، ويعتبر الإنتخاب إجباريا، وقد أسفر الانتخاب الذى تم في ١٢ يونيه عن حصول **اليمين المتطرف في الجزء الفرنسي** على حوالي ١٠٪ ، وتراجع أنصار البيئة، واحتفاظ **الحزب الاشتراكي** بتأثيره كأكبر قوة سياسية، بينما في الجزء الفلامنكي استطاع **اليمين المتطرف** أن يحسن من وضعه بما يجعل عليه من السهل الحصول على مقعد آخر غير الذي يشغله في البرلمان الأوروبي، وفي العاصمة بروكسل حققت **الجبهة الوطنية** ٥ر١١٪ ، بينما بدا أن **الاحرار الفلامنكيون** سيحصلون على مقعد ثالث.

البرتغال: ويبلغ عدد سكانها ٣ر٩ مليون نسمة مسجل منهم على قوائم الانتخابات ٥ر٨ مليون ناخب، وذلك بالتمثيل النسبي على المستوى القومي، وللبرتغال ٢٥ مقعدا، هذا ودارت الانتخابات في ١٢ يونيه، وبلغت نسبة التغيب الى ٤ر٦٤٪، وأسفرت عن تحقيق **الحزب الاشتراكي البرتغالي** انتصارا محدودا على **الحزب الاشتراكي الديمقراطي PSD** الليبرالي وهو حزب رئيس الوزراء، إذ حصل **الاشتراكيون** على حوالى ٧ر٣٤٪ من الأصوات وبذلك ضمنوا حوالى عشرة مقاعد، وكانوا يحوزون على ثمانية مقاعد في الانتخابات السابقة. بينما حصل حزب رئيس الوزراء PSD على حوالى ٣ر٣٤٪ محتفظا بتسعة مقاعد، وحصل **الحزب الشعبي CDS** وهم مسيحيو اليمين على ٥ر١٢٪ وضمنوا ثلاثة مقاعد بناقص مقعد واحد عن الانتخابات السابقة. بينما حصل **تحالف الشيوعيين CDU مع أنصار البيئة** على نسبة ٢ر١١٪ من الأصوات ، وضمنوا أيضا ثلاثة مقاعد.

الدانمرك: ويصل عدد السكان فيها الى ٢ر٥ مليون نسمة منهم ٤ مليون ناخب (يخرج عنهم جزيرتا الفيروية والجرينلند التابعتين للدانمرك ولا تتبعان الاتحاد الأوروبي) وللدنمراك ١٦ مقعدا، ويقبل الترشيح الفردي، وقد تمت الانتخابات في ٩يونية، ووصلت نسبة المشاركة فيها ٥ر٥٢٪، وقد حقق فيها **الحزب الاشتراكي الديمقراطي** ٨ر١٥٪ ، بينما حقق **الراديكاليون** ٥ر٨٪، **والمحافظون** ٧ر١٧٪ **والحزب الاشتراكي** ٦ر٨٪ بينما حققت حركة يونية



هيلموت كول

٢ر١٥٪ ، **وحركة ضد الوحدة الأوروبية ٣ر١٠٪** الحركتان معارضتان لمعاهدة ماستريخت ، وبهذا يحققان معا نسبة ٥ر٢٥٪ محققين بذلك أربعة مقاعد، بينما حقق الحزب الليبرالي نسبة ٩ر١٨٪.

أيرلندا: ويبلغ عدد سكانها ٦ر٣ مليون نسمة منهم ٤ر٢ مليون ناخب ولأيرلندا ١٥ مقعدا موزعين كالتالي: دبلن ٤ مقاعد، ومنشستر ٤ مقاعد ، ولانشستر ٤ مقاعد، وكوناكت ألبستر ٣ مقاعد. ويمكن الترشيح على أساس فردي بشرط الحصول على الحد الأدنى المسموح به، هذا وتمت الانتخابات في ٩ يونية، وحصل التحالف الحاكم الذي يضم **الوطنيين** ، **وحزب العمال** على ثمانية مقاعد. وكانت المفاجأة هي تحقيق **أنصار البيئة** لنسبة ٤٠٪ من جملة الأصوات في دبلن وحصلوا على مقعدين وتوزع باقي المقاعد على أحزاب أخرى، إلا أن رسالة الناخبين التحذير على مايبدو كانت موجهة ضد التحالف الذي يحكم منذ سنتين تقريبا ولم يقدم شيئا حتى الآن لحل مشكلة بطالة تصل الى ٢٠٪.

لوكسمبورج: ويبلغ عدد سكانها ٤٠٠ ألف نسمة، مسجل منهم على القوائم الانتخابية ٢٤٠ ألف ، ويحق فيها للناخب أن يخلط فيما بين القوائم المختلفة ليختار مرشحه كما يريد، ومخصص لهذه الإمارة الصغيرة في قلب أوروبا ٦ مقاعد. وقد أسفرت الانتخابات التي دارت في ١٢ يونية على احتفاظ التحالف الحاكم بين الإشتراكيين والمسيحيين الإشتراكيين على نفوذهم السياسي، بالرغم من فقدهم لمقعد واحد، وحقق الإشتراكيون POSL مقعدين ، والأحرار DP مقعدا واحدا، وتميزت الانتخابات بنجاح أنصار البيئة إذ حصلوا للمرة الأولى في تاريخ الإمارة على مقعد واحد في البرلمان الأوروبي.

التركيبة الجديدة للبرلمان الأوربي :

في ضوء النتائج السابقة تصبح تركيبة البرلمان الأوربي على الوجه التالي:-

أسم المجموعة	عدد المقاعد
- **اليمين المتطرف** DR	١٣
-**المسيحيون الديمقراطيون** PPE	١٤٨
-**المحافظون** RDE	٢٤
-**الليبراليون** LDR	٤٤
-**غير المسجلين** NON INSCRIT	٣٧
- **انصار البيئة الاقليمية** ARC	٨
- **الخضر** V	٢٢
- **الاشتراكيون** PSE	٢٠٠
- **الشيوعيون** CG	١٢
- **مجموعات أخرى (امثال تابي) وفيلية، وبيرلسكوني)** AUTRES	٥٩

تحليل النتائج الأوروبية:

بلغت نسبة التغيب في مجملها في دول أوروبا الأثنتى عشرة **٥٤٪** ، بينما وصلت في انتخابات عام ١٩٨٩ الى **٥ر٥٨٪** مما يدل على انخفاض إهتمام الأوروبيين بهذه الانتخابات، خاصة في ضوء الإخفاقات التي كناقد سقناها في رسالتنا في الشهر الماضي عن الأوضاع الأوربية. كما أن من الملاحظ أن عدد مقاعد البرلمان الأوروبي في ١٩٩٤ يلغ ٥٦٧ مقعداموزعين كما أوضحنا في النتائج، وذلك بزيادة عن عدد المقاعد في البرلمان السابق، وكان عدد مقاعده ٥١٨ نتيجة لزيادة عدد مقاعد ألمانيا التي حازتها بعد الوحدة وإعادة إنضمام شرقها.

ونظرة على هذه النتائج، وعلى الرغم من أن مجموعة الاشتراكيين هي أهم مجموعة في البرلمان الأوروبي المنتخب، إلا أن الواضح أن البرلمان **يقترب أكثر من اليمين** وذلك إذا حاولنا جمع مجمل مقاعد اليمين في المجموعات المختلفة فسنجد أن **اليمين يحوز ٢٩٠ مقعدا** بينما إذا قمنا بنفس المحاولة **في اليسار فسنجد أنه سيحوز مجتمعا على ٢٤٠ مقعدا**، ومن المعروف أنه لامتلاك الأغلبية ينبغي امتلاك ٢٨٤ صوتا، ومع هذا فيبدو أن التغيرات التي ستسفر عنها هذه النتائج ذات حجم أقل مما هو متوقع لها، ذلك إذا وضعنا في الاعتبار **أن** الحزب الشعبي الأوربي PPE وهو أهم التجمعات المحافظة سيكون في حاجة في أغلب الأحيان لحوز أغلبية أن يبحث عن بعض أصوات الاشتراكيين، بالرغم من أن الاتجاه الاقتصادي المحافظ للمحافظين يمكن أن يلقى دعما من بعض الأصوات الجديدة القادمة للبرلمان من ايطاليا المتمثلة في حزب **فورزا ايطاليا**، أو من أسبانيا والمتمثلة في **التحالف الشعبي الأسباني** مما سيدفع(ربما) الى ليبرالية جديدة بغير حدود، وإن كان من الممكن أن يتمكن اليسار من معارضة مثل هذه السياسات إذا أستطاع تكثيف جهوده.

الوجه الآخر لهذه التركيبة الجديدة تبرز أن **هذا البرلمان يبدو أقل أوروبية من سابقه** حيث تخطت في أغلب دولة بعض القوائم المعارضة لأوربا حاجز نسبة الـ ٥٪ ومثلت فيه. **ولعل المعركة الأولى ستكون رئاسة البرلمان** في الجلسة الأولى التي ستعقد في ١٩ يولية، والسؤال هل ستفجر نتائج تلك الانتخابات الصيغة القديمة المعمول بها حتى الآن، وهي تبادل رئاسته بين اليمين والاشتراكيين كل عامين أم سيشعر اليمين بقوته الجديدة ويعيد بناء صيغة جديدة تحقق إنفراده بالرئاسة كل هذا إذا أستطاع اليمين بمختلف مشاربه داخل المجلس أن يوحد صفوفه ويلغي تناقضاته وهذا يبدو صعبا. إذا احتفظ بالصيغة القديمة فمن المتوقع أن يترأس المجلس القادم شخصية إشتراكية تحل محل **إيجون كلبش** الرئيس السابق المنتمي لليمين، وبعيدا عن الانتخابات التصعيدية في البرلمان الأوروبي، نلاحظ أن هذا البرلمان على وجه التحديد **أمامه تحديات كبيرة** ، خاصة في ضوء تطبيق معاهدة ماستريخت التي بدأت في أول نوفمبر ١٩٩٣، اذ بناء على تلك المعاهدة سيمارس البرلمان الأوروبي لأول مرة في تاريخه الى جانب التشريع سلطاته في اتخاذ القرارات مما يفرض عليه تحديات جديدة وهامة: **اهمها** كيفية مشاركته وممارسته لهذا الحق الجديد؟ وكيف سيعمل على ألا يكون هناك تداخل أو صراعات خاصة في علاقاته الجديدة في إطاره الجديد بمجلس الوزراء الأوروبي ، ولجان المجلس المختلفة؟ وما هو مدى حجم تأثيره في الموضوعات الهامة والإشكالية الخاصة بالتشريع. خاصة وأن هذا البرلمان ذاته سيكون من مهامه القادمة الاعداد لمؤتمر الحكومات الأوروبية، وفي عام ١٩٩٦ سيعلن عن رأيه في التنظيم السياسي والمؤسس للإتحاد ، بالاضافة الى رأيه في المرشح القادم لرئاسة المجلس الأوربي بعد **رحيل** جاك ديلور في نهاية هذا العام كما تخوله معاهدة ماستريخت.

ولعل التحدي الأكبر لهذا البرلمان سيكون بناء أوربا الموحدة ، خاصة في ظل قبول دول الاتحاد لاعضاء جدد **كالنرويج والسويد وفنلندا**، وهي دول لم يتم الاستفتاء فيها بعد على الانضمام ، بينما تم الاستفتاء **في النمسا** أخيرا في ١٢ يونية وأسفر عن موافقة الشعب النمسوي على الانضمام للوحدة الأوروبية بنسبة كاسحة هي ٣٩ر٦٦٪ وبنسبة مشاركة كبيرة للناخبين بلغت ٢ر١٨٪ . في ضوء هذه التحديات الجديدة والكبرى هل ستستطيع التركيبة الجديدة للبرلمان الأوربي الاسراع بالوحدة ، أم ستكون على العكس عقبة جديدة وضعتها أوروبا في طريق وحدتها..؟

هذا ماستجيب عنه الأيام القليلة القادمة.

الانتخابات الأوربية في فرنسا

رسالة فرنسا

وصل عدد القوائم بفرنسا الى عشرين قائمة موزعة يمينا ويسارا، مما أثر على قوائم الاحزاب الكبيرة ، بشكل تحقق فيه كل ماتوقعناه فى رسائلنا السابقة، وقبل الانتخابات والتى وصلت نسبة التغيب فيهاالى ٥٥ر٤٦٪ .ومن اللافت للنظر أن **القوائم التى تؤيدإتفاقية ماستريخت سواء كانت فى اليمين أو فى اليسار حققت مجتمعه ٥٤٪ من الأصوات**، وذلك بتقدم ٣٪ عن الاستفتاء الذى أقر المعاهدة فى فرنسا. وعلى الرغم من أن الانتخابات الأوروبية هنا، لاتحظى بنفس الاهتمام من المواطن العادى الذى تحظاه الانتخابات التشريعية مثلا أو الرئاسية . إلا أن نتائج هذه الانتخابات سوف تكون لها انعكاساتها الخطيرة فى تشكل الحياة السياسية الفرنسية فى الاعوام القادمة، أولا: لأن هذه الانتخابات **قد أسفرت عن خروج فصيل من اليسار، وآخر من اليمين عن الخط العام للأحزاب التقليدية ، وحصولهما على نسبة لايستهان بها، ويعمل لها** ألف حساب فى تحديد مرشح رئاسة الجمهورية المقبل. وثانيا لانها **أظهرت هشاشة التحالفات ، وعمق الاختلافات بين صفوف كل فريق فى اليمين أو فى اليسار. وثالثا لأنها كرست- على مايبدو-النموذج الشعبوى الايطالى (نموذج بيرلسكونى) ولنتأمل أولا فى النتائج:-**

الحزب	رأس القائمة	النتيجة	عدد المقاعد
اليمين الاتحاد اليمينى UDF+RPR	دومينيك بوديس	٥٠ر٢٥٪	٢٨ مقعدا
الاغلبية من أجل أوروبا الاخرى (منشقة من الاتحاد)	فيليب دفيلية	٣٨ر١٢٪	١٣مقعدا
اليمين المتطرف F.N	جان مارى لوبن	٥٧ر١٠٪	١١ مقعدا
البيئة			
جيل البيئة GE	بيبرس لالوند	٢٪	-
الخضر V	أن ايزليربيجان	٩ر٢٪	-
اليسار			
الحزب الاشتراكى PS	ميشيل روكار	٥٠ر١٤٪	١٥ مقعدا
الطاقة الراديكالية MRG	برنار تابى	٠٣ر١٢٪	١٣ مقعدا
حركة المواطنين MC	جان بيير شينافاه	٨ر٢٪	-
الحزب الشيوعى PCF	فرنسيس ويرتز	٩٢ر٦٪	٧ مقاعد

بينما لم تحقق قائمة، أوروبا- تبدأ من سارايفو- وهى قائمة وضعها المثقفون لتدافع عن حق المسلمين فى البوسنة ،سوى ٥٧ر١٪ والتى كان على رأسها **البروفسير شوارتزنبرج** .

ولم تحقق قائمة **(العهد والطبيعة والتقاليد)** التى يرأسها **أندرية جوسعارس**وى ٩٨ر٣٪، وحقق **اليسار المتطرف** نسبة ٧٢ر٢٪ وكما أوضحنا سلفا أن القوائم التى تحقق أقل من ٥٪ لاتمثل فى البرلمان الأوروبى.

وعكست تصريحات السياسيين الفرنسيين هذه النتائج ، فرأى

أدوار بلادير الذى ساند قائمة اليمين أنه بالرغم من كثرة القوائم الا أن قائمة **دومينيك بوديس** استطاعت تخطى الاشتراكيين بعشرة نقاط، وأضاف أنه مع اهتمام الفرنسيين بمصير أوروبا ، الا أنهم يتساءلون عن أهمية أوربا لهم. كما أعرب **دومينيك بوديس** رأس القائمة اليمينية عن أن قائمة ديفيليه المنشقة كانت عبارة عن جواز حقيقى، الا أنه مغلوط، وأضاف أن قائمته لم تحقق ماكان مأمولا منها. وأعرب **جاك شيراك** عن ضرورة أن يتسم النواب التابعين لقائمة الوحدة اليمينية باليقظة والقدرة على التخيل لكى يعيدوا ربط جسور الثقة بين المؤسسات الأوروبية والشعب الفرنسى. كما أشار **جيسكار ديستان** الى أن الطريقة التى أقيمت بها الوحدة الأوربية لاتجيب على ماينتظره الرأى العام منها. وأعترف **ميشيل روكار** بتمزق اليسار، وقال أن عليه أن يجد من جديد معنى كل ماهو واقعى ، ومستقبلى، ومعنوى، وألمح الى أن واجبه سيتحدد فى هذا. وقال **جاك لانج** وزير التعليم والثقافة فى الحكومة الاشتراكية السابقة والمقرب من **فرانسوا ميتران** فلنتعلم أن نتوجه بالحديث الى القلب والى المخيلة، والى شباب هذا البلد. وصرح **فيليب ديفيله** الذى حقق المفاجأة بانشقاقه عن قائمة اليمين وتحقيقة لنتيجة لايستهان بها قائلا: أقول لهؤلاء الذين أرادوا أن يفرضوا علينا الصمت، أن المعارك الكبرى القادمة لن نكسبها دون موافقة ودعم ومشاركة تلك العائلة التى تشكلت من خلال تلك القائمة، وذلك فى إشارة واضحة للانتخابات الرئاسية القادمة ودوره فيها. ومن ناحية أخرى صرح **برنارتابى** الذى حقق المفاجأة ايضا فى معسكر اليسار عندما أقتربت نسبته من النسبة الى حصلت عليها القائمة الاشتراكية قائلا أنه ليس مخولا من قبل ناخبيه للمفاوضة على أى شئ غير برنامجه الأوربى، وأن اليسار لم يعرف أن يشرح الاختلاف الحقيقى بين اليسار واليمين ، وأنه ليست لديه نوايا للترشيح للرئاسة، وأن اهتمامه القادم سيكون بعمودية مرسيليا. كما صرح **فرنسيس ويرتز** رأس قائمة الحزب الشيوعى بأنه كان هناك تغيب يدل على رفض السياسة الحالية والطريقة التى تمارس بها، وينبغى أن نستمع الى ماكان يريد الفرنسيون قوله ، خاصة فى ضوء القوائم المنشقة والتى حققت نجاحات. ورأى **جان مارى لوبن** زعيم اليمين المتطرف أن الانشقاق الذى حدث فى اليمين ماهو الا تعبير عن افكار وقضايا طرحتها جبهته من قبل، وأن الحال فى الانتخابات الرئاسية المقبلة سوف يتغير وسوف يعاد توزيع الأوراق فى ضوء خريطة جديدة ، أنفرط فيها عقد الأحزاب التقليدية.

تحليل النتائج:

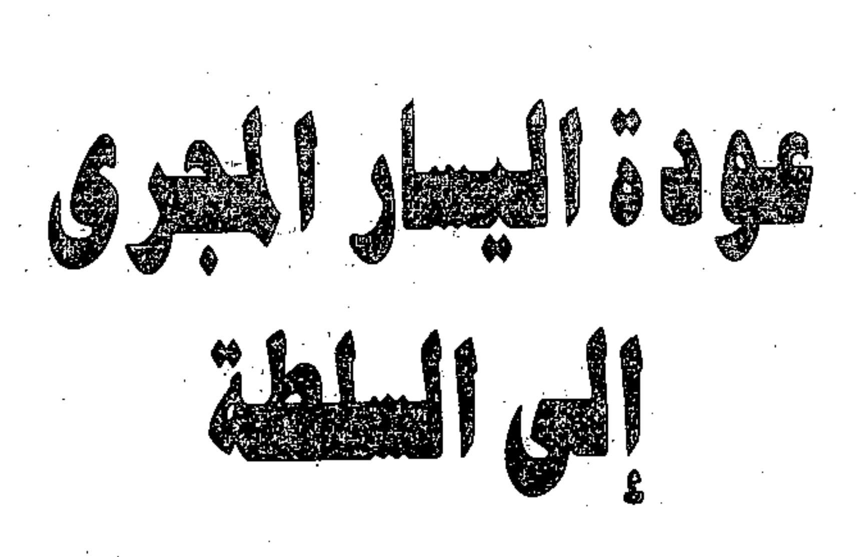
– اسفرت هذه الانتخابات عن أن الخريطة السياسية الفرنسية سوف تتغير فعلا، إن لم تكن قد تغيرت بالفعل، حيث كشفت عن التناقضات الاساسية والتى طالما حاول قادة اليمين أو اليسار إخفاءها والتعتيم عليها، أو على الأقل التقليل من شأنها، اذ كشفت فى اليمين عن هشاشة التحالف الحاكم بين الديجوليين RPR و تحالف أحزاب الوسط C.D.S مع الحزب الجمهورى RP(UDF)، وكشفت عن التمايزات بين الآراء المختلفة التى تمدت كل نقاط الاتفاق وتفجرت بعض القضايا الجديدة والتى لم تكن واردة، تحدث ماتنبأنا به فعلا فى رسالة سابقة، وهو خروج ٢٧ نائبا عن تحالف UDF وهم أعضاء الجمهورى RP ليشكلوا كتلة برلمانية جديدة ومستقلة، ومازالت المفاوضات قائمة لاثنائهم عن هذا القرار الذى أعلنوه بالفعل ، وهو قرار جاء للتعبير عن رفضهم السابق **لدومينيك بوديس** على رأس قائمة الوحدة اليمينية ،مفضلين عليه **فرانسو دانيو** ، ورأوا أن النتيجة المتواضعة التى أسفرت عنها قائمة اليمين تعود فى الأساس الى شخصية بوديس التى رفضوها من قبل وشككوا فى قدرتها على التجميع. الا أن الهدف الحقيقى– فى نظرنا– كان لقطع الطريق على **جيسكار ديستان** زعيم تحالفهم فى التقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية، وذلك لانهم اظهروا اكثر من مرة– ولو بشكل غير مباشر– تأييدهم رئيس الحكومة ادوار **بلادير** كمرشح للرئاسة يتمتع بثقتهم.بالإضافة الى أن قائمة **فيليب ديفيليه** المنشقة والتى حققت المفاجأة بحصولها على نسبة كبيرة من أصوات اليمين كان يساندها، ويشد من أزرها من وراء الكواليس **شارل باسكوا** وزير الداخلية، **وفيليب سيجان** رئيس الجمعية الوطنية وهم شركاء ديفيليه فى حملة رفض إتفاقية ماستريخت والمعروف أن تصريحات وزير الداخلية لم تستبعد ديفيليه ولم تدنه بل أعتبرته من تحالف الحكم القائم، إضافة إلى التصريحات غير الواضحة التى أدلى بها **جاك شيراك** قبل الانتخابات ولم تدن صراحة هذا الانشقاق، وهذا ماأدى الى أن عديدا من الناخبين صوتوا لصالح قائمه. **ديفيلية** كما رأينا أعلن عن رغبته فى أن يكون مؤثرا ومسموعا داخل صفوف اليمين ، وخاصة فيما سيتعلق بمرشح اليمين فى الانتخابات الرئاسية القادمة فى مايو من العام القادم ، ولذا ستبدأ عمليا محاولات كل طرف من أطراف اليمين لكسب تأييده ، مما سيؤثر بشكل كبير وحاسم على برامج المرشح اليمينى القادم بحيث يستوعب مطالب هذه الحركة الجديدة والتى تقف تحديدا على يمين اليمين وقبل اليمين المتطرف.

وفى اليمين المتطرف الذى تراجع بنسبة ٢ر١ نقطة عن انتخابات ١٩٨٩، استطاع مع هذا لاحتفاظ بنفس مقاعده السابقة فى البرلمان الأوربى فى وقت اصبحت فيه شخصية لوبن زعيم الجبهة تواجه باعتراضات لاول مرة منذ عشر سنوات داخل حركته السياسية ذاتها.

وفى اليسار **تراجع الحزب الاشتراكى– كما رأينا– الى اسوأ مما كان متوقعا له**، فى وقت وضع فيه **ميشيل روكار** سكرتير الحزب مستقبله السياسى مرتبطا بهذه النتائج، مما يوضح الى أن تلك الهزيمة القاسية للحزب يتحملها روكار بصفته السابقة وبصفته كان على رأس القائمة. وبالتالى ليس مؤكدا الآن أن يكون المرشح القادم للحزب فى الانتخابات الرئاسية القادمة. وبالتالى ليس مؤكدا الآن أن يكون المرشح القادم للحزب فى الانتخابات الرئاسية القادمة ،حتى وإن نفى المقربون منه ذلك ، أو نفى **جاك ديلور** أيضا ذلك وهو الذى بدأت تتجه اليه الانظار فى الحزب خاصة فى ظل إنهائه لمدة رئاسته للوحدة الأوروبية فى نهاية هذا العام. والواقع أن هزيمة الحزب لم تصنعها شخصية روكار **فقط** ولكن صنعها كبار رجال الحزب ذاتهم نتيجة لصراعاتهم الداخلية، إضافة الى العلاقة المتوترة دائما **بين** روكار سكرتير عام الحزب وبين **فرانسوا ميتران** رئيس الدولة الاشتراكى، الذى لعب دورا كبيرا من وراء الكواليس ، ومن خلال مقربيه ضد روكار . إضافة الى أن مساندته، من وراء الكواليس أيضا لقائمة **الراديكاليين الاشتراكيين** MRG والتى قادها رجل الاعمال المعروف اعلاميا **برنار تابى**. والواقع أن هذه المساندة لم يكن لها من هدف سوى قطع الطريق على **ميشيل روكار** لقصر الاليزيه وبهذا تقل فرص ترشيحه للرئاسة ، حيث أن الراديكاليين الآن وبنسبتهم الجديدة من الاصوات سيكون لهم صوت مسموع، بل وحاسم فى تحديد مرشح اليسار القادم. أما فيما يتعلق بنتائج الحزب الشيوعى فقد استطاع بنسبته تلك أن يتفادى الاسوأ وذلك باحتفاظة بتمثيله فى البرلمان الاوربى مع تراجع نسبة عن الانتخابات السابقة فى ١٩٨٩ بنقطة واحدة.

حقا كانت انتخابات أوروبية ، إلا أن نتائجها سوف تعيد رسم الخريطة السياسية المحلية فى فرنسا ، وسوف تغير كل الموازين فى السباق القادم نحو الترشيح للإنتخابات الرئاسية.

د. مجدى عبد الحافظ



عودة اليسار المجرى إلى السلطة

مجدى نصيف

عندما جرت الجولة الأولى فى الانتخابات المجرية فى الثامن من مايو حصل الحزب الاشتراكى المجرى على ٣٣٪ من أصوات الناخبين، بينما لم يحصل حزب اليمين الحاكم إلا على ١٢٪ من الأصوات، بل وجاء ترتيبه الثالث بعد «تحالف الديمقراطية» الذى حصل على ٢٠٪ من الأصوات، لذا توقع المراقبون أن الجولة الثانية ستؤكد هذه النتائج أو يشكل الحزب الاشتراكى حكومة تآلف مع «تحالف الديمقراطيين».

لكن ماحققة الحزب الاشتراكى» بزعامة جيولا هورن يوم ٢٩ مايو فاق توقعات كل المراقبين، بل توقعات قيادة الحزب الاشتراكى نفسها، إذ حصل على الأغلبية المطلقة بزيادة ١٦ مقعداً فى مجلس النواب المجرى . ويؤهله هذا لتشكيل حكومة بمفرده أو إن كان يسعى إلى مشاركة «التحالف الديمقراطى».

لقد أصبح جيولا هورن الذى رأيناه على شاشة التليفزيون يدلى بصوته، وقد أحاط برأسه إطار من الصلب بسبب وقوع حادث لسيارته قبلها بثلاثة أسابيع، أقوى سياسى فى المجر.

كان هورن آخر وزير خارجية فى حكومة المجر الشيوعية، وكان هو الذى أمر عام ١٩٨٩ بفتح الحدود مع النمسا، فتدفق منها الألمان الشرقيون الذين كانوا يقضون أجازاتهم، من المجر إلى النمسا. وسقط «سور برلين».

*كانت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم فى صناديق الانتخابات مرتفعة إذ وصلت الى ٦٩٪ من الذين سجلت أسماؤهم، وهى أعلى من نسبة الذين أدلوا بأصواتهم منذ أربع سنوات فى أول انتخابات عامة تجرى بعد سقوط الشيوعية ، عام ١٩٩٠. آنذاك كانت النسبة ٦٥٪.

* الظاهرة الملفتة هى صعود «الحزب الاشتراكى» ، وسقوط «المنبر الديمقراطى الحاكم ليس إلى المرتبة الثانية بعد الحزب الاشتراكى ، ولكن إلى المرتبة الثالثة.

* لم تحصل الأحزاب القومية- المتطرفة، وعلى رأسها «حزب العدالة والحياة» بزعامة ايستفان سوركا المنشق عن الحزب الحاكم- يمين اليسار- بعد أن لم يستطع السيطرة على قيادته، لم يستطع الحصول إلا على نسبة ضئيلة جداً من الأصوات. وهذا مايميز السياسة المجرية بعد الشيوعية، عن دول أوربا الشرقية الأخرى وجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق، التى استقل فيها الشيوعيون (القدامى الذين وقفوا ضد تغيير ايديولوجيتهم) والديماجوجيون والقوميون المتطرفون، سخط شعوبهم بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية فى بلادهم.

* أصابت الدهشة المراقبين، لأداء «فيدرالية الشباب الديمقراطى» الذى جاء ترتيبه فى آخر قائمة الأحزاب الستة التى وضعت البرلمان، وتعدى نسبة الخمسة بالمائة بهامش ضئيل.

* كان حزب صغار الملاك بزعامة السياسى الديماجوجى جوزيف تورجيان قد حصل على ٩٪ من الأصوات، وقال المراقبون انها نسبة أكبر من تلك التى توقعوا أن يحصل عليها. وانخفضت هذه النسبة فى الجولة الثانية بالفعل، فلم يحصل الحزب إلا على ٦ر٧٪ من الأصوات.

دروس في الديمقراطية

وكانت هذه النتائج درسا قاسيا ليمين- اليسار الحاكم، الذي قام بممارسات سياسية سيئة ضد أحزاب المعارضة، وخاصة بعد وفاة رئيس الوزراء المجري السابق جوزيف أنتال على أثر مرضه بالسرطان. فالتجربة الديمقراطية الحقة تعتمد على السماح للجميع بالتعبير عن آرائهم.

استغلت حكومة اليمين ووسائل الاعلام الحكومية لتشن حملة شعواء على الحزب الاشتراكي وقادته، بعد أن أدركت منذ بداية الحملة الانتخابية أن حزبها لن يستمر في السلطة. وصف لي صحفي غربي كان يتابع المعركة في بودابست، ان المذيع المجري الجماهيري ايستفان بالتاي خرج على المشاهدين في برنامجه «الاسبوع» ليقول:

-« سأسر لكم بشئ هام. إن الشيوعيين يريدون الإطاحة بحكومة يمين الوسط الحالية، والتي ظلت في السلطة منذ انهيار الشيوعية عام ١٩٩٠، ينوون طردي من منصبي عندما يتولون السلطة».

وفي برنامج ثان، قال المذيع « احذروا القتلة الذين يريدون العودة الى السلطة مرة أخرى وليلة إجراء الجولة الانتخابية الأولى أذاع تليفزيون الدولة برنامجا بعنوان «الجولاج» يتحدث عن معسكرات العمل أيام الستالينية.

لكن جاءت هذه الحملة بنتيجة عكسية. فقد استخدمت حكومة اليمين نفس الأساليب الدعائية التي كانت تستخدمها الحكومات الشمولية. لقد ركز حزب اليمين الحاكم، «المنبر الديمقراطي» على الماضي، وتهرب من الأوضاع الاقتصادية ومعاناة الجماهير التي بدأ سخطها يزداد، رغم أن المجر أكثر دول أوربا الشيوعية السابقة استقرارا، لكن في الفترة الأخيرة ازدادت المشاكل الاقتصادية وأصيبت بنفس الأمراض التي تعاني منها بولندا وسلوفاكيا وغيرهما: الأسعار المرتفعة، ونسبة البطالة التي ازدادت ووصلت الى ١٣٪، وازدياد الهوة بين الأغنياء الجدد والفقراء اتساعا. كان أداء حكومة اليمين هو خير دعاية للحزب الاشتراكي المعارض الذي ركز دعايته الانتخابية على مشاكل الناس. واتهم الحكومة بالفساد، وانها غير قادرة على إدارة الاقتصاد والانتقال بالبلاد الى اقتصاد السوق.

لكن تبلور اليسار واليمين هنا، هو تبلور سياسي وليس له علاقة بالاقتصاد. وإذا كانت بعض وسائل الاعلام الغربية مازالت تتحدث عن «عودة الشيوعيين»، فهي أول من تعلم أن هذه أكاذيب وخاصة تلك التي روجت كثيرا للرأسمالية، وهللت لسقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي فكل الأحزاب السياسية، وعلى وجه الخصوص تلك التي دخلت البرلمان المجري، تؤمن باقتصاد السوق. وقد تغيّر الحزب الاشتراكي المجري وتغير برنامجه، رغم انه يضم الشيوعيين السابقين. وأصبح الى الاشتراكية- الديمقراطية الأوربية أقرب الا أن برنامجه يركز على كفاءة حكم البلاد وإدارة اقتصادها، وعلى ميزانية محكمة أكثر للدولة، مع التأكيد على إعادة توزيع ثروة البلاد والاستهلاك، اكثر من التركيز على الاستثمارات والمدخرات.

حكاية العناوين المثيرة لصحف الغرب إذن هي خرافة من الخرافات التي تروجها صحف ليس لها علاقة بالعمل الصحفي الشريف، والا ما معنى «العودة الى الماضي»، وأن المجريين يفضلون العودة الى الستالينية؟ لا أحد يريد العودة الى الوراء، إنما هم يريدون ألا تستمر الضيقة الاقتصادية ويتبطل أبناؤهم.

وينبغي أن نذكر أن حكومة يسار- اليمين التي قادها في البداية رئيس الوزراء الراحل جوزيف أنتال الذي توفي في شهر ديسمبر ١٩٩٣، استطاعت ان تحقق الاستقرار على مدى السنوات الثلاث منذ عام ١٩٩٠، وقاد حكومة حققت الاستقرار للمجر، وأبعدته عن الاندفاع الأحمق وراء القومية- المتطرفة، ووراء أي ايديولوجية اقتصادية مكتوبة. وجذب هذا الى بودابست نصيب الأسد من الاستثمارات التي تدفقت على أوربا الشرقية، حتى وصلت الى سبعة بلايين دولار.

لكن المجريين لايهمهم هذا الاستقرار، وهذا التدفق لرؤوس الأموال، بعد تضحياتهم الطويلة. ومما زاد من حجم معاناتهم، الحديث المعاد عن انجازات الحكومة الاقتصادية. ولذا لعب الحديث حول الماضي دورا عكسيا، وكان طرد ١٢٩ صحفيا من تليفزيون الدولة احتجوا على عدم استقلالية جهاز الاعلام المؤثر الذي تمتلكه الدولة، هو القشة التي قصمت ظهر البعير.

لقد تصرف «المنبر الديمقراطي» الحاكم بعجرفة سياسية، ولم يعلم أن الديمقراطية التي أوصلته الى السلطة، هي نفس الديمقراطية التي قد تسقطه عن السلطة. لقد تصرف «المنبر الديمقراطي» الذي أسقط الحزب الشيوعي المجري عام ١٩٩٠ على أساس أنه حزب «شمولي»، فحق عليه السقوط.

وفي اوكرانيا

وقبل عودة الاشتراكيين في المجر، عاد الشيوعيون وحلفاؤهم في أوكرانيا في الانتخابات التي جرت في جولتها الثانية يوم العاشر من ابريل. وكانت النتائج كالتالي

(أ) الشيوعيون

الحزب الشيوعي الاوكراني ٨٦ مقعدا

حزب الفلاحين ١٨ مقعدا

الحزب الاشتراكي الأوكراني ١٤ مقعدا

(ب) الوسط

كتلة الاصلاح بين الاقاليم ٤ مقاعد

حزب النهضة الديمقراطي الأوكراني ٤ مقاعد

المؤتمر المدني لأوكرانيا ٢ مقعد

الحزب الاشتراكي- الديمقراطي الاوكراني ٢ مقعد

حزب العمال ٤ مقاعد

الحزب المسيحي الديمقراطي الأوكراني مقعد واحد

(جـ) القوميون المعتدلون

روخ ٢٠ مقعدا

الحزب الجمهوري الأوكراني ٨ مقاعد

مؤتمر القوميين الأوكرانيين ٥ مقاعد

الحزب الديمقراطي ٢ مقعد

(د) القوميون المتطرفون

التجمع القومي الأوكراني ٣ مقاعد

الحزب الجمهوري المحافظ ٢ مقعد

(هـ) المستقلون ١٦٣ مقعدا

★ شعوب أوربا الشرقية استاءت بسبب "العلاج الاقتصادي بالصدمة".

المجموع ٣٣٨ مقعدا

تتكون جبهة الشيوعيين فى أوكرانيا من الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى وحزب الفلاحين، وقد حصلت مجتمعة على ١١٨ مقعدا من ١٧٥ هى مجموع المقاعد التى حصل عليها الحزبيون (حصل المستقلون على ١٦٣ مقعدا). ويريد هذاالتحالف إقامة علاقات سياسية واقتصادية قوية بروسيا، والعودة الى التخطيط المركزى.بينما لم تحصل كل أحزاب الاصلاحيين الا على ٣٥ مقعدا. وذهبت خمس مقاعد الى القوميين-المتطرفين.

يعتمد الكثير فى البرلمان القادم إذن على مايفعله النواب المستقلون وهم مجموعة من مديرى مصانع الدولة والمزارع التعاونية ورجال الأعمال والأكاديميين، وبذلك لايمكننا تحديد اتجاهاتهم منذ الآن عند التصويت على موضوع ما. وهذه ضربة قاصمة للرئيس الأوكرانى ليونيد كرافتشوك الذى كان يريد إلغاء الانتخابات إذا لم يحضر ٥٠٪ من الناخبين، لكن أدلى ٦٦٪ بأصواتهم، فكانت النسبة مرتفعة هذا رغم أن نسبة كبيرة من الأصوات كانت باطلة مما الغت نتائج مائة مقعد ستعاد الانتخابات فى دوائرها فى شهر يولية القادم.

ظاهرة ملفتة

عاد الشيوعيون لأول مرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتى والشيوعية فى ليتوانيا إحدى جمهوريات البلطيق الثلاث. عندما أصبح الزعيم الشيوعى السابق الجيرداس برازوسكاس رئيسا لليتوانيا فى نوفمبر ١٩٩٢. ثم تبعتها بولندا فى شهر سبتمبر ١٩٩٣ عندما فاز «تحالف اليسار الديمقراطى» - الحزب الشيوعى السابق- بـ ٢٠,٤٪ من المقاعد وحصل حزب الفلاحين على ١٥,٤٪ فشكلا تحالفا حكم البلاد مع وجود الرئيس ليخ فاليسا الذى كان قد قاد تحطيم وإسقاط النظام الشمولى. وفى بعض دول أوربا الشرقية لايحتاج الشيوعيون الى العودة، فقد ظلوا فى السلطة بهذا الشكل أو ذاك، مثلما هو الحال فى رومانيا وفى سلوفينيا التى استقلت منفصلة عن الاتحاد الفيدرالى اليوجوسلافى.

والظاهرة العامة أن هذه الأحزاب تفكر الآن، وتعمل بطريقة مختلفة تماما عن الأمس عندما كانت فى السلطة منذ ما بعد الحرب

رقم	اسم الحزب	٪نسبة الأصوات التى حصلت عليها	عدد المقاعد
١	الحزب الاشتراكى المجرى	٥٣,٩٪	٢٠٩
٢	تحالف الديمقراطيين الأحرار	١٨,١٪	٧٠
٣	المنبر الديمقراطى المجرى (الحاكم)	٩,٦٪	٣٧
٤	حزب صغار الملاك المستقلين	٦,٧٪	٢٦
٥	حزب الشعب المسيحى الديمقراطى	٥,٧٪	٢٢
٦	فيدرالية الشباب الديمقراطى	٥,٢٪	٢٠
٧	أخرى	٥,٪	٢

العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٩. فقد بدأ الحزبان المجرى والبولندى فى الاصلاح منذ الثمانينات. ومنذ ذلك الحين تحرك الحزبان بعيدا فى مسارهما الجديد عن الدوجما-الستالينية، والايديولوجية القديمة. ودخلا فى تحالفات فى أحزاب مختلفة بمافى ذلك «الأعداء» القدامى على يمين قوس قزح السياسى. فحكومة بولندا«الشيوعية» تتصرف مع «صندوق النقد الدولى» كما كانت تتصرف معه الحكومة اليمينية السابقة، وهى تطلب دخول حلف شمال الاطلنطى «الناتو».

بل أن الشيوعيين فى المانيا الشرقية والذين أصبح اسم حزبهم، حزب الاشتراكية الديمقراطية استعادوا توازنهم إلى حدما رغم الهجوم الدائم. وفى ولاية براندينبرج فازوافى انتخاباتها المحلية بـ ٢١٪ من أصوات الناخبين. وعندهم أمل فى الوصول الى «البوندستاج» - البرلمان فى الانتخابات

★ ★ عم السخط بسبب تدنى الاوضاع الاقتصادية وتطبيق اقتصاد السوق دون مراعاة لظروف الشعوب وبسبب انتشار الفساد والجريمة المنظمة ونهب التراث القومى

العامة التى تجرى آخر العام الحالى.

ويرجع السبب الأساسى لاستعادة الشيوعيين السابقين بعض مراكزهم الى رفض الناخبين لأسلوب «العلاج الاقتصادى بالصدمة»، وهم يريدون أن تربهم الرأسمالية وجهها الإنسانى. أما السبب الثانى لصورة هذه الأحزاب، فهى أن الأحزاب الجديدة التى تولت السلطة فى هذه الدول الشرقية، بعد سقوط «سور برلين» والشيوعية، قد ارتكبت أخطاء عديدة. ففى بولندا تحالف اليمين-الاصلاحى مع أحزاب الكاثوليكية اندفعت فى معارك غير شعبية ضد الاجهاض مثلا. وفى المجر استطاع الجناح اليمينى- المتطرف أن يثير الغبار القومى- المتعصب حول الحزب الحاكم. ومع ذلك يظل رئيس وزراء جمهورية التشيك. فاسلاف كلاوس وحزبه اكثرهم شعبية واستقرارا رغم أنه يطبق اكثر الاصلاحات ليبرالية. وعلى أية حال فقد انخفض انتاج كل دول أوربا الشرقية بنسبة ٢٠٪. لكن أرض التشيك لم تصل فيها البطالة إلا إلى نسبة ٤٪ وتقوم حكومته بالخصخصة بالكربونات التى تشرك الجماهير التشيكية فى ملكية الدولة لكل مواطن بينما كان الطريق امام الخصخصة مغلقا لهذا السبب أو ذاك فى دول أوربا الشرقية الأخرى.

ثم لاننسى أن الشيوعيين السابقين لهم باع فى السياسة بشكل عام، أما الأحزاب الأخرى فخبرتها لاتزيد عن خمس سنوات أونيف. هذا الى جانب أن تنظيماتهم قديمة تصل الى كافة قطاعات الشعب ولهم علاقات وطيدة بالمؤسسات الاقتصادية الصناعية والزراعية، وبالنقابات العمالية وغيرها.



الشباب القبطى

والمشاركة في الحياة السياسية

سمير مرقص


مصطفى النحاس

الحديث عن دور مشاركة الشباب القبطى لابد أن ينطلق من تأملنا للتطور التاريخى للمشاركة السياسية فى مصر فكريا وعمليا.

فأى محاولة للاقتراب من مشاركة الشباب القبطى لابد أن تأخذ فى الاعتبار السياق التاريخى العام لأنه بغير ذلك ستكون الرؤية مبتورة وسوف يتم التعامل مع الشباب القبطى وكأنهم يتحركون فى فضاء اجتماعى وسياسى منفصل عن الواقع المصرى ككل.

فالشباب القبطى- كشريحة من شرائح الشباب المصرى- جزء لايتجزأ من التركيب الاجتماعى للمجتمع المصرى ككل يتأثر بما يدور فيه من أحداث اجتماعية وسياسية وتغيرات اقتصادية، وتتأثر بذلك أدوارهم وردود أفعالهم ومدى تواجدهم أو ابتعادهم عن الساحة، وسنحاول اكتشاف جدلية **«الاقبال على ÷ الاحجام عن المشاركة»** بالنسبة للشباب المصرى عامة والقبطى خاصة وذلك من خلال نقطتين أساسيتين هما: الأولى هى المحددات العامة للمشاركة والتى أتصورها تحكم حركة المشاركة للشباب المصرى ومن ضمنهم القبطى. الثانية، الصعوبات الخاصة التى تعوق مشاركة الشباب القبطى لأسباب خارجة عنهم.

وتعرف مرحلة الشباب- المصرى القبطى على حد سواء- بصورة عامة، بالفترة الزمنية ما بين أواخر المراهقة وأوائل سن الرشد وهى فى تقديرى ذات أهمية خاصة من المنظور السياسى، ففى هذه المرحلة من دورة الحياة فإن الشباب، وهم يحاولون الانتقال إلى مرحلة الرشد، يصبحون أكثر إدراكا للسياسة ويكونون مواقفهم الاجتماعية والسياسية الأساسية وهى المواقف التى قد يمتد بعضها طوال العمر. ونوع المواقف الاجتماعية والسياسية التى يكونها الشباب تعتمد إلى حد كبير على تجاربهم الاجتماعية وظروف المجتمع عند بلوغهم سن الرشد والتى تتحدد بشكل أساسى بما يلى:

١- نظام التنشئة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع.

٢- التطور التاريخى للديمقراطية فى المجتمع.

وأحسب أن قراءة سريعة لأثر هذين

المحددين في واقعنا المصري قد تكون مفيدة.

نظام التنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمع المصري

بالرجوع إلى أدبيات المشاركة، نجد أن «المشاركة سلوك متعلم». بعبارة أخرى هي سلوك يتعلمه الفرد ويكتسبه خلال عمليتي التنشئة الاجتماعية والسياسية، ومن ثم فإن هناك علاقة وثيقة بين إتاحة الفرصة للفرد ليلعب دورا فعالا داخل مؤسسات التنشئة المبكرة، كالأسرة والمدرسة، وبين قدرة الفرد على أن يشارك بفعالية في الحياة السياسية فيما بعد. وكما يذكر في الكتاب ذائع الصيت THE CIVIC CULTUE فإن الأطفال **الصغار تكون احتمالات مشاركتهم السياسية أكبر عندما يدخلون الحياة السياسية.**

إذن هناك علاقة طردية بين التنشئة من جانب والمشاركة من جانب آخر، فكلما تضمنت مناهج التنشئة الاجتماعية- السياسية قيم المبادرة الايجابية كلما ارتفعت درجة ونوعية ونسبة المشاركة والعكس صحيح. وفي ضوء ذلك فإنه ليس من العسير أن نقول أن تفشي **السلبية السياسية بين الشباب المصري إنما يرجع إلى افتقاد مناهج التنشئة الاجتماعية- السياسية إلى القيم الدافعة إلى المشاركة**،وتشير الأرقام التي ضمنها د.سيد غانم في دراسة له بعنوان «المشاركة السياسية» بأنه طبقا للبيانات المتاحة عن انتخابات الهيئة التشريعية في مصر عن الفترة ١٩٥٧-١٩٨٤ لم تتجاوز نسبة المقيدين بالقوائم الانتخابية ٥٠ بالمائة من السكان في سن التصويت، وكانت نسبة المقترعين إلى المقيدين أقل من ٥٠ بالمائة حيث تراوحت بين ٣٩٪ و٤٣.٨٪، ويعني هذا، **أن نصف السكان في سن الانتخاب ليست لديهم بطاقات انتخابية، وأن كثيرا من الذين يحملون بطاقات يعزفون عن التصويت.**

يضاف إلى ذلك ما سبق أنه لايمكن فصل مضمون نظام التنشئة كمحدد أساسي للمشاركة عن النظام القيمي- الثقافي السائد في المجتمع والذي يعد عملا مرجعيا حاكما للرواتب وسلوك الأفراد فيه خاصة وإذا كانت **«الأبوية- السلطوية» تمثل قلب هذا النظام** القيمي- الثقافي والتي تنعكس في نسق متكامل من المحرمات والموانع، وفي هذا الصدد، يشير د.هشام شرابي بأن التخلف كامن في أعماق الحضارة الأبوية، ويسري في



جمال عبد الناصر

أطراف بنية المجتمع والفرد، وينتقل من جيل إلى آخر كالمرض العضال. ويتخذ هذا التخلف أشكالا عدة تتميز عن بعضها بصفتين مترابطتين: **اللاعقلانية والعجز**. وهكذا يعيش شبابنا في ظل «الأبوية-السلطوية» فلا يعطى اعتبارا كافيا باعتباره إنسانا وإنما يتم إخضاعه الى العجز كما تصبح الخرافة مصدرا أساسيا من مصادر فهمه للواقع والتعامل معه أي اللاعقلانية. وحول مدى تأثير النظام القيمي- الثقافي على عملية المشاركة بالنسبة للشباب المصري تؤكد الباحثة **ماجدة أحمد شفيق غنيمة** (جامعة ميريلاند-كولج بارك)، في دراسة ميدانية أجرتها مؤخرا بعنوان «المشاركة السياسية للشباب المصري» على أن الطبيعة السلطوية للثقافة المصرية مسئولة إلى حد ما عن تصور الشاب لنفسه، بأنه مشارك قادر أن يلعب دورا فاعلا في توجيه دفة الأمور في دولته، إذ تركز أجهزة التنشئة الاجتماعية على أفكار الطاعة والخضوع أكثر من تركيزها على مبادئ المشاركة والمبادرة والاختلاف في الرأي، وكلها مبادئ ضرورية لتربية مواطن مشارك.

الديمقراطية في مصر

إن «المشاركة السياسية كقيمة عليا للحياة الديمقراطية في أي مجتمع، من جانب، وكتجسيد علمي للمواطنة، من جانب آخر، إنما تتوقف إلى حد كبير على ظروف الواقع المجتمعي وعلى مدى قدرة البناء السياسي(الدولة بمؤسساتها وكيانات المجتمع المدني) على الاستجابة للبناء الاجتماعي- الاقتصادي، فكلما كان البناء السياسي متسقا مع البناء الاجتماعي والاقتصادي كلما ارتبط ذلك بدرجة أكبر من الاستقرار السياسي المحفز على المشاركة، وفي المقابل إذا شهد التطور التاريخي عدم توازن بين البناء الاجتماعي- الاقتصادي من ناحية والبناء السياسي من ناحية أخرى فإن ذلك يعني أن هناك أزمة تعترض العملية الديمقراطية والمشاركة التي هي جوهرها بالتالي.

في ضوء ما سبق أتصور أنه من المفيد أن نتتبع المسار التاريخي للديمقراطية في مصر المعاصرة باعتبارها متحددا هاما للمشاركة صعودا وهبوطا (للمصريين عموما وللأقباط من ضمنهم) ويمكن تقسيم هذا المسار إلى ٤ مراحل أساسية وذلك كما يلي:

(١) المرحلة الليبرالية (قبل ١٩٥٢).
(٢) المرحلة الناصرية: مرحلة الزعيم/النظام(١٩٥٢-١٩٧٠).
(٣) المرحلة الساداتية:مرحلة تديين الحركة السياسية ١٩٧٠-١٩٨١.
(٤) المرحلة المباركية: مرحلة إعادة التوازن (١٩٨١.......).

(١) المرحلة الليبرالية (قبل ١٩٥٢.

استطاع النظام السياسي الليبرالي الذي قاده **حزب الوفد** والذي تأسست مشروعيته مع ثورة ١٩١٩ بوضع دستور ١٩٢٣، أن يستوعب كل القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع المصري آنذاك، ودفع الجميع بما فيهم الأقباط إلى المشاركة السياسية الفعالة. ومن خلال الواقع العملي أفرزت المساواة بكل أبعادها السياسية والقانونية والاجتماعية ومارس الجميع حق المواطنة على أرض مصر، استطاع الوفد أن يعبر عن الإجماع الشعبي لاسترداد الحقوق الوطنية.

وفيما يتعلق بمشاركة الأقباط

يقول: أ/طارق البشرى فى معرض حديثه عن تكوين برلمانات ما قبل الثورة: إن مشاركة الأقباط ارتبطت دوما بالحركة السياسية الديمقراطية وما يعتريها من تصاعد أو انخفاض بمعنى أنه (وباستثناء الانتخابات الأخيرة سنة ١٩٥٠) فإن الانتخابات التى يحصل فيها الوفد على الأغلبية، وهذا يعنى أنها كانت انتخابات حرة- كانت هى التى يصل فيها عدد القبط أكثر ما يكون بنسبة تتراوح بين ٨٪ و٥، ١٠٪ والعكس بالعكس، فحين يقاطع الوفد الانتخابات أو لايظفر فيها بالغالبية، يقل عدد القبط فى مجلس النواب بنسبة تتراوح بين ٥، ٢و٥، ٤٪ ولهذه الإحصائيات دلالة هامة **هى أنه حين تترك للإرادة الشعبية حرية التعبير عن نفسها فى انتخابات حرة ثمة رضا منها بوجود نواب عن الأمة من القبط فى المجالس النيابية**. إن هذه الفترة يمكن اعتبارها إلى حد ما فترة توافق بين البناء الاجتماعى والاقتصادى والبناء السياسى، لهذا كانت المشاركة متوفرة من الجميع ومن ضمنهم الأقباط. صحيح أن هذه المشاركة كانت محصورة بين طبقتى كبار ملاك الأراضى والرأسمالية المصرية إلا أن أحزاب هذه المرحلة وعلى رأسها الوفد كانت تسعى بدرجات متفاوتة للحصول على تأييد الجماهير أو قطاعات عريضة منهم.

المرحلة الناصرية: مرحلة الزعيم-النظام» (١٩٥٢-١٩٧٠).

بقيام ثورة ٢٣يوليو كان من الطبيعى مع تأسيس نظام وطنى بدون سلطة الملك وسطوة المحتل ان يتم استكمال ما يتم انجازه سابقا فى المرحلة الليبرالية، ولكننا نجد النظام فى هذه المرحلة يهتم بالمشروع الاجتماعى على حساب المشروع السياسى حيث استبدلت التعددية السياسية بالتنظيم السياسى الواحد الذى يستمد حيويته ومشروعيته من **الزعامة الكاريزماتيه لعبد الناصر** أكثر من أن يكون تنظيما سياسيا شعبياً.

ومنذ وقت مبكر قامت الثورة بحل الاحزاب وذلك فى ٢٣ يناير ١٩٥٣، وحسب **د/أمانى قنديل** لم يكن حل الاحزاب السياسية هو التصفية الوحيدة لمؤسسات المجتمع المدنى، ولكنه كان فى المقدمة، **فالجمعيات الأهلية التى كانت قد شهدت إزدهارا فى العهد الليبرالى قبل الثورة، صدر قرار جمهورى عام ١٩٥٦ بشأنها ينص على الغاء المواد من ٥٤ إلى ٨٠ والتى تضمنها القانون المدنى بشأن الجمعيات، وقد فرض هذا القرار حل هذه التنظيمات جميعا وتعديل نصوصها وقد كان هذا الاجراء بداية إخضاع كافة الجمعيات الأهلية للرقابة الكاملة والاشراف عليها من قبل الدولة، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ليكرس** مفهوم هيمنة الدولة على العمل الأهلى، ومن المعروف أن الجمعيات الدينية تمثل نسبة غير قليلة من إجمالى عدد الجمعيات الأهلية العاملة فى المجالات الاجتماعية والثقافية.

فى هذا السياق خضع الاقباط شأنهم شأن باقى مكونات الجماعة الوطنية لقرارات المرحلة الجديدة وذلك على المستوى السياسى، وأما فى إطار المشروع الاجتماعى الذى طرحه نظام ٢٣ يوليو لتحرير البلاد، وإعادة بنائها فلقد استفاد الاقباط من فرص التعليم والعمل المتاحة كما شاركوا فى المعارك التى فرضها تنفيذ هذا المشروع.

وفى هذه المرحلة ظلت المساواة والمواطنة كقيم مكتسبة عبر التاريخ كما هى دون انتقاص، ولكن نقصت المشاركة السياسية للجميع. نعم حققت ثورة ٢٣ يوليو إنجازات بالغة الأهمية فى مجالى بلورة فكرة المواطنة قاعديا وعلى مستوى المشروع الاجتماعى إلا أنها شاهدت تراجعا فى المسألة السياسية خاصة فيما يتعلق بقضية المشاركة السياسية وقد تأثر الاقباط كثيرا بهذا الامر خاصة بعد ان استحدث مبدأ التعيين والأشخاص غير سياسيين بل كانوا فى الأغلب الأعم من التكنوقراط، وهو الامر الذى مثل انتكاسة للتطور السياسى فى مصر خاصة بعد أن رفض الاقباط التمثيل النسبى فى العشرينات من هذا القرن.

المرحلة الساداتية: مرحلة تديين الحركة السياسية (١٩٧٠-١٩٨١).

فى إطار التحالفات السياسية من أجل تكريس شرعية الحكم نجد النظام الجديد وقد اعتمد كليا على القوى الدينية لتدعيم وجوده الشرعى وتقويته فى لعبة الصراع السياسى، وقد اتجهت مجمل سياسات هذه المرحلة تارة بالتدريج وتارة بالصدمات الكهربائية المفاجئة فى التأثير بصورة مباشرة على موضوع المشاركة السياسية هذا رغم التحول إلى نظام التعددية الحزبية فى إطار ليبرالية اقتصادية مشوهة، يضاف إلى ما سبق صبغ **كل القرارات السياسية بالبردة الدينية** وإجراء تعديل دستورى يحدد أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وبعد ذلك وهو فيما يحاول معالجة الاحداث الطائفية نجده يكرس ويؤكد علنا من خلال سلسلة من الخطابات الرسمية والاحاديث الصحفية والتليفزيونية فكرة المواجهة بين الاقباط والمسلمين.


أنور السادات



وفى ظل المناخ بدأت **تثار قضايا لم تكن مثارة من قبل فيما يتعلق بالمواطنة والمساواة وبدأ التشكيك فى قيم أصيلة اكتسبتها معا مكونات الجماعة الوطنية عبر التاريخ** من خلال النضال المشترك ليعاد طرحها من جديد، لقد صار عقد السبعينات بالنسبة لتاريخ مصر **هو البداية لعصر الاحتكاكات والصراعات الطائفية**. كل هذا واكبة تزايد متصاعد لنفوذ الجماعات الدينية والتى طرحت تصورا لبناء الجماعة الوطنية يختلف عن ذلك الذى استقرت عليه الحركة الوطنية المصرية.

كانت المحصلة المنطقية لموقف كل من النظام والجماعات ان اعتبر **الاقباط أن هناك تراجعاً عن الاتفاق الضمنى حول المساواة والمواطنة ومن ثم المشاركة** والذى تم التوصل اليه من خلال



حسنى مبارك

النضال المشترك عبر التاريخ.

(٤) المرحلة المباركة : مرحلة اعادة التوازن (١٩٨١...)

تمثل مرحلة حكم الرئيس مبارك ، على مدى ١٢ عاما ، محاولة لاعادة التوازن للحياة السياسية المصرية، فبعد مرحلتى **اللهاث الثورى، الناصرية ، واللهاث الفوضوى،** الساداتية. كان من الطبيعى ان تتسم حركة القيادة بالحذر الشديد بهدف ضبط الايقاع والبطء الشديد فى معدل التغيير واستخدام اسلوب التروى ودراسة الموقف بكل ابعاده قبل اتخاذ القرار حتى لو كان ذلك على حساب الحسم المباشر فى العديد من القضايا. أنها مرحلة يمكن أن توصف بحسب تعبير د.**أحمد عبد الله** باللادكتاتورية واللاديمقراطية ، فرغم التأكيد المستمر من قبل القيادة السياسية على ضرورة المشاركة السياسية نجد المؤسسات السياسية القائمة لم تزل غير متوافقة مع هذا الامر ،ورغم حرية التعبير المتاحة للجميع الا ان ذلك لم يترجم على ارض الواقع الى فاعليات سياسية تدعم العملية الديمقراطية فى مصر. يضاف إلى ما سبق محاولات هدم الشرعية القائمة من خلال الاعمال الارهابية المتعاقبة والتى يوجه بعض منها نحو الاقباط. وعليه فإن النتيجة العملية لما سبق هو انه رغم التأكيد على قيم المواطنة والمساواة من قبل النظام السياسى ، الا انه وعلى ارض الواقع تتغير بعض الشئ امكانية تجسيد هذه القيم عملياً من خلال مشاركة فعالة.

مشاركة الشباب القبطى.. صعوبات خاصة

فى ضوء هذا الواقع سنحاول الاقتراب من الصعوبات الخاصة التى تعوق مشاركة الشباب القبطى ، وهى صعوبات ليس له يد فيها حيث ترجع هذه الصعوبات لظروف خارجة عن إرادته ، وأتصورها طارئة ، وان كان هذا لا ينفى ان هذه الصعوبات فعالة ومؤثرة ، وواقعية ولا يمكن أن نغض البصر عنها.

ويمكن رصد هذه الصعوبات كما يلى:

١) المناخ الطائفى.

٢) تدين الحركة السياسية.

٣)التراجع التاريخى عن المواطنة.

٤)الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص فى الحياة العامة.

٥) التشكيك فى العقيدة الايمانية.

٦) الحديث المغلوط عن الأقباط وكنيستهم الوطنية.

١)المناخ الطائفى

ان الاستمرار المتصاعد للممارسات الطائفية الموجهة ضد الاقباط (فكريا وماديا) - كما وكيفا ، كما من حيث مرات حدوثها وكيفا من حيث نوعية واسلوب تنفيذها- على مدى ما يقرب من ربع قرن الآن (**من الخانكة ١٩٧٢ إلى المحرق ١٩٩٤**) له أثره ولا شك فى تردد الشباب القبطى من المشاركة الفعالة فى الحياة السياسيةخاصة وقد رافق هذه الممارسات اعادة النظر فى الموقف من الأقباط من حيث طرح التعامل معهم على أساس «أهل الذمة» «والولاية»

ان الطائفية من حيث هى تقسيم للبشر كل حسب دينه وما يرافق ذلك من تمجيد لقيم الطائفية وصحوة الوعى الذاتى الدينى فإنها تتضمن تجاهلا لقيم الآخرين وتحمل فى جوهرها بذور عدم المساواة والرغبة فى التميز والتسيد على الآخر ومن ثم تجعله يسلك مسلكا سلبيا تجاه الغير.

فبدلا من أن تؤدى الصحوةالدينية إلى دعم الجماعة الوطنية بحيث تمثل استمرارا للمنجزات المشتركة التى حققتها معا مكونات الجماعة الوطنية فإنها وكما يقول د. أسامة الغزالى حرب : «أدت إلى تزايد الشعور بالذات فى مواجهة الآخرين والى الرغبة فى ابراز أوجه التمايز عنهم مما يخلق مناخا عاما قابلا للاستثارة والاشتعال على أيدى العناصر المتعصبة أو المتطرفة التى ترى فى نفى الآخر واضطهاده مخرجاً لأزماتها العديدة.

وفى تقديرى أن استمرارية المناخ الطائفى تعتمد على آليتين

أولا الطائفة النصوصية والفكرية

وأقصد بها التعامل مع النصوص وتفسيرها بما يدعم المناخ الطائفى فالقراءة المتأنية لأدبيات الحركة الاسلامية المعاصرة حول الموقف من الاقباط تعكس ، على حد تعبير د.**سعد الدين ابراهيم** قراءة قلقة ليست واضحة ومتسقة فالاختلاف فى الدين مسألة يترتب عليها تفاوت فى الحقوق والواجبات فى الدنيا وفى الأخرة من وجهة النظر الاسلامية ، صحيح ان هناك رافدا من روافد الفكر الإسلامى يؤمن بإطلاق المساواة فى كل أمور الدنيا وفى مقدمتهاحق المواطنة الكاملة وما تنطوى عليه من حقوق وواجبات ، من التكافؤفى الفرص بما فى ذلك تقلد جميع المناصب العامة الا أن هناك رافدا آخر فى فكر الحركة الاسلامية لا يسلم بهذه المساواة الكاملة بين المسلمين وغير المسلمين ، فالإسلام لا يرتب لأهل الكتاب غير الحماية وحرية الاعتقاد ، والممارسة الدينية والرحمة والبر ، فى مقابل أدائهم للجزية.

وكنموذج لأدبيات هذاالرافد ، تقرأ لعبد الجواد يسن فى كتابه «مقدمة فى فقه الجاهلية المعاصرة» ان المجتمع المصرى اليوم فى حقيقة امره مجتمع جاهلى محض ،وأن الدعوة اليوم بصدد التوجه إلى هذا الشعب بالاسلام من جديد.. وأن على الدعوة ان تنهض لفتح فى مصر جديد .. الجهاد والفتح هما وسيلة الاسلام لابلاغ الناس ودعوتهم ، ويواصل الكاتب **لذلك يحلو للأقلية النصرانية فى مصر ان تتحدث كثيرا عن «الوحدة الوطنية» فهم فى ظلها والمسلمون سواء ، فلا جزية يعطونها عن يد وهم صاغرون ، ولا احساس بالدينونة لحكم المؤمنين ، وأما فى ظل دولة الاسلام - أيا كان أسمها- فلا مفر من الجزية، ولا مشاركة فى الحكم ولا اعتماد عليهم فى دفع ولا جهاد** ،وإنما هم دوما فى حالة ينبغى أن تشعرهم بقوة الاسلام وعظمته وسموه وبره وخيره وكرمه وسماحته، أى فى حالة تدفعهم -على الجملة- للدخول فيه اختيارا.

ثانيا: الطائفة العملية

وأقصد بها عمليات العنف الطائفى التى

تمثل النتيجة المنطقية للطائفية النصوصية والفكرية ، ففي تفسير للعنف الموجه للأغيار الدينيين(غير المسلمين) يؤكد أ. **نبيل عبد الفتاح** على ان «هذا العنف يكشف علاقة غير مرئية بين السلوك ونظام التفسير الديني لصورة الآخر ووجوده، واضفاء المشروعية على الاساس المادي والمعنوي بكيانه»، نفس المعنى يؤكده د. **أسامة الغزالي حرب** في معرض دعوته إلى ضرورة الاصلاح الديني حيث يقول: إن في ذلك الحضور الديني المتسع كما وتنوعا ، لا يواكبه تحسن كيفي سواء، في السلوكيات السائدة في المجتمع، أو في الشروح والتفاسير والاجتهادات حول النصوص الدينية.

وجدير بالإشارة انه يلاحظ كيف ان احداث العنف الديني الموجه للأقباط قد تزايدت بشكل مكثف في الأعوام السبعة السابقة وان عدد **القتلى من الأقباط في عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣ قد قارب الثلاثين قتيلا.**

٢) تدين الحركة السياسية

وأقصد تحول العمل العام السياسي والاجتماعي إلى عمل ديني أصبحت بموجبه حلبة الصراع السياسي والاجتماعي مجالا للمنافسة لابين تيارات سياسية متعددة بل بين إسلام ولاإسلام ، بين مسلمين وغير مسلمين، وقد أدى هذا إلى أن ينظر إلى الأقباط باعتبارهم جماعة طائفية مستقلة يجب التعامل معهم ككتلة واحدة بدون تنويعات واعتبارهم بجملتهم طرفا من أطراف العملية السياسية. وكان كاتب هذه السطور قد نبه لهذا الأمر منذ عشر سنوات في مقال بجريدة الأهالي عنوانه: **التعامل مع الأقباط كجماعة انتخابية شرخ للوحدة الوطنية**، وذلك عشية الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤. الا أن هذا الأمر تكشف بشكل ملحوظ على المستويات بشكل اصبح يؤلم كثيرا الشباب القبطي ويعملون على تجنبه.

٣) التراجع التاريخي عن المواطنة:

لقد ترسب لدى الشباب القبطي شعور بأنه مس في الصميم في أغلى وأعز ماانجزته الجماعة الوطنية سعيا الا وهو **مبدأ المواطنة**. فرغم ان هناك مبادئ ونصوصا مقررة صاغتها مكونات الجماعة الوطنية معا كمحصلة للنضال المشترك حول المساواة والمواطنة إلا أنه يجد تراجعا عنها على أرض الواقع وفي الممارسة العملية.

وهكذا يجد الشباب القبطي نفسه أمام واقع متناقض. تناقض بين مايقال ومعلن وبين مايمارس عمليا ، تناقض بين ما هو منصوص عليه ويتضمن قيما ايجابية اختبرت تاريخيا، وبين تطبيقات مخالفة حاليا ، تناقض بين توقعاته في ضوء الخبرة التاريخية والتراث المصري لوحدة الجماعة المصرية وبين مايراه أمامه على أرض الواقع.

ان الشباب القبطي يصبح في النهاية أمام أمرين: إما التواجد والمشاركة واستكمال المسيرة الوطنية مما يعني الاصطدام، وبين الانسحاب حفاظا على وحدة الجماعة وسلامتها، فتجده يؤثر الانسحاب.

٤) الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في الحياة العامة

أفرزت الحركة الدينية أنساقا اقتصادية وتعليمية خاصة بها ، وعليه فمن البديهي أن يرتبط العمل والالتحاق بهذه الانساق بالانتماء الديني وأتصور أن هذا يولد شعورا معنويا- على الأقل- بتضاؤل فرص العمل أو التعليم بالنسبة للشباب القبطي، خاصة وأنه يواكب ذلك رجوع الدولة عن مبدأ التعيين وارتفاع معدلات البطالة من ٨٥٠ الف فرد عام ١٩٧٦ إلى ٢.٠١١ مليون فرد عام ١٩٨٦ **أي أن معدل البطالة ارتفع من ٧ر٧٪ إلى ١٤ر٧٪ من إجمالي قوة** العمل خلال نفس الفترة.

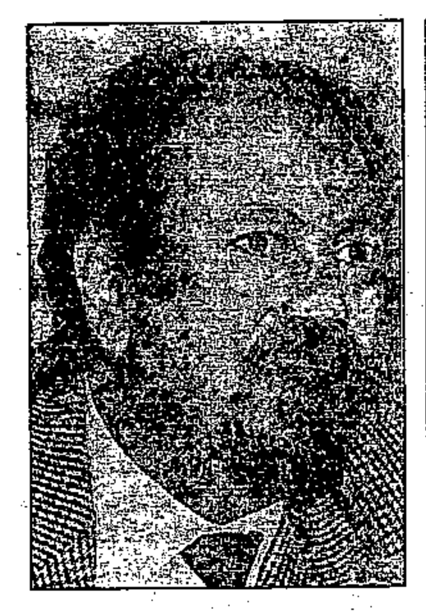
بالطبع فانه اذا كانت أزمة البطالة أزمة عامة تمس الشباب جميعه فإنها تتضاعف بالنسبة للشباب القبطي مع تنامي الكيانات ذات الهوية الدينية.

يرافق ذلك ضعف القدرة التوظيفية بصفة عامة التي تعكس قصورا عن استيعاب القادرين على العمل والاتجاه نحو «الخصخصة» وتبني صناعات لاتعتمد على مايعرف «بالعمالة الكثيفة».

٥) التشكيك في العقيدة الإيمانية:

تعد العقيدة الدينية بالنسبة للمصري من الأمور المقدسة والعزيزة إلى نفسه وقلبه ووجدانه ، وبالتالي فان التطاول أو التجريح الذي يمس معتقد المصري الديني انما يسبب له ألما شديدا. لذا صارت محاولات التشكيك في العقيدة الدينية بالنسبة للشباب القبطي من قبل البعض من خلال وسائل الإعلام المختلفة واحدة من أشد المعوقات التي تسبب احباطا لدى الشباب القبطي وتحول دون مشاركته.

ان العقيدة الدينية لمكونات الجماعة الوطنية كانت دائما خارج النقاش عبر تاريخ حركة هذه الجماعة. وأذكر هنا كلمات هامة



د. سعد الدين ابراهيم

حول هذا الأمر للمفكر الإسلامي الكبير الاستاذ **فهمي هويدي** يقول فيها: «اسمحوا لنا بأن نسجل اعتراضا صريحا على ما يصدر من بعض الدعاة الاسلاميين من مقولات تمس الأقباط وتنال من عقائدهم . فمبلغ علمنا أن ذلك ليس من تعاليم الاسلام ولامن أدبه. فضلا عن اننا لانتصوره من مقتضى حسن الخطاب أو الغيرة على الدين الذي باسمه ترتكب حماقات بغير حصر في زماننا، لانكاد نجتاز واحدة، حتى تدفع إلى أخرى، واسمحوا لنا بأن نقرر أيضا أن مقولات هؤلاء- مهما حسنت نياتهم- تفتح الباب لمفاسد ثلاث على الأقل. كل منها أسوأ من الأخرى، فهي تهدم علاقة البر والقسط التي دعا القرآن الكريم إلى اقامتها مع غير المسلمين، وهي تنسف وحدة الوطن وتمزق شمله، وهي مفسدة ينكرها العقل ويزدها النقل، .. وهي تجرح وجه الاسلام ذاته، وتشوه مشروعه الحضاري الذي نزعم جادين بأنه قادر على صياغة حاضر الأمة ومستقبلها، في ظل تنوع مكوناتها الدينية والسياسية. وفي مقابل هذه المفاسد. فاننا لانكاد نرى مصلحة واحدة، ايمانية أو عملية، سيحققها ذلك المسلك. اللهم الا اذا اعتبرنا أن قتل الدبة لصاحبها- في القصة

الشهيرة– خدم التيبل«خدمة» لم يبلغنا نبؤها بعد (الاهرام ١٤/٦/١٩٨٨).

٦) الحديث المغلوط عن الأقباط وكنيستهم الوطنية.

يتجاوز أحيانا الحديث عن الأقباط وكنيستهم الوطنية حدود الصدق والحق وكل ماهو متعارف عليه وثابت في الذاكرة الجمعية للأمة عن الأقباط وكنيستهم الوطنية بل ويتعمد هذا الحديث اهمال وقائع التاريخ ويطمس الثوابت التاريخية والواقعية . فيكون الأمر أقرب إلى الهجوم المباشر والواضح على الأقباط وكنيستهم الوطنية.

فقبل منتصف السبعينيات كان الحديث عن الأقباط يسير في مساره الطبيعي الذى ألفته واعتادته جماهير مصر، من واقع الخبرة التاريخية والانجازات الوطنية والسياسية والاجتماعية، فأقباط مصر مكون أصيل من مكونات الكيان المصرى، وكنيسة مصر لها من الرصيد الوطني والروحي ما يفاخر به كل مصري على أرض هذا الوطن. وكان من المسلم به أن القبطي لا يطغى انتماؤه المجتمعي والوطني على الانتماء الديني والعكس صحيح ، فهناك قدر من التوازن المكتسب عبر التاريخ بين هذين الانتماءين بحيث يدعم كل منهما الآخر لصالح الوطن. ولكن مع منتصف السبعينات أخذ الحديث عن الأقباط مسارا أخر حيث بدأ التعامل مع الأقباط باعتبارهم «جماعة مغلقة»، وذلك على مستوى الخطاب السياسي لكل من النظام السياسي قبل ١٩٨١ وبعض أطراف الحركة السياسية.

وبدأت هذه النغمة الجديدة تتصاعد بصورة ملحوظةحيث بدأت أولا «موسمية» في أعقاب كل موجة من الأحداث التى اصطلح على تسميتها «بالاحداث الطائفية» أو تسبق كل جولة من جولات الصراع السياسي ممثلة في انتخابات برلمانية عامة أولا. ثم أضيف اليها لاحقا الانتخابات المهنية. ثم أصبح هذا الحديث مستمرا ومكثفا على المستوى الفكرى من خلال كتابات عديدة ومتنوعة وعلى المستوى السياسي من خلال حركة العمل السياسي بكل مايعنيه ذلك من تكتيكات وتحالفات.

لقد أصبح **لهذا الحديث المغلوط عن الأقباط وكنيستهم** القدرة على إبراز أنهم مدانون في أحداث هم فيها الضحية (المجني عليهم) كما تهاجم قيادات الكنيسة رغم مواقفها الوطنية الرائعة. والمتتبع بدقة للأحداث الطائفية في الأعوام الأخيرة يمكنه أن يلحظ كيف أنه في وسط أحداث أبو قرقاص تظهر كتب ملتوية القصد، وفي أحداث ديروط سمع كلاما عن الأقباط والتطرف وتنظيماتهم الدينية وأخيرا في حادثة المحرق نجد معلومات يجانبها الصدق.

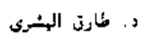
أتصور أن الحديث عن الأقباط وكنيستهم الوطنية هو نتاج لمفاهيم خاطئة تم تداولها في الفترة السابقة اتسمت بسمتين هما :

(أ) منهج المقابلة

وينطلق من أرضية أنه مادام هناك **إسلام سياسي فمن الضرورى أن يقابله مسيحية سياسية**، ومادامت هناك تنظيمات إسلامية لابد ان تكون هناك تنظيمات مسيحية.

ولايقول لنا مروجو هذا المنهج ماهو مضمون الخطاب الفكرى للمسيحية السياسية أو يعطوننا أية تفاصيل أو معلومات عن التنظيمات المسيحية المزعومة

وفي غياب التأصيل التاريخي والفهم الدقيق نجد تأويلا للمقولات الدينية والروحية الثابتة منذ مئات السنين ولها مداولات محددة ومقننة، تأويلا سياسيا يتوافق مع الواقع السياسي المعاصر بشكل ملتوى القصد. وتحميل كتابات كنسية مضامين سياسية بصورة فجة ومصطنعة بل وأن الأمر اتجه أيضا إلى محاولة جر الكنيسة إلى حلبة الصراع السياسي وتحويل الشأن الكنسي الداخلي الذى تتم إدارته وفقا لقواعد وقوانين كنسية متعارف عليها منذ قرون إلى شأن سياسي وتطبيق المفاهيم والآليات السياسية عليه فمثلا: محاكمة مهرطق وخارج عن الأيمان ومشعوذ يتبنى منهجا غريبا يناقض المنهج الفكرى والروحي الشرقي للكنيسة بعد مراجعته تصير تنكيلا بمعارض يضاف إلى هذا محاولة التقليل أو الصمت من مواقف وطنية لرموز الكنيسة كان من المفروض ان تكون مقدرة من الجميع مثل الموقف من الصراع العربي الاسرائيلي.



د. طارق البشري



ب) غموض الكيان القبطي

ينطلق الحديث المغلوط هنا من مقولة توحد بين الكنيسة والأقباط باعتبارها وحدة واحدة يعبر عنها بكلمة «المجتمع القبطي» وأن هذا المجتمع صار «لغزا غامضا» حيث لاتوجد أية معلومات عنه أو عن سلوك أفراده. وهكذا فجاءة يصير القبطي عضوا في مجتمع غامض لايعرف عنه شيئا كما لو كان وفد إلى مصر وليس عضوا أصيلا في الجماعة الوطنية المصرية. وكما لو كان لايعمل في الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ويتاجر ويفلح الارض ويمتهن حرفة أو مهنة على أرض مصر.

لقد ساهم هذا الحديث في اشاعة مناخ من الضيق لدى الشباب أثر سلبا ولاشك بدرجة أو أخرى.

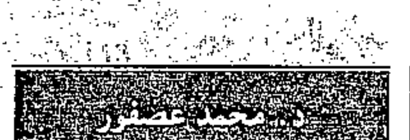
وبعد: أتصور أن تكاتف الجميع لتذليل «الصعوبات الست» السابق ذكرها هو المدخل الطبيعي لمشاركة الشباب القبطي وذلك على قاعدة المواطنة والمساواة.

ولم يكن ماسبق سوى محاولة أولية للاقتراب من قضية مشاركة الشباب القبطي حاولنا من خلالها أن نعرض المحددات العامة لمشاركة الشباب السياسية في مصر والصعوبات الخاصة التى تعوق الشباب القبطي عن المشاركة والتى أتصورها عابرة وغير أصيلة وخروجا على المألوف والمعروف.

وأحسب أن كل المواطنين سوف يعملون معا لتذليلها حتى يمكن لجماعة الوطنيين أن تستكمل مسيرتها القائمة على مبدأ المساواة الكاملة والمواطنة التى تدفع الجميع للمشاركة معا في بناء نهضة هذا الوطن. والحرص على الاستفادة من الفرصة المتاحة الآن أكثر من أي وقت مضى في الممارسة الديمقراطية من خلال قنوات المشاركة المشروعة أو استحداث قنوات جديدة في أطار الشرعية القائمة.

ظاهرة العسكرة.. قراءة جديدة (٦)

التبرير السوسيولوجي للميثولوجيا العسكرية



في الحلقة الأولى من سلسلة دراسة (ظاهرة العسكرة.. قراءة جديدة) طرحت عدة تساؤلات كان على رأسها: هل تكون العسكرتاريا مرحلة تاريخية في بعض النظم، أم أنها ظاهرة ملازمة حتما لأي نظام سياسي؟ ولاسيما إذا تعلق الأمر بدولة عظمى أو عظيمة تبلغ حد الامبراطورية. وتبعا لذلك لابد وأن تشمل أية دراسة جادة لهذه الظاهرة بحث الأمور الآتية:

* الدور التاريخي للعسكر في نشأة الامبراطوريات والدول.. وكذلك انهيارها أو سقوطها.

* وهل يشغل العسكر في الدولة القانونية أو الديمقراطية الحديثة مركزا أساسيا، وهل للعسكر دور أساسي أو ثانوي في هذه الدولة؟

* وهل يتقلص حقيقة دور المؤسسة العسكرية في الديمقراطيات، ويتحقق ذلك بإخضاع هذه المؤسسة للسلطة المدنية؟ أم أنه صار لهذه المؤسسة دورها الجوهري في الداخل والحاسم في الخارج؟ وما هي الظروف التي هيأت للمؤسسة العسكرية اختراق الدولة الدستورية ومؤسساتها؟ وكيف أمكن للشعب صاحب السيادة -اسما- أن يتقبل هيمنة أحد أجهزة السلطة التنفيذية؟ بل كيف تقبل النظام الديمقراطي الغربي إهدار أحد أصوله الأيديولوجية والدستورية وهو الفصل بين سلطة الحكم المدنية وبين جيش قومي يتم انفصاله تماما عن كافة الشئون الداخلية المدنية؟

ولئن كان وضع العسكر أو المؤسسة العسكرية في الدولة الديمقراطية يفجر كثيرا من المشكلات الدستورية والقانونية.. الا أن هذه المشكلات تظل محكومة نظريا «بدستور» وبأصول قانونية وتقاليد وأعراف تاريخية.. والأمر مختلف تماما، **في دول العالم الثالث** التي تختلف كثيرا (سواء في تاريخها السياسي أو نظمها القانونية، عن الديمقراطيات الغربية.. **وهذا هو السبب** في قيام الانقلابات العسكرية حيث **لايواجه العسكر أية صعوبة دستورية أو مادية في فرض سيطرتهم بالقوة على شعوب ضعيفة أو متخلفة مغلوبة على أمرها**! ومع ذلك يستعين العسكر «بالمبررين» أو المنظرين الذين يزعمون بأن العسكر هم رسل الثورة والحركات التحريرية.

ان الفاشيات الغربية في نزعتها العسكرية المتطرفة تبرر عدوانها على الدساتير والشرعية الدستورية الديمقراطية بفلسفة قومية متطرفة تتبنى دين القوة والاستعلاء العنصري.. وأما النظم العسكرية الانقلابية فانها تطرح **ميثولوجية أو أيديولوجية ثورية أو تحريرية مثيرة للجدل**.

هذه هي بعض المشكلات التي تثيرها ظاهرة العسكرة، وقد لفت النظر الى أن دراسات ومؤلفات وأبحاثا كثيرة ظهرت في الغرب تناولت بالتحليل والتعليق معظم تلك المشكلات.. وأما مكتبتنا العربية فليس فيها سوى القليل من تلك الدراسات والأبحاث وماظهر منها انصرف بصفة أساسية إلى دراسة الانقلابات العسكرية، وكانت عنايته أقل بظاهرة العسكرة ذاتها! وربما كانت الدراسة العلمية الوحيدة (وإن كانت تمهيدية) هي دراسة الصديق د. **أنور عبد الملك** في الجزء الثاني من كتابه **«الجدلية الاجتماعية»**، بعنوان (القومية والاشتراكية) وعنوان الفصل الثاني (**الجيش والأمة جوهر السلطة الاجتماعية**) (ص ٢٩-٧٠).

ظهور علم الاجتماع العسكري

ويصعب في مقال محدود (للغاية) أن ألخص جهدا شاقا بذله د. **انور عبد الملك** في تأكيد ظهور عامل العسكرية في العلوم الاجتماعية، سواء في مرحلة علم الاجتماع الكلاسيكي «حيث ساد الاتجاه المعادي للعسكرية، أو المرحلة التالية وهي مرحلة حرب ١٩٣٩-١٩٤٥ وفترة تالية حيث ظلت العلاقة بين الجيش والمجتمع بمعناها الواسع في الظل، في نفس الوقت الذي خرجت فيه

مفاهيم مثل الدولة فى ظل سيطرة الجيوش، والحرب الشاملة، والغموض الخاص من الغياب والظلام حتى رغم أنها لم تكن قد نجحت بعد فى النفاذ الى دائرة البحث العملى والنظرى» ص ٣٤. ويعجب د. أنور ويبدى دهشته من أنه على الرغم كما أظهرته الحرب العالمية الثانية للاهمية الحاسمة للقوة العسكرية ، فان معظم الدراسات أو كلها أبرزت الدور الحاسم للقيادة السياسية والبنية الاقتصادية.

وبينما لانكاد نجد إلانادرا عملا يهتم بدراسة ماسمى بعد ذلك «بالمركب العسكرى الصناعى» (ص ٣٣، ٣٤) الى أن حل المناخ أو الضرورة الاجتماعية الذى جعل من الممكن أخيرا الاعتراف بالدور الهام لعنصر العسكرية فى الحركة الموضوعية للمجتمعات الواقعية فى العالم الراهن. ومنذ عام ١٩٦٠ ومابعدهاأصبح علم الاجتماع العسكرى- علما مقترنا به كفرع من فروع العلم: فى الولايات المتحدة من خلال «المعهد الجامعى للتنظيم العسكرى» والذى تحول أخيرا الى «المعهد الجامعى للقوات المسلحة والمجتمع». وفى بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا الغربية والدولة الاشتراكية الأوربية، او ذلك نتيجة نشر عدد متزايد من الدراسات والمشروعات الجماعية ومن خلال إنشاء لجنة بحث على مستوى عالمى تختص بموضوع «القوات المسلحة والمجتمع» تحت اشراف الرابطة السوسيولوجية الدولية (المؤتمر السوسيولوجى العالمى السادس- إيفيان ١٩٦٦) ثم بصورة اشمل نتيجة الاهتمام المتزايد من جانب علماء الاجتماع وعلماء السياسة فى القوات المسلحة فى القارات الثلاث التى هى مجال الحركة الضخمة والتجديد وموضوع الملاحظة المضطردة.

الظاهرة العسكرية وتفسيراتها المتعددة

لن نخوض فى تعقيدات وتفسيرات ماأسمى بعلم الاجتماع العسكرى، والصور المختلفة التى عرضها د. أنور عبد الملك فى دراسته- وإن كنا نرى من الضرورى أن نورد ملاحظته الهامة عن طريقة دخول عنصر العسكرية فى الوعى السوسيولوجى) فهو يقول:

«يبدو أن عنصر العسكرية قد دخل الوعى السوسيولوجى بطريقة عكسية. فبدلا من ظهوره نتيجة العمليات الواقعية فى العالم نجد أنه نشأ على أساس وعى زائف وتطور بحذر بالغ وفى الحدود الضيقة للمناخ الثقافى التقليدى. **واذا كانت المعايير العادية حسبما تزعم هى بالفعل المتعلقة بالمدنية والعلمانية والانسانية . فان عنصر العسكرية يمكن اعتباره عندئذ عنصرا غير عادى أو جسما غريبا أو ايقاعا شاذا فى حركة التطور السلمية المتناغمة تجاه التقدم.** »ص٣٥

«.. إن المناقشة تدور كما لو أن الدور الأساسى للجيش هو دور عسكرى ضمنى منفصل- طبقا للتحليل التصورى عن جهاز السلطة- ويتم فى اطار مركب «الدولة- الأمة- الطبقة». **كذلك يبدو الأمر وكأن الجهاز العسكرى فى اغترابه عن هذه العملية الغريبة للسلطة أصبح حبيس قدراته لأدار ظهره للتقاليد القديمة وألقى بنفسه فى خضم مغامرة أو على أفضل الأحوال فى عمل لم يسبق له مثيل».**

«هذه هى بكل تأكيد نظرية الاستثنائية ولكن فى إطار مايوصف بالفعل بأنه «حقل» علم اجتماع الجيش»

«وفى عام ١٩٧٠ كان هذاالحقل الدراسى يعرف عادة بأنه «يشكل كافة الأوضاع والتركيبات التى يتخذ فيها عنصر العنف المنظم دورا رئيسا وشرعيا». والملاحظ أنه فى الفترة مابين ١٩٦٥ و١٩٧٠ تطورت مفاهيم جديدة مثل «الأوضاع» والتركيبات



د. أنور عبد الملك

والشرعية» ص ٣٦... واذا اعتبرت دول العالم الثالث (أو الأمم الجديدة) هي الميدان المفضل لدراسة علم الاجتماع العسكري، فقد يظل هذا العلم قائما على أساس نظرية الاستثنائية، وعندئذ يثور التساؤل عما اذا كان يمكن لنظرية الاستثنائية هذه أن تكون أساسا لوضع نظرية عامة، (ص ٣٧) ويؤكد د. أنور عبد الملك: أن العالم الثالث أو عالم القارات الثلاث هي المنطقة التابعة، وهي عالم الثورات والحركات الوطنية... وهي بذلك الميدان الذي يعد إضافة متأخرة إلى المجال السوسيولوجي الواسع. غير أن النجاح لن يتحقق الا عندما يقيم رأس جسر على الضفة الأخرى من النهر مبتدئا بعلم الاجتماع العادي كحقل أكثر ضمانا وأمنا). ومع ذلك فإنه لايجوز اطلاقا قصر عنصر العسكرة على المجتمعات أو التكوينات القومية بوصفها الحقل المفضل لممارسات العسكريين حيث تكثر الحركات الثورية المطالبة بالاستقلال، ذلك أن هؤلاء العسكريين ذاتهم الذين يلعبون دورا كبيرا في اتخاذ القرار السياسي في الولايات المتحدة (ص ٣٧) وفي معظم الدول الأوروبية، وينتهي د. أنور عبد الملك الى القول:

(إنه باستطاعة الدراسة السوسيولوجية لعنصر الجيش أن توفر بصورة طبيعية عناصر المقارنة الاجتماعية الكبرى طالما تحملت مسئولية التصرف على كل المجتمعات التابعة والمجتمعات المهيمنة التي تسيطر عليه» وهي أيضا الوحيدة التي باستطاعتها أن تضع أساس نظرية عامة لظاهرة الجيش في المجتمعات القومية»

الجيش في قلب سلطة الدولة

يبدو إن د. انور عبد الملك يعيد طرح الميثولوجية العسكرية في ثوب علمي جديد أسماه «علم الاجتماع العسكري» مؤكدا في نفس الوقت أنه ليس ذات صفة استثنائية. وإنما هو امتداد طبيعي لعلم الاجتماع حيث يتناول عنصر العسكر، وهو في نهاية الفصل الثاني من مؤلفة يقول:

«بوسع الجيش بل ينبغي عليه أن يصبح بمثابة الوسيط بين الفئات المعنية بالنظام والتقدم، بدلا من محاصرة نفسه داخل حدود مجال النظام وحده. ومن الواضح أن التقدم التكنولوجي والعلمي قد منح هذا التصور لرسالة الجيش !! مصداقية لابأس بها في عصر الالكترونيات والأسلحة والطاقة النووية أو عصر الامبريالية المهيمنة والثورية الوطنية والاجتماعية العظمى»

«... ومع أن المثقفين قد أحالوا الجيش الى مرتبة هامشية الا أنه يجد نفسه الآن يمر بتغييرات جذرية ورغم أنه قد تكون تاريخيا كأداة للحفاظ على استمرارية النظام ككل، إلا أنه نادرا مايجد نفسه الآن في وضع يمكنه من المشاركة في عملية إعادة التقييم الجذرية الجارية الآن» ص ٦٠

ويؤكد د. أنور ضرورة التسليم برسالة الجيش في ضوء ما أصاب بنية الدولة من تغيير جوهري فهو يقول:

«إن الدولة المعاصرة قد أعادت صياغة نفسها بسهولة نسبية فيما يتعلق ببعديها الاقتصادي والثقافي. ولكننا لانجد هذه المتعارضات بين النظام والحركة، بين الاستمرارية الجدلية الا في جوهر الدولة أي داخل الجيش. ومن هنا جاء مناخ الصراع والتوتر المتزايد وانعدام الفهم والإحساس بالهامشية الذي يسيطر على الجيش وهنا أيضا نجد تفسيرا لظهور عامل العسكرية كإشكالية سوسيولوجية (إن بروز الجيش كإشكاليه سوسيولوجة بمعنى نقطة الوسط بين العلوم الاجتماعية المختلفة جاء مصاحبا للتحول المتد العميق الذي طرأ على طبيعة الدولة المعاصرة ووظيفتها بالاضافة الى وضوح وجلاء هذا التحول أمام الطبقة السياسية ومثقفيها.

«إن هذين التحولين يمثلان نهاية الوهم الفلسفي والوظيفية الخالدة في تلك العلوم المعنية بديناميكية المجتمعات الانسانية.. وهو اتجاه يختلف جذريا عن محاولة عزل الجيش في مجال علمي منفصل يسمى «علم الاجتماع العسكري» فليس هناك من يتحدث عن «علم اجتماع البوليس» أو علم أجتماع القضاة وهما جهازان أساسيان من أجهزة الدولة أن المطلوب وهو بالفعل اسم وحقل علمي محدد بوضوح وهو: «علم اجتماع السلطة أو سوسيولوجيا السلطة.. وهذا المنهج سوف يؤدي في المرحلة الأولى الى وضع الجيش في قلب سلطة الدولة.. وهكذا نرى أن الدراسة السوسيولوجية للجيش هي جزء متكامل من علم الاجتماع النقدي والمقارن للسلطة السياسية يحركها شأنها في ذلك شأن علوم المجتمع ككل مفهوم الخصوصية الذي يعد هو وحده القادر على التوسط بين الجدليات الاجتماعية على امتدادها وعلى الربط بأسلوب منطقي جلي بين الخصوصي«ماهو قومي» والعمومي «ماهو شائع بين الانسانية ككل» ص٦١.

فالجيش في نظر د. أنور عبد الملك (هو جوهر السلطة في كل مكان حتى لو كان ذلك بدرجات خصوصية متفاوتة من الفعالية..) والجيش هو إحدى الدعامات الأساسية لعملية الاستمرارية الاجتماعية القومية أوالعنف المنظم» ص ٦١

وطالما اعتبر د. أنور عبد الملك أن الجيش هو جوهر السلطة فلم يكن غريبا أن ينتهي الى القول«بأنه يصبح من الطبيعي أن يجد الجيش نفسه في قلب هذه الأزمة الصعبة حيث أنه يضطلع في التحليل النهائي بمهمة حماية استقرار مؤسسات الدولة. القومية واستقلالية سلطة القرار لديها وعلى أنه جيش الشعب الذي يناضل من أجل تحرره وثورته. ومن هنا نجده يضطلع بالدور التقليدي للمؤسسة العسكرية في نفس الوقت الذي يتحمل فيه وظيفته كحامل رسالة المستقبل)ص ٤٦

ولكن بعد أن إنهار الاتحاد السوفيتي كسلطة منافسة للامبريالية الغربية (أمريكية وأوربية)، وانفراد أمريكا بالهيمنة العالمية، فهل يكون الحديث عن ثورات التحرير حديثا مجديا؟ أم أن ماتقيمه الامبريالية الأمريكية من نظم حكم عسكريةسوف تكون حربا على الشعوب وليست ثورات تحريرية ويكون منطق د. أنور عبد الملك بالدفاع عن رسالة العسكر التحريرية.. مجرد الصورة السوسيولوجية والميثولوجيا العسكرية؟.



سيد حميدة العشرى

بطل سباق الموانع

د. رفعت السعيد

ثمة أناس تمضى بهم الحياة، وآخرون تتمثل الحياة أمامهم طريقاً مغروساً بالموانع، وتصبح الحياة ذاتها تحدياً، والاستمرار فيها - بنجاح - يمثل تعبيراً عن إرادة صارمة، حادة، لا تعرف التردد، فيستحيل الانسان سيفاً، ويعتاد على أن يكون حاداً متمثلاً قول واحد من سيوف مصر الحادة والقاطعة «عبد الله النديم»:

صلينا يا هموم فقد علمنا
بأنا الصُلب صلباً لا يلينا
لنا جلدٌ على جلد يقينا
إذا زاد البلا زدنا يقينا

وهكذا كان تماما .. سيد حميدة العشرى:

الاسم: **سيد حميدة العشرى**
تاريخ الميلاد: **١٢-٥-١٩٣٠**
المهنة: **محام**
الوالد: تاجر صغير- مزارع
الاسم الحركى: سامى
تاريخ الوفاة: **١-١-١٩٩٤**

كان الأب ميسور الحال.. فدانان ونصف هما كل ما يملك فى زمام قرية القطورى مركز العياط، لكنه حاول ان يصبح أكثر قدرة على مصارعة الحياة فافتتح محلا لتجارة الاقمشة ومكنه ذلك من ان يصبح ميسوراً، لكنه فرض عليه أن يتعامل مع الحياة بجدية صارمة تستهلك كل الوقت، وكل الحياة فيما بين الدكان والزراعة، وهكذا أراد أن يكون ابنه سيد.

كان الولد سيد يوشك أن يتعلم النطق، فأصر الأب ان ينطقه بالقرآن، وهو طفل صغير لم يزل.. أصر الأب أن يحرمه كل إمكانيات المرح الطفولي.. وان يفرض عليه حياة جادة حادة يلتزم فيها الفتى طوال يومه وليله بحفظ القرآن. فى الصباح.. الكتاب وسيدنا، وبعد الظهر على باب الدكان يحفظ ويحفظ، ويعيد... حتى ختم القرآن وهو لم يزل فى الخامسة والنصف من عمره، فى هذا السن المبكر يجتاز «الولد» سيد مرحلة حفظ القرآن بأكمله، ولكن هذه الساعات والليالى والأيام التى قضاها فى حفظ دائب لا ينقطع تحت وطأة عصا «سيدنا»، والحاح الأب... نزعت منه إمكانية مجاراة أطفال القرية، لم يلعب فى الجرن، بل وحتى لم يعرف فنون اللعب، وعندما ختم القرآن تباهى به الأب على الجميع فعلمه أن القسوة على النفس تكفل بل وتفرض للانسان احترام الآخرين..

ويزهو «الولد» بحفظ القرآن مبكراً، ثم يكفل له الأب ما يزهو به أكثر، فقد التحق بالمدرسة الاولية، والمشوار طويل الى المدرسة، فأعاره الأب حماره، يركبه ويجرى خلفه أحد الشغالين ليعود بالحمار بعد أن يوصل «سيد» إلى المدرسة.

الغريب ان هذا التميز أدهشه بأكثر مما أعجبه، وظل يتساءل لماذا هو يركب الحمار بينما الأولاد الآخرون يقطعون هذا المشوار الطويل سيرا على الاقدام، وجاءت الاجابة على دهشته آيات القرآن «يعز من يشاء»، لكن السؤال الحميم ظل يؤرقه ويلازمه طوال حياته.

والأب يطمع ان يتعلم سيد فيأخذه من المدرسة الاولية الى القاهرة، ستون كيلو متراً هى المسافة، لكن الفارق هنا فقد تميزه فلا حمار ولا شغال يجرى خلفه، بل هو أمام أقرانه مجرد «ولد فلاح».

لكن الأمور لم تسر سيرها الطبيعى، فالأب يعانى من كساد التجارة ومن صعوبة الحياة، وفى جلسة هادئة وقلقة أمام دكانه حسم أمره. فقد حسب السنوات الباقية لسيد فى سلم التعليم الابتدائى والثانوى والجامعى.. ياه كل هذه السنوات وحسبها الأب بطريقته.. فهو لن يستطيع احتمال كل هذه السنوات، وكعادته اتخذ هو القرار، سافر الى القاهرة أخذ الولد من «بنباقادن» الابتدائية، الي مدرسة المعلمين الأولية فى إمبابة فمن هذه المدرسة سيتخرج سريعا ليعين مدرسا الزاميا، ولم يكن الفتى راضياً، لكن أحداً لم يسأله رأيه.

لكن الفتى استخدم ضد تصلب الأب، ذات الارادة التى غرسها الأب فى صدره، كان يحلم بدراسة جامعية، وثقافة، ومعرفة منفتحة، وليس مجرد عدة سنوات في مدرسة المعلمين ليتخرج مدرساً إلزاميا.

وأمضى سنوات الدراسة الخمس على مضض، ولم يتبق سوى أشهر كى يتخرج، لكنه صمم على المعاندة هو يريد لنفسه طريقا آخر، أكثر صعوبة ربما، ولكن أكثر إنفتاحا، عناده القديم والاصيل عاوده، تغيب عن المدرسة متعمدا، وقضى الاشهر الاخيرة من العام الاخير في البيت.. يقرأ روايات وكتبا ومقالات بعيدة تماما عن كتب الدراسة الجافة والتى تؤهله لمستقبل بلا مستقبل، فجع الأب بخطاب من المدرسة يبلغه بحرمان ابنه من الامتحان بسبب الغياب، وأسرع ليجد الابن وقد امتشق حسام التحدى والاصرار، علمه الاب كيف يكون الاصرار، فاستخدم الاصرار ضد ارادة الأب سيفان حادان يتصادمان، وخيره الأب بين أمرين مدرس إلزامى، أوأن يعود للقرية فلاحاً ورفض الفتى الأمرين.. وبدأ سباق الموانع المرير ،والجميل فى آن واحد.

سنوات خمس ضاعت من حياته، تناساها وحصل على الابتدائية (منازل) عام ١٩٤٩ وأتى الى القرية حاملا معه بداية انتصاره، لان الأب ورضخ لإرادة الفتى، ويعوض الفتى ما فات كله فى قفزة واحدة، فيحصل على شهادة الثقافة(منازل) فى عام واحد، أربع سنوات دراسية قفزها فى عام واحد.

ويستمر سباق الموانع، يحصل على الثانوية العامة فى العام التالى.

وتبقى آخر مراحل السباق ... الجامعة

الأب أنهكتـه الأيام والكسـاد ولم يعد قادرا ، والفتى مصمم على اقتحام الموانع.

أكتفى بالانتساب لكليةالحقوق، وعمل سكرتيراً فى مدرسة السعيدية القريبة من الجامعة ، وذاكر بحماس منحه تفوقاً كفل له تعليما مجانيا.. واستمر فى الدراسة يتفوق ليحصل على المجانية حتى تخرج عام ١٩٥٦ بتقرير يكفيه للتعيين فى النيابة.

كان الفتى قد تزوج وهو فى سنة ثانية حقوق، وأصبح مسئولا عن«صفية» زوجته وسامى ابنه الأول وفي الجامعة .. وعلى سلم كلية حقوق القاهرة الشهير شاهد نقاشات حادة ، وصراعات عنيفة بين طلاب من مختلف الاتجاهات .. شيوعيون، وفديون، هيئة تحرير، وشاهد تقلب الامور، ومعارك عنيفة يحاول فيها الاخوان فرض سطوتهم بالقوة ، وشارك فى الحوار ، أسعفته ذاكرته الحافظة للقرآن الكريم جادلهم باللتى هى أحسن فردوا عليه بالعداء.. رويداً رويداً وجدمن استطاع ان يستجيب إلى مناقشاته الصارمة، الراغبتفى طريق محدد ، مستقيم ، حاد ، صارم لا يعرف الالتواء ، واصبح شيوعياً

.. ومضى سيدسنوات الجامعة فى كدح منهك يقفز فى الصباح مسرعا الى المدرسة السعيدية ومن هناك يقفز مسرعاً إلى الجامعة ، ثم يقفز الى اجتماعات الرفاق ، ثم يقفز الى البيت ليذاكر .. كي يتفوق كى يحصل على المجانية فى العام الذى يليه ، انه ماراثون مضن لا يتقنه إلا فتى حفظ القرآن وختمه فى الخامسة من عمره، وقفز أربع سنوات فى سلم الدراسة في عام واحد.

ويتخرج سيد.. ويرشح وكيلا للنيابة

لكن العدوان الثلاثى يهدد مصر وينسى سيد كل شئ ، ينسى صفية وسامى وأحلامه بأن يصبح قاضيا ، ينسى ذلك كله ويتذكر مصر.. يرتدى الكاكى ، يتطوع فى الحرس الوطنى، يحمل الكلاشنكوف على كتفه ليواجه العدوان، لكن «صفية» لا تتركه وحده فتتطوع هى أيضا فى الهلال الأحمر .. ويتحول البيت إلى معسكر.

ينتهى العدوان ، وتبدأ تصفية الحسابات، لم ينس له النظام انه شيوعى ، ولعل إسراعه بالتطوع حسب ضده وليس له.

تقدم للسلك القضائى لكن تقارير الأمن سبقته، فحرموه حقه ، ثم تقدم لامتحان الملحقين بالسلك الدبلوماسى، ونجح بتفوق .. لكن تقارير الأمن تلاحقه.

هنا لا يصلح سباق الموانع العادى ، فالأمر ليس مقتصرا على الاصرار والأجتهاد والتفوق ، بل المطلوب هو الانحناء والتخلي عن المبدأ، ان تنحني كي تسـبق، ورفض هذا الانحنا المهين.

ويرفض سيد، يتجسد الاصرار موقفا ، ويركل كل ما زين له .. السلك القضائى والسلك الدبلوماسى، وافتتح مكتباً للمحاماة فى العياط، عمل محامياً بعض الوقت، وعمل شيوعياً كل الوقت، بذات المثابرة التى حفظ بها القرآن.

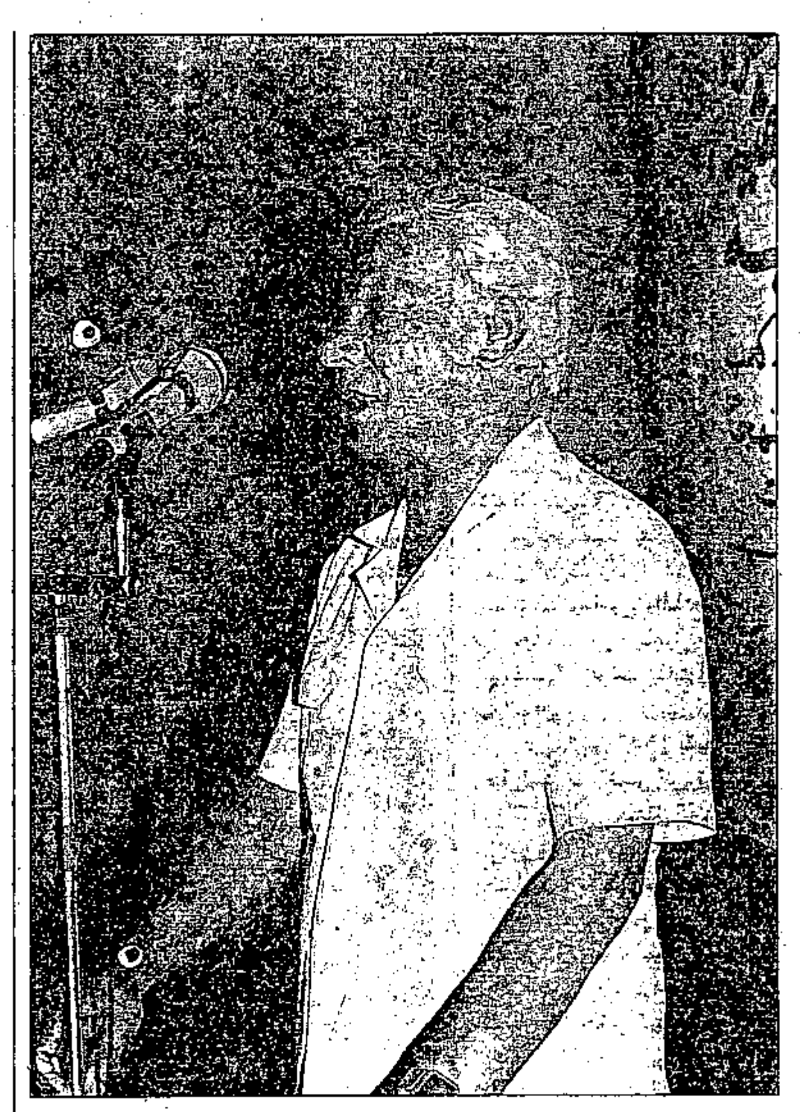
وفى مارس ١٩٥٩ يقبض عليه ، وتبدأ رحلة السنوات الخمس المريرة من سجن مصر ، الى القلعة الى معتقل العزب بالفيوم، الى ابى زعبل حيث التعذيب الوحشى المتوحش ثم معتقل المحاريق بالواحات.

لكن الاكثر صعوبة فى ذلك كله لم يكن السجن ، وفراقه لصفية وسامى ، ولاشتياقه لابنه احمد الذى ولد وهو فى السجن، ولا التعذيب الوحشى غير الإنسانى ، وانما كان تلك المعركة الخفية بينه وبين زبانية الأمن ، عرفوا ان السيف الحاد لايهدأ الا اذا كسر ، فقرروا كسره ، من نقطة ضعفه «صفية» واتصلوا بصهره ، وكان لدى صهره والد صفية نقطة ضعفه هو الآخر فابنه ضابط بالجيش، هددوه إما أن يتراجع «سيد» عن المبدأ ، واما ان يطلق صفية، واما ان يطرد ابنه من الجيش (استشهد الابن فيما بعد باليمن).

واستدعى سيد الي غرفة المأمور ليقابله واحد من زبانية الأمن عارضا عليه الافراج الفورى مقابل ان يكتب سطراً واحداً يستنكر فيه الشيوعية، والا فالطلاق لصفية ، لا .. هذا ولا ذاك هكذا صمم سيد، وكان رده بأن إنهال على حضرة الضابط ضربا وضع فيه كل ما احتمل من عذابات وتعذيب .. ونال جزاء تلك جزاء صارما احتمله راضيا.

وفى الخارج كانت صفية مثله تماما تمسك بزوجها ، وتمسك بحقه فى التمسك بمبدئه، وغضب الأب وضغط عليها بسلاح المال، رافضا الانفاق عليها ، فتعمل خياطة





لتأكل هي وابنها وتتوالى رسائل سيد لصفية لكن الأب يحتجزها ليواصل ضغطه عليها.. ويصمد الاثنان فى مواجهة الصعاب حتى تنتهي المحنة ويفرج عن سيد بعد خمس سنوات فى مارس ١٩٦٤.. خرج ولكن ليس كما كان: أسنانه تكسر أغلبها من الضرب الوحشى، شعره يمتلئ بالشيب سامى لم يعرف أباه، واحمد الذى لم يره أبداً خاف منه.. لكن صفية كانت فى انتظاره، لتبدأ معه رحلة حياة جديدة.

لكن الحياة لم تزل تخبيء له المديد.

حل الحزب، صدمه صدمة عنيفة أفقدته هناءه، وصمم على تحديه، وتحداه، ورفض قرار الحل، وكان من الاوائل الذين صمموا على التواصل، ويعتقل فى يناير ١٩٧٧ لخمسة أشهر.. لكنه يواصل.

ثم كان انهيار الانظمة الاشتراكية... واكتسى وجهه العابس بحزن لا ينتهي، قلبه الذي امتلأ حبا للاشتراكية لم يحتمل فكانت أول ازمة قلبية فى ديسمبر ١٩٩١.

... ومنذ الأيام الاولى للتجمع أتى «سيد» صارماً كعادته، وشارك في كل شئ حاداً كعادته وكأنه يتخيل ان حلولا لمشاكل البشرية يمكن تحقيقها عبر التصميم والاصرار الفردى.

تجاربه القديمة علمته أن الاصرار يحل مشكلاته، لكن فى العالم مشكلات أخرى أكثر تعقيدا وفى اجتماعات الامانةالعامةكان «سيد» يقف خطيباً، لم نعتد نحن على الخطابة فى الاجتماعات، لكنه كان متفرداً فى موقفه، ومتفرداً فى أسلوب طرحه والدفاع عنه.

صلباً، حاداً، صارما كان دوماً، لم يعرف فى حياته أي لون من التهادن. ولم يتخيل أن الثورى الحق يمكنه ان يفعلها.. وظل يمارس فى حزب التجمع.. ذات المعاناة الأبدية التى أتقن فنونها..

«سباق الموانع» لم يقبل ابدا بالسهل، ولا بالحل الوسط، حتى ولو كان وحده، وحتى لو استمر وحده.. والقلب الممتلئ حزنا على ما جرى للتجربة الاشتراكية ترهقه كثرة العمل وكثرة الانفعال، وكثرة الصدام، ترهقه أيضا مخاوف مستجدة على الوطن وعلى مستقبله، فالمتأسلمون يظللون المناخ المصرى بغيوم كابيتالون، ويفرضون إرهابهم الفكرى والعملى، وهو يصمم على المواجهة الحاسمة والصارمة والقاطعة وتسعفه أكثر من غيره حافظته المحتوية على آيات القرآن الكريم، والمستريحة الي فهم مستنير لها.

ويغضبه الى حد الانفعال المرهق ان البعض في التجمع لا يري حجم الخطر المتأسلم كما يراه هو..

وكم جلس اليّ يشكو أوهام البعض وأخطاء البعض، وكم حاولت ان اخفف من وقع هذا عليه.. وكم حاولت ان استند اليه وان اسانده فى موقفنا المشترك من جماعات التأسلم.

لكنه كان يمضى وكأن ناراً تشتعل بداخله، وتأبى أن تنطفئ هكذا رغم القلب المريض، وكم حاولت أن أطلب اليه التقليل من الانفعال ومن الجهد ومن الارهاق.. لكن رأسه المشتعل شيباً كان يهتز «عمر الشقى بقى».

وحتى آخر رمق ظل يناضل، حضر اجتماع لجنة محافظة الجيزة، ساقه الحديث الى موضوعه الأثير.. ضرورة تعبئة كل قوى الوطن ضد تيارات التأسلم السياسى.. انفعل لأن البعض لم يدرك بعد حجم الخطر، واصل انفعاله شارحاً وجهة نظره.. ضاق القلب المريض بهذا الرجل الثائر دوما الصارم دوماً، الحاد دوماً، ورفض أن يواصل معركة الحياة معه.

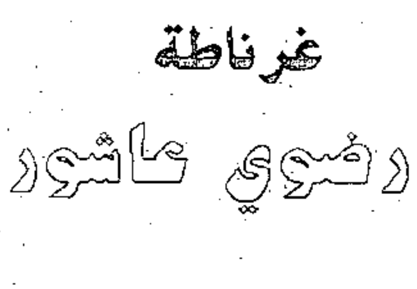
فى ذات الاجتماع تراجع القلب، وتخلى عنه، نقلوه الى المستشفى ومن المستشفى غاب عنا.

أو كما تقول جدتى «إستراح» فكم كان صعبا ومضنيا أن يقضى إنسان حياته كلها فى معركة متصلة يتخطى مانعا ليجد آخر كي يتخطاه، ويمل من الحياة اذا هدأت وخلت من الموانع.

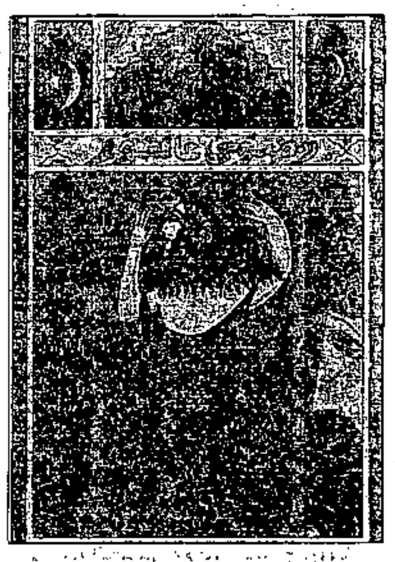
،وكم كان صعباً ان يعيش الانسان مشدوداً، وحاداً ورافضا لأى انحناء أو هدوء، أو خطوة للخلف.

آن للفارس ان يترجل، لكنه أبى وصمم ان يظل مناضلا حتى آخر رمق، وحتى آخر لحظة.





غرناطة رضوى عاشور



فريدة النقاش

مثلما قرر «**جورجي زيدان**» قبل قرن من الزمان أن يكتب للعرب تاريخهم في روايات تحفظ لهذا التاريخ صوره الجميلة وتبث فيه روحا أخلاقيا مليئا بالعظات والعبر، تكتب «**رضوى عاشور**» روايتها للرواية الواقعية لخروج العرب من الأندلس قبل خمسمائة عام.. والفظائع التي جرى ارتكابها ضدهم وخاصة ضد من بقي في الأندلس من المسلمين.

وحين ينتهي المرء من قراءة «**غرناطة**» لابد أن تعتريه «قشعريرة في الروح» كتلك التي أحدثها الصرير العالي للمزاليج الكبيرة على أبواب القصر الذي فتحوه ليعيش فيه أحد الأساقفة الكاثوليك في البيازين بين المسلمين إعلانا لحسن النية. ذلك الذي تبين فيما بعد أنه خدعة راح ضحيتها خيرة الشباب العرب.. «**لكن «قشعريرة الروح» تنحدر إلينا من الانحياز التاريخي الى الزمن المضارع، الزمن الواقعي الذي نعيشه لأن «غرناطة» هي وليدته قبل أن تكون وليدة الخروج العربي الذي وقع في الماضي التام...**

فمع نمو الوعي المأساوي بالحاضر يزداد الوعي بالتاريخ ، ويستدعي الضمير الجمعي للأمة وقائعه خاصة اذا بدا الحاضر الأليم كأنه أبدي. وكأن تكرار الهزيمة نفسه هو شيء بلانهاية. والزمان التاريخي والحاضر هما زمانا انهيار ، فماذا يفعل البسطاء- لا القادة التاريخيون أو الملوك- في مثل هذا الزمان، ونخص هنا النساء اللاتي يفتتحن الرواية ويختتمنها شهيدات، حيث كانت «**مريمة**» تغالب زمانها فتبدو الأيام على مافيها من منغصات محتملة وأحيانا مبهجة...» أمام **سليمة القارئة** الطبيبة ففي يدها الشفاء، وفي علاجها ماطيب البدن والروح «التي تلقى حتفها في المحرقة بعد اتهامها بممارسة السحر. **إنهم الناس العاديون، ملح الارض ووقود المعارك، صناع الحياة وورثة الثقافة القادرون على مواجهة ظلم الزمان والحكام... ولكن إلى متى؟**

وبقدر ماينسحب السؤال على التاريخ الذي وقع في الماضي التام، وعلى الحاضر الذي نعيشه، فسوف يكون بوسعنا دائما أن نجد إجابات كثيرة خاصة أن النص مفتوح مشرع الأبواب نحو المستقبل، على الأقل فيما يخص الحاضر الذي يستدعيه النص بقوة غلابة حتى لتكاد وقائعه تتشابه في بعض تفصيلاتها وصورها مع وقائع وصور يتضمنها النص المتخيل عن سقوط الأندلس، وتوزع القوى الطبقية والاجتماعية.. وتشكل الملامح النفسية والسمات الشخصية.. عن دور الثقافة كأداة مقاومة أو قمع.. ودور أثرياء العرب «في بالنسية الذين قرروا منذ البداية أن يتعايشوا مع الحكام الجدد، متغاضين عن عمليات الارهاب والتنكيل باخوانهم في المدن الأخرى التي أخذت محاكم التفتيش تلاحق أبناءها وتفتش في ضمائرهم بعد أن أجبرتهم على التنصير وتغيير أسمائهم العربية ، وأغلقت حماماتهم وحولت الجوامع إلى كنائس ، وعذبت قادة المجاهدين منهم وأجبرتهم على إعلان التوبة والخروج من دينهم وقبول الأسماء الجديدة..

إنها بتحديد هذا الانقسام الذي بدا واضحا في النصف الأخير من الرواية تتجاوز الشروط للفترة التاريخية وللعصر الذي تقع فيه الأحداث ، **وتمنح مشروعية للقراءة المعاصرة وللإسقاط السياسي القوي، ولرؤية المضارع في الماضي، وإعادة النظر في وقائع الماضي بأدوات الحاضر ، وتجعل فهمنا للتاريخ أكثر عمقا باعتباره الشرط المسبق الملموس للحاضر.. كما يقول** لوكاش

بداية لم يكن من السهل أن تكتب «**رضوى عاشور**» روايتها هذه أو أن يكتب «**أمين معلوف**» و«**فتحي الامبابي**» رواياتهما التاريخية حيث تنتقل الرواية التاريخية العربية من حالة التسجيل الوقائعي كما كانت عند «**جورجي زيدان**» الى أن تصبح **سيطرة فنية على التاريخ قائمة على الصدق الفني والرؤية الموضوعية**... لم يكن ذلك سهلا إلا بعد أن حرثت المدرسة التاريخية الجديدة الأرض وعرف الوطن العربي سيلا من الكتابات التي تعيد صياغة التاريخ في ضوء التفسير الجدلي التاريخي الماركسي ، وظهور الرواية الواقعية والشعر الجديد والمنظور الجديد للثقافة ككل، وقد أصبح التاريخ «تجربة جماهيرية» **تأسست قواعد منهجه العلمي على هذا النحو، ليكون البشر العاديون هم أبطال الروايات كما هم صناع التاريخ الفعلي لا الأباطرة أو الملوك**، وإن كان هؤلاء يصوغون القرار ويضعونه موضع التنفيذ، بعد أن تكون فعالية البشر العاديين وتضحياتهم قد أنضجت شروطه، وبعد أن كان هؤلاء البشر قد ساهموا بشكل فعال- كجماهير- لامجرد أفراد معزولين في الثورات التي شهدتها المنطقة في نهاية القرن الماضي وطيلة هذا القرن وأصبحت تجاربها حية ومتداولة بين الناس باعتبارها من إبداع الجماعة يؤثر تأثيرا مباشرا في حياة كل فرد على حده، لتصبح الوشائج بين الفرد والجماعة أكثر وضوحا وعمقا وبالتالي أكثر قابلية لاعادة التركيب والتصوير عن طريق الفن. وهو مايجعلنا نضع هذه الروايات التي انطلقت من وقائع التاريخ بعد تجارب «زيدان» الرائدة في مكانة متقدمة من تطور الرواية العربية لأن منظورها جميعا حتى الآن يختلف اختلافا جذريا عن منظور الرواية التاريخية

القديمة، بصرف النظر عن التفاوت في مستويات الأداء الفني لكل كاتب على حده، أو طريقة استيعابه للحاضر كتاريخ وذلك حتى يضيء تاريخ الماضي باعتباره الأب الشرعي للحاضر الذي يمكن رؤيته حينئذ بصورة عقلانية «بعيدة عن التشوه والتشويش الذي ينهض غالبا على نكرة السلم بين الطبقات لاصراعها وهو الصراع الذي ينتج عنه الديناميـة المحركة له، ومن ثم الطابع الدرامي لحركته الداخلية. والخلفيات الملحمية الشاسعة لعلاقاتها وشخوصها ووقائعها دون أن يجرى تفسير ذلك العصر التراجيدي من وجهة نظر الحكام أو الابطال المعروفين اذ أن بطل الملحمة هو الحياة ذاتها... وسوف يتبين لنا عندما ندرس اعمال **فتحى الامبابي** دراسة شاملة كيف برز هذان العنصران بقوة في بنية عالمه أي الدرامية والملحمية.

***

الحكاية الإطارية **«لغرناطة»** هي وقائع السقوط المتدرج للمدينة العربية في أيدي **«القشتاليين»** وتوقيع اتفاقيات التسليم، وانعكاس ذلك على المواطنين العرب المسلمين العاديين في **البيازين** ..وهولاء القادمين من **مالقة** التي سقطت من قبل زمن «بالنسبة» التي سقطت من بعد ونحن نشهد الانحدار الطبقي التدريجي للأسر الميسورة والمستورة وفي الرواية عدة روايات أخرى بتعدد ضمائر السرد ويلعب فيها الحوار دورا مركزيا يكثف العنصر الدرامي الأصيل فيها.

ومفتتح الرواية هو ذهول إمرأة تمشي في الطرقات عارية وتستدعي على التوصورة **«أوفيليا» شكسبير** حين تلقى مصيرها غرقا في النهر، وخاتمة الرواية هي استشهاد امرأة ملأت حيوتها ورجاحة عقلها وقدراتها كطبيبة أرجاء الرواية ونفثت فيها من روحها، أنها **«سليمة»** حفيدة أبي جعفر الوراق الذي كان قد اختص في الكتب وتجليدها وتزيينها بماء الذهب.

وتستكمل سليمة مسلسل الاستشهاد.. اذ أن اختفاء **«موسى بن أبي الغسان»** الذي عارض معاهدة تسليم المدينة ودعا لإسقاطها كان فاتحة مسلسل الاستشهاد..

«وترددت الشائعات عن غرق موسى بن أبي الغسان في نهر شنيل، فهل تكون الصبية العارية إشارة صادقة كالرؤى والنبوءات..»

وأخذ **«القشتاليون»** نساء وأطفالا ورجالا أيضا من قرى مجاورة وباعوهم فأصبحوا عبيدا. وكان هناك عبيد من العالم الجديد الذي فتحه **«كولومبس»** وتسميه الكاتبة بإسمه الأسباني **«كريستوبال كولون»** حيث أتى المهاجرون للعالم الجديد بالهنود الحمر لتتلاقى وقائع عملية تجرى على صعيد العالم عشية انهيار الامبراطورية العربية في أسبانيا بعد انهيار طرق التجارة القديمة واكتشاف العالم الجديد..

«كانوا يمشون بخطى وئيدة وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم يحيط بهم الحراس من الجانبين. كانت لهم ملامح دقيقة وأجساد نحيلة لاتخلو من هشاشة، والرجال كالنساء تسدل شعورهم سوداء ملساء طويلة تغطي أكتافهم».

كانت دورة عبودية جديدة تبدأ في التاريخ العالمي مع بدء خروج أوروبا من العصور الوسطى.

ويسأل **سعد القادم** من مالقة بعد أن ماتت أخته وسبيت أمه على أيدي **القشتاليين**

«ترى هل حاصروهم من البر والبحر كما حاصروا مالقة؟ هل جوعوهم حتى أكل من جرؤ منهم لحم حصانه؟»

وكان حامد الثغرى قائد الثوار في مالقة قد تعرض للتعذيب واقتاده جلادوه أمام مواطنيه ليعلن عن تنصره، ويجرى تعميده في جامع تحول إلى كنيسه بعد أن أخذوا يداهمون المساجد والمدارس ويجمعون مافيها من كتب ويأخذونها إلى مكان غير معلوم ليحرقوها وقد أخذ العرب يتفننون في الدفاع عن ثقافتهم ودينهم سرا.. فهناك الجدات والأمهات اللاتي يحفظن التراث ويورثنه للأبناء، والأحفاد خاصة بعد أن منعوا العرب من ارتداء لباسهم المميز أو تختين الذكور بل تعميدهم في الكنائس وكما يقول **أبو الحسن بن محمد الوزان** بطل رواية «أمين معلوف» **ليون الأفريقي** عن الفترة ذاتها «ختنت بيد مزين، وعمدت بيد أحد البابوات...»، واغلقوا حمام أبي منصور، وأغلقوا كل حمامات البيازين وتعود الرواية للوراء قليلا لتحكي قصة بناء هذا الحمام وطريقة بنائه ليصبح تحفه «عربية- إسلامية» في العمارة ويتوارثه الإبن عن أبيه ويورثه لإبنه.

وتتوالى الفظائع في العالم الجديد الذي وصل اليه نعيم مع مخدومه القس **ميجيل..« في ذلك اليوم كانا قد شاهدا أجساد عشر من نساء البلاد تتأرجح في حبال مشنقة ثبتت في هيكل خشبي مستطيل . هيكل عال ترك بين أقدام النساء والأرض من تحتها مسافة تكفي لتعليق صغارهن..»**

وكأنما تستكمل أوروبا الاستعمارية خطتها للسيطرة على العالم عن طريق الهمجية غير المسبوقة، وتكتمل دائرة هيمنتها بعد سقوط الأندلس وتخلى **آل عثمان وحكام مصر والمغرب عن نجدة أشقائهم في مركز الأحداث «بغرناطة»** وتغلق الحكاية الأولى أبوابها باحراق «سليمة» لتنفتح على مالانهاية له من الحكايات الأخرى.

«ورغم أن مريمه كانت مثقلة القلب ومضطربة لتأخير سعد وحسن إلا أنها لم تملك أن ترفض طلب عائشة بأن تقص عليها حكاية لهدأت تحكي..

«في السماء ياعائشة شجرة كبيرة..

وكانت الطفلة التي ولدت في غياب أبيها حين التحق بالمجاهدين من الجبل قد حملت اسم أمه التي استعبدها القشتاليون وتكون آخر كلمات الرواية الأولى «وواصلت الحكاية..»

هذه الخلفية الملحمية تنبثق الحكايات الأخرى من الحكاية الأولى وتصب فيها.. هناك حكاية **سعد القادم من مالقة** التي أنقطعت سبل الاتصال بها.

«أن تهيم على وجهك نهارا وتستقبل المساء جالسا في زاوية المسجد تؤلمك قرحة الجوع ولاينقذك منهاسوى النوم متدثرا بملفك الخشن.. ماالجديد في ذلك؟..

ولكن **«سعد»** مثله مثل **«نعيم»** الذي وجده **أبو جعفر الوراق** هائما على وجهه بلا أمل أو مأوى أصبح جزءا من الأسرة الكبيرة.

وسوف نلاحظ في هذا السياق أن الكاتبة... كعادتها في رواياتها السابقة تولي لهذا العمر- أي المراهقة- اهتماما كبيرا وتتابع التشكل النفسي» والنضج البدني لأبطالها بإحاطة عميقة، تغوص في أسئلتهم عن الوجود والعدم عن الله في هذا الكون خاصة وقد أحاطت به المأساة من كل جانب وخرجت مئات الأسئلة دون اجابات شافيه فتلجأ الكاتبة لاستحضار العالم عن طريق الكبار ويقول الكبار. وصلوا وأقاموا معسكرهم خارج أسوار المدينة، وحفروا الخنادق وأنشأوا أبراجا وجسورا خشبية. ونصبوا المدافع اللومباردية. وصل الملك **فرديناند**... وصلت الملكة من

قرطبة . يقول أبوه أن حامدا الثغرى الذى قاد دفاعا مستميتا عن رونده قد طلب منه بعد سقوطها أن يقود الحامية الموجودة فى قلعة جبل القارو المشرفة على مالقه... ثم «يقول أبوه: نزل الثغرى من القلعة مع قواته ونحى حاكم مالقه الذى كان يريد تسليمها ونظم الدفاع عن المدينة..»

هكذا تتشكل صورة الأب والبطل القومى فرسانا فى خيال المراهقين الذين يلعبون لعبة الحرب والذين يصبحون بعد ذلك شهودا على أبى حامد وقد حوله التعذيب الى حطام بشر.

وهناك حكاية «**حسن وسليمة**» ولدا «الغالى الذى اختطفه الموت قبل الأوان»، وأخذ الجد **أبو جعفر الوراق** يعدهما إعدادا روحيا للأيام القادمة «وعندما أتم حسن السابعة من عمره اصطحبه لفقيه ذى مكانه ليلحقه بحلقة درسه ، وكان يقول لحسن.

«سقطت غرناطة يا حسن ولكن من يدرى قد تعود على يديك بسيفك أو قد تكتب حكايتها وتسجل أعلامها..

وهى **أيضا** حكاية المقاومة بالوعى: كان بعض معارف أبى جعفر وأصدقائه ينبهونه الى أن ما يتكلفه من نفقات تعليم حفيديه تبديد لاطائل من ورائه.

«لم يعد هذا زمان العلماء والفقهاء يا أبا جعفر ولاحتى زمان النساخين، اللغة القشتالية قادمة لا محالة والعربية لم تعد بضاعة رابحة ». كان **أبو جعفر** يسمع مايقولونه ولايعلق ولكنه لم يفكر ولاللحظة واحدة فى التخلى عن تعليم الصغيرين ليس فقط لأنه كان عنيدا فى تحقيق رغباته ولكن أيضا لقناعته بأن التراجع عن تعليم حفيديه تسليم بهزيمة قد يقدر الله الا تقع فى نهاية المطاف. لم تكن أحلامه قد تخلت عنه فكيف يتخلى هو عنها؟»

وحين يرى **أبو جعفر مشهد** حرق الكتب فى واحدة من أقوى الحكايات وأكثرها مأساوية.. لأنها حكاية علاقته بالرحمن الذى أيقن من هذه اللحظة أنه أوصد دونه بابه

«فى تلك الليلة، قال لزوجته» سأموت عاريا ووحيدا لأن الله ليس له وجود » ومات. وتتساءل سليمة... «هل كان هذا أجله حقا أم أن حرق الكتب هو الذى قتله».

وهناك حكاية **الملك المهلهل بن الفياض مع خالد بن الوليد** التى يحكيها **أبو ابراهيم** المنشد العربى الممنوع من الغناء بلغته.. ولكنه يغنى فى فرح إبنته «**مريمة**» و«**حسن**» «يستحضر للجمع نصرا مبينا فى الخيال يبقى حيا فى ذاكرة المهزومين فى الواقع.

إنها أيضا رواية للحنين.

ورواية للترويض والاخضاع كنغمة تحتية هادئة إذ يحارب **حسن** طيلة الوقت ليبعد عن أسرته الأخطار فى مواجهة **سعد** زوج **سليمة** الذى أخذ يستقبل الثوار سرا فى البيت أو أشقاء «مريمة» الذين قضوا مدة العقوبة وخرجوا..

ورواية أغنياء **بالنسبة** من العرب الذين رأوا أنه من صالح الدولة مراعاة العرب والابقاء عليهم.

سأل حسن وقد بدا له الأمر أقرب الى التمنى

– وهل هذا ممكن؟

– ممكن جدا والمشكلة الوحيدة فى أولئك الذين يسمون أنفسهم بالمجاهدين..»

كذلك هى رواية لتشكل «مريمة» كقائدة لأهلها تحمل الفخر بولادة البنت بعد ذلك منشروعا.. وإن كان هذا كله لايسحب من المطبخ بالنسبة لعالم المرأة مكانته كموقع للسلطة والتسلط.

ولكن زمن الاحتلال هو زمن الاحتلال».. بهذه الجملة المفتاح يقفز المتلقى من الماضى الى المضارع من غرناطة» الى فلسطين التى تقع مأساتها فى زمن الكتابة والتى عرفت بدورها «الهجرة الجماعية للأشراف وعليه القوم والأغنياء.. **فلسطين التى لابد أن أبناء الانتفاضة فيها هم الذين شكلوا الخلفية فى وعى الكاتبة لصياغة هذا المشهد..**

«ساعتها تعالت صيحات الأولاد الذين اعتلوا الأسوار والابراج يعلمون الناس بأن حملة من الفرسان القشتاليين تقترب من الأبواب . ساد التوتر وانهمك كل فيما يراه ضروريا من عمل ، البعض يقوى المتاريس والبعض يعد سلاحه ، والبعض كنعيم يصعد الأسوار محملا بالحجارة والشتائم لكي يلقيها جميعا على رءوس أولاد الحرام الذين يريدون اقتحام الحى..»

ثم «**انهمرت عليهم الحجارة من أعلى الجبل.. سيل من الأحجار على رءوسهم...»**

ومما يؤكد مشروعية القراءة فى الزمن المضارع هذا التعارض الحاد بين الأفكار الجديدة خاصة عن المرأة وفى أوساط النساء ، والعلاقات الجديدة التى ينسجها بعض رجال الدين الكاثوليك وبين واقع غرناطة التى تسقط بعد إنهيار ملوك الطوائف وتحلل دولهم.

بين اللغة السياقية للحكى واللغة الشعرية روابط عميقة تنسجها نزعة أنثوية لتمهد العالم لولادة لغة أشد تكثيفا حين يتعلق الأمر بالقضايا الكونية حيث نجد نوعا من الانتشاء الذى يولده الايمان بقضيه عظيمة وتكريس المرء نفسه لها.. هو نفسه تكريس الأم نفسها لوليدها.. «**كأنما تجمعت الحياة بتلالها وأنهارها وسمائها وشمس النهار ونجوم الليل والبدر فى العالى، تجمعت وتركزت هنا فى إلتصاق الفم الصغير بحلمة الثدى الذى يضم ويحنو ويطعم مليها..»**

وقالت مريمة:« لانرحل . الله أعلم بما فى القلوب. والقلب لايسكن الا جسده .أعرف نفس مريمة وهذه إبنتى رقية فهل يغير من الأمر كثيرا أن يحملنى حكام البلد ورقةتشهد أن إسمى ماريا وأن أسمها أنا لن أرحل لأن اللسان لاينكر لغته ولا الوجه ملامحه»..

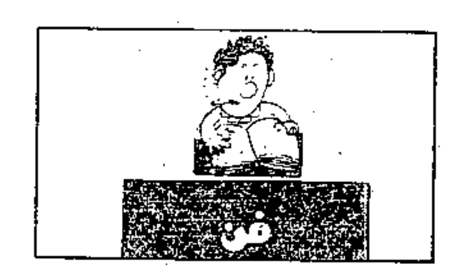
وعن الحب « يجمع البدن والروح فيه يحتشدفاذاما لاح شاطئ الوصول انطلقت نوارس البحر تطرز الفضا بأبيضها تهلل...»

ثمة موضوعان فرعيان أحدهما موضوع الغابة والآخر المتاهة ولكل منهما تقنيته ولغته وكثافته الداخلية التى تحتاج لدرس مستقل للمفردات الجمالية.

بقيت عدة ملاحظات: الأولى حول الواقع التاريخى لهذه الفترة والذى شهد عمليات اضطهاد واسعة لليهود واخراجهم من أسبانيا دون أى إشارة فى الرواية لذلك، ولعل مأزق الكاتبة هنا يعود لانطلاقها المبدئى من فكرة تقول إن أسبانيا هى فردوس العرب أو أرضهم المفقودة وهو ماينفى.. حقيقة الاحتلال العربى لأسبانيا.

كذلك فان غياب أى حكى عن الشروط المسبقة لولادة العالم الجديد واكتشاف أمريكا عبر خرائط الرحالة العرب والتى تمثلت فى أنهيار طرق التجارة القديمة وتدمير الأساس الاقتصادي للوجود العربى فى أسبانيا – مثل هذا الغياب جعل الانهيار العربى يحلق فى السديم ويتسم بروح قدرية غير مفهومة

كذلك استخدمت الكاتبة بعض مفردات البلاغة القديمة: التى أكل عليها الزمن وشرب كما يقولون ودون أن تكون جزءا من سياق ساخر من قبيل «**السن الضحوك» والقد المياد أو«وراح يركض منفلتا كأنما «قدمن لهب..» وهى جميعا ملاحظات لاتقلل من أهمية الرواية وجمالها وتماسكها.**



فيلم كشف المستور لعاطف الطيب

سينما افتعال الجنس واستغلال السياسة!

أحمد يوسف



من الصعب عليك أن تتخيل، ولو بقدر قليل من اليقين، ماكان يدور فى خلد صناع فيلم «**كشف المستور**» عندما كان مجرد فكرة جنينية بسيطة، لكن من الأصعب أن تعرف كيف أصبح هذا الجنين ولبدا خرج فى النهاية الى النور، ليصرخ معلنا عن «**كشف المستور**».

أحياناقد تكون البداية الأولى عند صناع السينما هى مثل ذلك العنوان المثير للفيلم، الذى يكاد أن يتقفز قفزا إلى وجدان المتفرج وعقله، فيثير خياله ويأخذه فى جرأة إلى أرض لم يجسر أحد على ارتيادها من قبل، لكن الجرأة تكون فى بعض الأحيان أقرب إلى شجاعة الإقدام والاقتحام، أو تتحول فى أحيان أخرى إلى الادعاء الزائف بالمواجهة، وبين هذين النوعين من «**الجرأة**» تسير على وتر مشدود سلسلة طويلة من الأفلام المصرية المعاصرة، التى تزج كل موضوعاتها بالسياسة فى «**كوكتيل**» فريد، وتبرع مثل لاعبى السيرك المحترفين فى إثارة الإعجاب على مهارة التوازن، وإن كان الأمر كله لايعدو قليلا من الجسارة، وكثيرا من الشطارة.

تأمل بعض أفلام المخرج عاطف الطيب الأخيرة تجدها فى الأغلب تدور فى تلك الحلبة، وهو الذى انطلق فى بداياته الأولى يبحث عن الخيوط الميلودرامية فى نسيج الواقع، بحثا بدا للوهلة الأولى وكأنه محاولة فنية من نوع خاص لإلقاء الضوء المبهر على تناقضات الحياة الصارخة فى سياق سياسى واجتماعى مضطرب، لكن بحثه اليوم ينتهى الى نسيج من الميلودراما الدموية الصارخة، بدءا من عناوين الأفلام مثل «**هتك عرض**» و«**إنذار بالطاعة**» و«**ليلة حمراء**» و«**كشف المستور**»، ومرورا بالأسلوب الذى يتعمد فى تناوله التستر وراء الجرأة على اقتحام المناطق المحظورة من حياتنا، وانتهاء بالمضمون الذى يسفر عن استغلال هذه الموضوعات لصنع أفلام تجارية تكاد تتخم وجدان المشاهد بكمية هائلة من التوابل السينمائية اللاذعة.

هاهي السياسة- إذن- قد أصبحت بعضا من بضاعة السينما التجارية، ولا تتعجب كثيرا أن تحتشد حتى أفلام المقاولات الرديئة الرخيصة بهذه البضاعة، بل لعلك أصبحت تدرك جيدا لعبة «الكباريهات» السياسية من النوع الردئ التى تنصبها اليوم أكثر المسرحيات ابتذالا، فقد أدرك صناع هذه وتلك أن «الوجع» أصبح أكثر مما يحتمله بشر، وأن حتى أكثر الناس لامبالاة بالوطن، والذين قد يذهبون للمسرح أو السينما من أجل الترفيه الخالص، قد ناءت أرواحهم بأثقال هموم التناقضات المعيشية التى تعج بها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت «الافيهات» السياسية المغرقة فى سخريتها ومرارتها هى الوسيلة، لكن ماأخطرها أيضا عندما تتحول إلى غاية!

وذلك هو السؤال الذى يجب أن نطرحه منذ البداية أمام صناع تلك السينما، الذين يزعمون لأنفسهم أنهم يصنعون لنا أفلاما سياسية جادة، إذا ماكانت السياسة عندهم وسيلة أم غاية، أو بالأحرى إذا ماكان العمل الفنى يجعلنا أقرب إلى فهم الواقع أم أن السياسة تحولت الى موضوع يستغلونه لصنع فيلم تجارى، أو إن شئت الدقة حول فيلم **«كشف المستور»** إذا ماكان الفيلم قد نجح حقا فى **«كشف المستور»**؟

بين الحقيقة والخيال المريض

لعل من الأفضل أن نسأل أولا ماهو ذلك **«المستور»** الذى كشف عنه الفيلم، من خلال «قصة وسيناريو وحوار» وحيد حامد صاحب الرصيد الاعلامى الضخم فى هذا المجال من الأعمال الفنية «السياسية»، ولن تضيع وقتا طويلا حتى يكشف لك الفيلم مع مشاهده الأولى أن **«المستور»** هو أن جهازا سياسيا مصريا يستخدم العاهرات لمهمات سرية خاصة، وبذكائه المعهود يطلق وحيدحامد اسم **«الشركة»** على هذا الجهاز، (ولتصرف النظر عما يوحى لك به ذلك من التشابه بين الاسم الحركى للجهاز المصرى مع اسم «الموساد» أو «المؤسسة»، وإن كان السباق كله يدفعك دفعا الى أن تعرف ماهى تلك الشركة، لكنه يستدعى إلى الذهن أيضا العديد من الكتب الرخيصة التى تناولت ذلك الجانب المثير من العمل السرى، ودار أغلبها حول نسج الحكايات التى تختلط فيها الحقيقة التاريخية بشطحات الخيال المريض،



لكنها جميعا كانت تهدف إلى إلصاق أبشع التهم وأكثرها تلويثا للنظام الذى يتبنى مثل هذه الأجهزة السرية.

ماهو الجديد إذن فى فيلم **«كشف المستور»**، وقد قامت تلك الكتب الرخيصة بدورها، حتى أنها تعمدت أن تحتشد بالحروف الأولى للعديد من الاسماء، فلم تعد أسماء أصحابها أمام القارئ سترا مستورا سواء بالحقيقة أو الضلال؟ الجديد هو أن الفيلم من بطولة النجمة نبيلة عبيد، التى أصبحت عبر ثلاثة عقود تجد نفسها دائما فى تجسيد تلك الصورة السينمائية المصرية لرابعة العدوية، وبعيدا عن التحقيق التاريخى حول صدق معلومات السينما المصرية عن **«شهيدة العشق الإلهى»**، إلا انها أضحت هى النموذج المثالى لصنع فيلم مصرى تجارى يقترب من المعادلة التى وضعها **«سيسيل دى ميل»** للفيلم الهوليودى الناجح، الذى يتألف من تسع **«بكرات»** من الجنس والاغراء، و**«بكرة»** من الكتاب المقدس! وهكذا تبلورت صورة النجمة **نبيلة عبيد**، لافرق بين أن تنتهى البطلة فى أفلامها الى قاع المجتمع أو صفوته، أو أن تعمل خادمة أو تحترف الصحافة، لكنها دائما تجمع بين الأنوثة الطاغية التى يشتهيها الآخرون فى شبق مجنون، والترفع المصطنع الذى لايخلو من رغبة فى إذكاء غرائز العشاق- والجمهور أيضا بالطبع- فيحارون فى تفسير صدها الممزوج بالدلال، لكنها فى النهاية لابد أن تبدى التمنع المتعالى بعد «توبتها» حتى لوسارت من أجل ذلك فى طريق الشوك والآلام.

طبع ذلك القناع من النجومية أداء نبيلة عبيد بنوع واحد من الأداء، الذى حقق لها الجماهيرية، فأسبغت على نفسها لقب **«نجمة مصر الأولى»**، وإن تراجعت عن هذا اللقب فى الآونة الأخيرة بعد تراجع جماهيريتها فى أفلام كررت فيها نفسها حتى أصابت الجمهور بالكثير من الفتور، ومن الغريب أنها فى «كشف المستور» لم تضف جديدا على الاطلاق فى أدائها التمثيلى يجعلها تستحق مايسمى بجائزة لجنة التحكيم الخاصة، فى المهرجان الذى يقيمه موظفو وزارة الثقافة الكبار لأنفسهم، كنوع من احياء الذكرى السنويه للسينما المصرية، لكن لجنة التحكيم **«الخاصة جدا»** رأت فى دور نبيلة عبيد علامة لاتمحى من تاريخ التمثيل فى مصر، لتجسيدها تلك الشخصية المقهورة **«سياسيا»**، وعندما صعدت النجمة على خشبة المسرح، انهمرت الدموع من عينيها مدرارا، فبدت وكأنها الرد المصرى على تهدج صوت **سبيلبيرج** وهويستلم **«أوسكاراته»** عن فيلمه الصهيونى **«قائمة شندلر»**، مذكرا إيانا بالدرس التاريخى المقرر فى كل المناهج الصهيونية، عن اسطورة **«الهولوكوست»** الزائفة والتعذيب الجماعى لليهود على أيدى النازيين!

الجنس، والمزيد من الجنس!

صنع **سبيلبيرج** فيلما صهيونيا يدافع عن اليهود بكل مايملك من أسانيد التاريخ وضلال التحريف المتعمد وحرفية السينما «الهوليوودية، بينما اهتم **«كشف المستور»** بالدفاع عن بطلته وحدها، التى تنال الكثير من التعذيب على أيدى الجلادين القائمين على أمور «الشركة»، فهم لايتركونها تعيش حياتها مع زوجها الطبيب الشهير ماهر عبد الله (حسن كامى)، الذى هجر زوجته وأبناءه من أجلها، لكنها كانت تخفى عنه قصة عملها فى الماضى مع ذلك الجهاز السرى، عاهرة محترفة تجتذب الضحايا الى الفخ المنصوب فى غرف النوم المغلقة، حيث تستطيع أن تصل الى أسرارهم، ويتم تصويرهم فى أفلام يمكن ابتزازهم بها، كما يمكن تقديمها للمشاهدين أيضا لتحقيق المزيد من **«الفرجة»**!

لكنها هى ذاتها تصبح ضحية للابتزاز

بعد **«توبتها»** ، وهـــى **سلوى شاهين** (ولتلاحظ أن معظم الاسماء في الفيلم تأتى في صيغة ثنائية، ربما ابعانا في اقناعك بأنها حقيقة تاريخية لاشك فيها) تقف في وجه رئيس الجهاز الجديد **محسن بك (فاروق الفيشاوي)** لترفض الاستسلام رفضا قاطعا، ولأنها تريد المواجهة بلا حدود تقرر أن تنفصل عن زوجها الطبيب، بعد أن تعترف له بالحقيقة، حتى لايلوثه ماقد يتناثر من أوحال خلال معركتها، لكنها في ليلة طلاقها لاتنسى- على طريقة **«زوربا»**(!) أن تعيش الحياة حتى الثمالة، فتمنح نفسها، وللمتفرجين، رقصة من النشوة الخالصة، ومشهدا ساخنا من مشاهد الفراش، بعد أن تخلع ملابسها قطعة وراء قطعة!

لايجد فيلمنا **«السياسى»**، إذن مايكشف عنه من سلبيات في واقعنا المتردى المتداعي الا تلك الضحية البريئة التي يريدون لها أن تعود للدعارة، لكنه لايفوت الفرصة أبدا لكي يعرض لنا الجوانب السرية من حياتها الجنسية قبل **«توبتها»** وبعدها(!)، كما لايجد وسيلة لكي يبحث عنها أفراد الشركة في بداية الفيلم الا وهي تجلس نصف عارية أمام حمام السباحة لكي تتلصص الكاميرا لتمسح كل بوصة من جسدها، كما أنه لايمل من تكرار **«إفيه»** مبتذل واحد يدور حول اضفاء صفات الوظيفة على المهمات الداعرة التي تقوم بها العاهرات. تلك هي **«الرؤية السياسية»** النقدية الزائفة التي يتسمح بها **«كشف المستور»** لكي يقدم للمتفرج وجبه ملتهبة من التوابل السينمائية الرخيصة، بالصوت والصورة!

وحتى لايتصور البعض- وعلى رأسهم صناع الفيلم- أن موقفنا من الفيلم يقف على أرض أيديولوجية (وان لم تكن تلك **تهمة بأية حال!**)، مما يجعلنا نرفض مسبقا أن توصم مرحلة بعينها بالسلبية، فإننا نؤكد على أننا نفهم أن الفيلم قد طال بإدانته الماضي والحاضر معا، مما يجعله يوحي للوهلة الأولى بالجرأة، لكننا من جانب آخر نرى أن اختيار هذا النوع من الإدانة ليس الا استغلالا تجاريا خالصا لموضوع «شبه سياسى» يصلح أن تكون بطلته **«النجمة» نبيلة عبيد**. فالواقع يفيض بسلبيات سياسية أكثر عمقا وفداحة، لكنها لاتصلح بالطبع لكي تصبح موضوعا لفيلم مثير، على طريقة السينما المصرية التجارية، بل إن هذا القصور الخطير في الرؤية السياسية المزعومة قد وضع الفيلم كله في مأزق لانه بدا على المستوي الفني وتلك هي الصدمة الحقيقية لجمهور وحيد حامد **وعاطف الطيب**- أشبه بأعمال المبتدئين والهواة: فالفيلم ينتهي مع ذلك المشهد الأول الذي تقف فيه البطلة لبرهة قصيرة حائرة أمام طلب رئيس **«الشركة»** عودتها لنشاطها «الوطني»، لكنها تطلب مهلة بضعة أيام لكي تتخذ القرار، وهي المهلة التي تستغرق الزمن الأكبر من الفيلم: لا يشغل سلوى شاهين فيها الا أن تبحث عن طلعت الحلواني، رئيس الشركة القديم الذي وعدها بالتخلص من الافلام والوثائق التي تسجل تورطها المشين معهم، فإذا بها وجها لوجه أمام الماضي يطاردها بلاهوادة.

تنويعات من الابتذال

إن كان صناع فيلم **«كشف المستور»** يملكون حقا رؤية سياسية ناضجة، لأصبحت رحلة البحث عن ذلك الرجل الغامض هي الطريق لكي يشعر المتفرج أن أزمة البطلة هي أزمة مجتمع بأسره، لكنها كلما مضت في رحلتها بدا أن الدراما تزداد ضيقا وضحالة وضعفا. فذلك البناء الدرامي الذي يقوم على اكتشاف أجزاء الصورة واحدا بعد الآخر حتى تكتمل في النهاية، بدا في **«كشف المستور»** أقرب الى أسلوب **«النمر»** المتتابعة دون أن يقود أحدها للآخر طبقا لضرورة درامية، حتى أنه يمكنك أن تحذف منها أو تعيد ترتيب ماشئت، لكن الأهم هو أن **«الواقع»** كما يراه صناع الفيلم يتجسد في شخصيات النساء زميلات الماضي، اللاتي تبحث عندهن البطلة عن مكان **طلعت الحلواني**، وانت لاترى فيهن أبدا أية أثار لمأساة يريد الفيلم أن يجعلها موضوع نقده السياسي، بل على العكس تصبحن مادة جديدة لجرعة أخرى من التوابل السينمائية، التي تبالغ في السوقية أو الانفعال.

تسعى البطلة للقاء **نجوى شفيق (شويكار)**، فاذا بها عاهرة كهلة رخيصة تعيش على ذكرى أيام الماضي «الجميل»، ترتاد النوادي الراقية لكي تدخل في «وصلة ردح» مع أعضائها البارزين، لأنهم يدركون في قرارة أنفسهم أنهم مثلها يمارسون دعارة من نوع آخر. وهكذا تكسب المرأة معاركها وتصل الى أغراضها بما تملك من موهبة هائلة على الابتذال، والتلفظ بالتلميحات الجنسية البذيئة. لكنها لاتملك للبطلة إلا أن تنصحها باللجوء الى زميلة قديمة أخرى، هي ناهد عصفور **(نجوى فؤاد)**، التي تملك مطعما كان في الماضي مكانا للتنصت على نشاط وأفكار صفوة المجتمع ومثقفيه، فإذا بها امرأة شاذة (!) تطارح البطلة الغرام، وتصارحها بأنها كانت تعشقها في صمت، وتدعوها لتعويض الماضي الذي أضاعته - من أجل العمل الوطني(!)-في أحضان الرجال!! في النهاية تمضي البطلة الى وفاء المغربي **(عايدة عبد العزيز)** التي تدير شبكة للدعوة الى

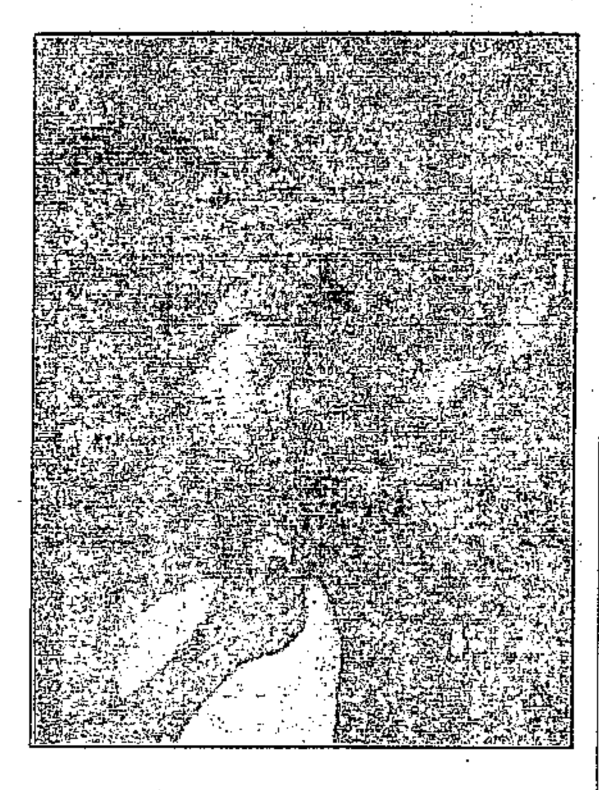


الحجاب والأخذ بظاهر التدين، بينما هي في حقيقة الأمر تعمل مع المتطرفين في الخفاء، لإقامة مايسميه الفيلم **«الدولة الجديدة»**، لكنها تحت ضغط وتهديد البطلة تعطيها عنوان **طلعت الحلواني (يوسف شعبان)**، الذي يصوره الفيلم زير نساء عربيدا، لم يمنعه اعتزال الحياة وفقدان النفوذ من أن يعيش حياة ماجنة مليئة بالمتع والملذات، لكنه ينصح البطلة أن تهرب من المواجهة، لأن الجميع يتفننون ضدها، أو بالأحرى لأنها تقف ضد الجميع.

لكن النصيحة تأتي بعد فوات الأوان، فعندما تكون سلوى شاهين قد قررت الهرب، تجد نفسها محاصرة من كل جانب بهؤلاء الذين رفضت الانصياع لهم، أولئك الذين كشفت بعض أسرارهم، لتصبح في النهاية شهيدة بطلقات الرصاص، ليؤكد لك الفيلم أن حياتها المأساوية ضاعت هباء منثورا، وهو الضياع الذي عبر عنه طلعت الحلواني لها في كلمات تقريرية جوفاء يريد بها الفيلم أن يلخص أفكار السياسية: **«أنا أتغشيت زيك بالضبط... سيطرت علينا أفكار غلط.. كنت مؤمن إن كل حاجة بنعملها في سبيل الوطن. لا أنا كنت قواد رخيص ولا انتو كنتوا بنات ليل.. حتى اللي عذبوا الناس في السجون كانوا فاكرين إنهم بيخدموا الوطن»**.

دراما عارية من الواقع!

أي قهر هذا الذي تعانيه كل شخصيات الفيلم- فيما عدا البطلة النجمة- من السلبيات السياسية التي زعم الفيلم أنه يكشف عنها؟ (إنه نفس الخطأ الذي وقع فيه وحيد حامد في **«الارهاب والكباب»** **و«المنسي»** حين بدا القهر عند **«أغلب»** الشخصيات زائفا مصطنعا لايمكنك أن تقتنع بالتوحد معه). بل إن هذه الشخصيات المسطحة ذاتها، بتلك السمات المبتذلة أو المريضة التي طبعها بها الفيلم، تصبح ملائمة تماما لأسلوب «الشركة» في التعامل مع الناس وتوظيفهم لأغراضها، وهم الذين يتوقون- كما يصر الفيلم دائما أن يضع على لسانهم- لهذا النوع من «العمل الوطني»! كما أن ماضي وحاضر هذه الشخصيات، بكل تلك الدعارة النفسية والجسدية التي يمارسونها في حياتهم اليومية، تصبح مبررا لأن تقف وفاء



المغربي إلى جانب **«الدولة الجديدة المزعومة»**!!

هل أراد الفيلم إذن أن يدافع عن الوطن وابنائه، أم أنه- جريا وراء التوابل السينمائية- وقع في وهم صنع فيلم سياسي بينما افتقد الرؤية السياسية الصحيحة فلم يجد في هذا الوطن ماينبغي أن يدافع عنه؟! إنك لاتجد ولو ظلا باهتا للناس العاديين الذين نعيش بينهم ويشكلون الكيان الحقيقي للوطن، لذلك فقد ضاعت- كالعادة- كل الشخصيات- الثانوية التي قد تنجح في أن تصنع الخلفية الواقعية لفيلم سياسي ناضج، بل إن من الغريب أن يتم **«استغلال»** هذه الشخصيات للمزيد من التوابل السينمائية، فيحشر لك الفيلم الممثل الكوميدي علاء ولي الدين في دور عامل الفندق، الذي لايترفع عن **«البحلقة»** في درس كاريكاتوري في أجساد النساء نصف العاريات، لكن البطلة- نصف العارية- تطمئنه بأن حالته سوف تهدأ وتستقر بعد أيام عندما تتعود عيناه على مرآهن!

تلك هي الدراما العارية عن أي انتماء حقيقي للواقع أو السياسة، دارت في فلك البطلة التقليدية عند نبيلة عبيد، لكنها تتمسح بالنقد السياسي في تلك **«الثنائية اللفظية»** - على طريقة **«الراقصة والسياسي»** الذي يبدو وكأنه كان تمرينا لوحيد حامد ليكتب فيما بعد **«كشف المستور»** لنفس البطلة- وهي الثنائية التي تجسد مناظرة مبتذلة بين السياسة والدعارة، الوظيفة والعهر.

لاتبحث إذن في مثل هذا البناء الدرامي الهش عن تجسيد سينمائي ناضج، فكل مايملك عاطف الطيب مخرجا أن يقوم على تنفيذ المشاهد بشكل مدرسي، دون أن يكون لكل مشهد علاقة تنبئ عن ادراك وحدة الاسلوب بين المشاهد المتتابعة، لذلك تلاحقت على الشاشة مشاهد متكررة للمطاردة بالسيارات، ومشاهد الفراش، ومشاهد الحوار المكرر، ومع كل مشهد تسمع الموسيقى النمطية المصاحبة، وأحيانا أغنيات تأتي من بين ضجيج الشارع، الذي دارت مشاهد عديدة في انحائه، لكنه كان غائبا تماما عن الأحداث، في فيلم يزعم أنه يحاول «كشف المستور»، وأن كان المستور الذي لابد أن ينكشف حقا هو حال السينما المصرية التي يبدو أنه لم يعد يكفيها مايلقيه عليها نظام «نجوم التمثيل» فأضافت «نجوما» جددا في السيناريو والاخراج، باتوا يمارسون نجوميتهم في كل لحظة، يتحدثون عن كل شئ فيتصورون- أو يصورون- أنهم يملكون الحقيقة، ويصنعون أفلاما تجارية فلا نملك أن ننتقدهم، **لأنهم**- ككل النجوم - أصبحوا فوق النقد، أو لأنهم يتوهمون أنهم يلقموننا حجرا إذ يزعمون أنهم يصنعون أفلاما سياسية، ويؤكدون لك أنهم لايقدمونها إلا من أجل **«خدمة الوطن»**!

العيد للإعلاميين وكذلك المدينة؟

ماجدة موريس

فى مناسبة عيد الاعلاميين العاشر... أفتتح الرئيس مبارك «**مدينة الانتاج الاعلامى**» **الجديدة** التى خطط لها وزير الاعلام **صفوت الشريف** كما خطط أيضا للعيد. وهى مدينة عملاقة مقامة على مساحة مليونى متر مربع، وتضم ١٤ استديو موزعة بين مناطق تعبر عن البيئات الاكثر استخداما فى التصوير التليفزيونى، فهناك منطقة للحياة الريفية، والتاريخية، والبدوية، والمعاصرة، وغيرها.. بالاضافة طبعا لكل مستلزمات جيش العاملين الذى من المفترض أن ينهض بالعمل فى المدينة.

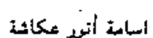
وعلى غرار الافتتاحات السينمائية المهرجانية، فقد شاهد رئيس الجمهورية أفتتاحا يضم مشاهد حية من بعض الاعمال التليفزيونية التى بدأ العمل بها فى المدينة، ولأول مرة نرى نحن المشاهدين القاعدين فى البيوت التليفزيون يتحول الى مسرح فى خلاء المدينة الفسيح، وحيث أدى «**سيد زيان**» مشهدا لمسلسل يقوم فيه بدور العمدة، فجاء راكبا حماره ورافعا الشمسية ووراءه جيش الفلاحين اياه وبينهم فلاحة شابة مليحة نالت نظرة جانبية خاصة منه. وفى مشهد آخر رأى الرئيس، ورأينا معه فى البيوت، فرسان مسلسل تاريخى يحضرون بخيولهم، ويلقى كل واحد منهم «مكلمة» صغيرة أمام الرئيس باعتباره السلطان **(قطز) أو (بيبرس) أو «هولاكو»** المرعب.

لكن أغرب ماحدث فى هذا المشهد هو الدور الذى قام به مخرج المسلسل الذى عز عليه على مايبدو أن يتوارى خلف ابطاله وهو المخرج السينمائى المخضرم، فكان أن انطلق بلاهوادة أو رحمة أمام الرئيس، وبمساعدة ميكرفون أستعد به، للحديث عن حلمه القديم الذى تحقق بعد ٧٠ عاما كاملة بأنشاء هذه المدينة للسينما! ومن الطريف أن صاحبنا وهو يغالط الاعلاميين ووزيرهم- عينى عينك- ويسمى مدينة الانتاج «مدينة السينما» لم يرتبك لحظة واحدة وهو يخرج من امنيته السينمائية الغالية ليدخل فى مسلسله التليفزيونى فيقدم ابطاله واحدا واحدا وكأنه فى ملعب كرة. فهذا «فلان» الذى يلعب دور «قطز» الذى فعل كذا وكذا. وهذا علان وكأنه رئيس فريق للسيرك وليس مخرجا له تاريخ فى السينما أو كان. غير أن مخرجا أقل منه خضرمة، وأن كان تليفزيونيا عريقا، وازن الامور وقرر أن يستقبل الرئيس فى موقع تصوير فيلم **(ناصر ٥٦)** الذى يخرجه بدون تقديم «**عينة درامية**، وأنما قدم له فريق العمل ببساطة، ولم يفضب أحد منه، وأظن أن الرئيس قد أسعده هذا فقد كان تجاوبه أكثر مع هذا الاستقبال الطبيعى غير الفولكلورى.

أما نحن، حضرات المشاهدين، فقد ادركنا أن **أحمد عبد العزيز وأحمد ماهر** يعرفون ركوب الخيل جيدا، وكذلك يجيد **سيد زيان** ركوب الحمار ولكننا لم ندرك كثيرا أهمية «مدينة الانتاج الاعلامى» هذه التى وصفوها فى التليفزيون بأنها «**هوليود الشرق**»، إذ أنه من المعروف أن مصر نفسها هى الموصوفة بهذا منذ زمن باعتبارها موطن صناعة السينما الاكثر عراقة فى المنطقة وربما فى الشرق الاوسط وليس الشرق كله بالطبع. ولكن لا أحد أهتم بتفسير هذا أو تفسير أهمية هذا البرنامج الطويل الذى رأينا فيه الوزير يعرف الرئيس على مسالك ودروب المدينة الجديدة ويريه هذه الاحتفالات.

ومن الغريب أن يفلح التليفزيون أو على الاصح، تفلح وزارة الاعلام فى بناء مدينة ضخمة للانتاج الاعلامى، وأن تفشل فى الوقت نفسه فى «الاعلام» عن مشروعها. فوزارة الاعلام لاتعرف جيدا كيف يكون الاعلام عن مدينة الانتاج المخصص للاعلام، ولا تدرك كيف تقدم مشروعها هذا الذى تكلف عشرات الملايين الى الجمهور المستهدف من أنشائه، والى الجمهور المتوقع والى الرأى العام المصرى والعربى والعالمى. وزارة الاعلام التى تنتج عن طريق أجهزتها عشرات الافلام القصيرة والمسلسلات والافلام الطويلة لاتستطيع أن تقدم فيلما جيدا يصور مدينتها وكل خطوات العمل فيها ساعة بساعة، ومرحلة بعد أخرى والامكانيات الهائلة التى تعجز الكلمات المكتوبة فى الصحف عن التعبير عنها لأن اللغة المرئية أو قع الآن. وهذا ليس كلاما نظريا ففى عصر الدش تصبح كل الافكار موجودة ومطروحة، بالمجان.

ولن نتحدث عن مشروع الاعلام عن ذكرى مرور ٥٠ عاما على معركة نورماندى التى اكتسحت قنوات العالم فى أول مايو الماضى، ولكن عن مشروع أقل نجح الاعلام فى تقديمه فى شهر أبريل، حيث أفتتح نفق المانش الجديد بين فرنسا وبريطانيا، ورأينا






صفوت الشريف. — اسامة أنور عكاشة — احمد زكى



لقطة من الفيلم التاريخي «جمال عبد الناصر» تصور في الاستديوهات الجديدة

مظاهر الافتتاح الجميلة المبهرة الدقيقة من القمة حيث لقاء الملكة اليزابيث وميتران الى القاع حيث لقاء العمال والمهندسين من الجانبين واحتفالهم معا بانجازهم الكبير وسط حفاوة شعبية واعلامية، ثم عرضوا الفيلم الذى سجل خطوات العمل لحظة بلحظة، ومرحلة بمرحلة من كل جانب حتى لحظة لقاء الفريقين وكل هذا والارقام تنهال علينا ، والمعلومات تعطى بدقة لنا، والمسئولين فى كل مكان بالمشروع يتحدثون عن اختصاصهم، حتى أحببنا ونحن فى اماكننا البعيدة أن نسافر خصيصا من أجل رؤية هذا المكان وذلك الحدث.

فهل شعر المشاهد المصرى يوما بهذا فى اطار عملية تعريفية بأى مشروع فى بلادنا مهما كانت أهميته؟.

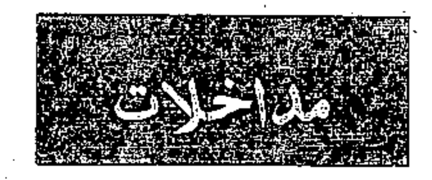
وهل حدث هذا من خلال ماقدموا عن مدينة الانتاج الاعلامى التى تعد بالفعل أول واكبر مدينة للانتاج الفنى المتكامل تقام فى العالم العربى وليس فى مصر وحدها منذ عرف هذا العالم السينما والتليفزيون ، وحيث لم يسبقها إلا استديو مصر ومنشآته عام ١٩٣٤.

أن أحدا من اصحاب المساحات الواسعة على الهواء لم يسع لتقديم تحقيق واحد موثق ومدعم بكل المعلومات حول هذا الحدث. كما أن احدا لم يحاول أن يناقش وضع السينما المصرية والشروط الموضوعة للتصوير السينمائى فى مدينة الانتاج التليفزيونى

حسام الدين مصطفى
مخرج مسلسلات للاستديوهات



الجديدة، وخاصة بعد أن صرح وزير الاعلام بأن المدينة ستفتح للسينما المصرية أبوابها. لقد نجح «الاعلام» بكل جدارة، فى التعتيم على هذا المشروع فبدا اقل من حجمه كثيرا، بل انه بدا وكأنه فقرة من فقرات الاحتفال بعيد الاعلاميين العاشر وليس حدثا فريدا فى حد ذاته له أثار بعيدة المدى، وكأن مدينة الانتاج الاعلامى هذا لاتخص احدا غير التليفزيون ، وليس الاعلاميين كلهم، فهم الذين يتصدرون مقدمة الصورة فى احتفالات العيد، وفى لقاء الرئيس، تاركين خلفية الصورة للاذاعيين، وبعض القتافيت لأهل الصحافة «المكرمين» على حد تعبير أحدهم فى جريدة أخبار اليوم. وربما لهذا السبب جاء الاحتفال بانتتاح مدينة الانتاج الاعلامى قاصرا على التليفزيون وحبايبهم، ولم ينسوا دعوة الفنانين من أهل السينما من باب التسيه والتنزيه. فاذا قبل هؤلاء العمل فى مسلسلات التليفزيون فى جو المدينة الجديدة المنعش كان بها.. واذا رفضوا.. فليجلسوا بجانب ستديوهات السينما المغلقة.. باكين على الأطلال..



استقلال اريتريا حق.. وتفكك أثيوبيا من طبائع الاستبداد

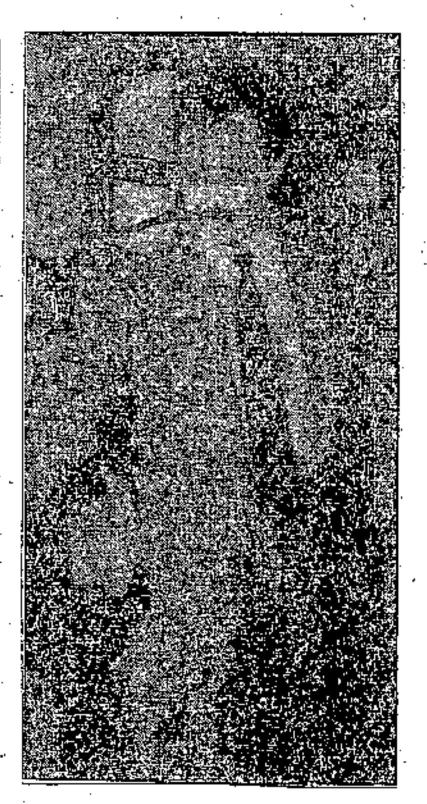
حلمى شعراوى

أدهشنى أن ينشر الدكتور **سمير أمين** مقاله (عدد اليسار- يونيو ١٩٩٤) ليطرح تفسيرا جديدا لمعنى» استقلال اريتريا، وتساؤله عن المصلحة» من وراء ذلك ولا أخفى أنه أدهشنى أيضا أن تنشر مجلة اليسار مقال **سمير أمين** دون تعليق!

أما عن تساؤلات **سمير أمين** فقد أثرت عليه فى صياغتها تحليقاته النظرية حول **«العولمة»** والتى أرى أنها تذهب به أحيانا بعيدا عن خصوصيات المجتمعات وحركتها الذاتية. كما أثر عليه أحيانا أخرى نقص المعلومات التاريخية الضرورية . وتعتبر حالة اريتريا فى معالجة سمير أمين مثالا لذلك.

أولا: -فأريتريا ليست مجرد «إثنية» أى عرقية طورت نخبتها «خطابا انفصاليا» بعد فشل مشروع النخبة فى الإطار الاثيوبى الاستقلالى، كما أنها ليست حدثا قريبا من أحداث التدخل الامبريالى فى اتجاه تفتيت الوحدات الكبيرة حتى بين «حلفاء الامبريالية المحترمين. وقد تعلمنا أن الكولونيالية كانت وراء ترحيد تكوينات متعددة الاثنية (نيجيريا مثلا) من أجل المواد الخام.. السوق الخ وتفتت وحدات قومية (العرب مثلا..) لنفس السبب. وهذه القوى الكولونيالية ثم الامبريالية هى التى ساندت اثيوبيا فى ضم الأراضى الصومالية ضمن مجموعة اعراق متنافرة لضرب «وحدة قومية» فى الصومال رغم كل الاعتبار الثقافى والسياسى للوحدة الصومالية... **ورغم أننا لانستطيع الزعم بأنه تتوفر لاريتريا وحدة** اثنية أو قومية كاملة **إلا أننا نعرف أنها تتكون من أكثر من عشر مجموعات بشرية ضمتها «عملية سياسية» واحدة لأكثر من قرن من الزمان احتكت خلاله باكثر من نمط سياسى، وتفاعل على أرضها أكثر من نمط تنمرى تأدى الى تبلور مطلب موحد لهذه الجماعة البشرية باسم حق تقرير المصير «للشعب الاريترى»**. ومثلما اسقطت الشعوب العربية حق الهيمنة للخليفة العثمانى لتبرز «وحدة القومية العربية» على مدى السنين خلال هذا القرن رغم ماصحب هذا الاسقاط من مناورات استعمارية ، فقد برزت على الصعيد الاريترى وحدة وعى سياسى ناضج أنجز نماذج الاحزاب السياسية الحديثة منذ مطلع الأربعينيات وراح يصيغ قضية حق تقرير المصير بكافة أشكال العمل السياسى الحديث وطنيا وإقليميا ودوليا ، فى الوقت الذى أدت سيادة نمط الانتاج الاقطاعى الذى حافظت عليه الأمبريالية لأسباب أقليمية الى حرمان الشعب الأثيوبى فى ظل استبداد أمراء **«التيجرى» ثم «الأمهر» ثم «التيجرى»** من أية عملية سياسية تقليدية أو حديثة حتى هذه اللحظة.

وقد تحالف هذا الاستبداد التاريخى مع كل أشكال الكولونياليه الرومانية والبريطانية ثم الامبريالية الامريكية ثم المعسكر الاشتراكى ليحجز حق الحياة المحترمة عن شعوب اثيوبيا. فكان أن خرج **الشعب الاريترى عن هذا الإطار لظروف خاصة فى حركة التطورات العالمية لشق طريق البرلمانية، ثم التنظيم السياسى، ثم الكفاح المسلح**. لم تحكمه خلال ذلك عوامل الاثنية المعوقه رغم طبيعة تكوينه الاثنى، ولاشوفينية قومية ضيقة مثل غيره وإنما تطلع مبكرا لثورات **مصر والجزائر والصين وكوريا**، وأن اتهم فى تنظيمه «الجبهوى الوطنى» بالعروبية وفى تنظيمه «الجبهوى الشعبى» بالماويه فقد حماه ذلك فى النهاية وعلى مدى ثلاثين عاما على الأقل من أى استسلام أمام عنف الامبراطور والقاعدة الامريكية ، وعنف **منجستو** وترسانته السوفيتية، وطوال ذلك لم يتعرض للتفتيت الاثنى، ولم يرفع شعارا إثنيا، ولم يسد شعار العروبية أو الاسلامية إلا فى



افورقي

بعض اجنحة الثورة الهزيلة أو في الاعلام الغربي نفسه ضد الحركة فترة أو لجذبها نحو الغرب فترة أخرى. فاذا كانت كل هذه الاعتبارات لاتبنى تسليما بحق تقرير المصير للشعب الارتري تمسكا بوحدة نظام استبدادي متخلف، تابع طوال الوقت للغرب أو الشرق، فانه لايسعنى الا أن أطلب من **سمير أمين** مراجعة معاييره هو، وليس التحفظ على نمط استقلال أريتريا ونتائجه.

والحديث يطول عن طبيعة النخب التي سادت أثيوبيا من مملكة أكسيوم الى مملكة **الشوا أو الامهرا وقهرهما المؤكد للأوروميين والهرريين والصوماليين والعفر**، ذلك القهر الذي دفع بهذه الممالك كما أشرت لانماط من التبعية للهيمنة العالمية متعددة الوجوه بينما قطع بينهم وبين أي تحالفات حقيقية على المستوى الافريقي أو الصيني .. ومن ثم لم تتحقق لهم استقلالية النبلاء ولاتحررية الفقراء.. فكان من حق الشعب الارتري ، وقد نفذ من حسن حظه الى البحر والعالم أن **يستفيد من بعض** الظواهر العالمية، سواء ارهاصات التحرر الوطني من حوله أو تظاهرات «الاستقلال السياسي» على المستوى الامبريالي الدولي. ومثل هذه الخطوات التي قطعها الشعب الارتري هي التي ساعدته في صياغة ثقافية جديدة لهويته، تدفعه الآن لإدراك صحيح لطبيعة ظروفه ووضعه وسط شعوب القرن الإفريقي، ولو توفر له استثمار حقيقي للروح الديمقراطية التي قامت على أساسها معظم تنظيماته السياسية والثورية من قبل ولم يحاصر نفسه باعادة إنتاج الاستبداد ، فإنه قد يدفع اثيوبيا والصومال الى تقدم أكثر أصالة إقليميا وقاريا وهذا هو المكسب الحقيقي.

ثانيا:- بقيت بعض ملاحظات سريعة في باب المعلومات التي تعامل معها د. **سمير أمين**، وهي قابلة لنقاش موسع يفيد في الاستنتاج الصحيح:

١- **لم يؤيد الاتحاد السوفيتي الارتريين في أي وقت تقريبا** سواء فترة الامبراطور والنفوذ الامريكي اتساقا مع موقف مصر المتحفظ أو فترة **منجستو** وطبيعتها الانتهازية. واتهام السوفيت للثوريين الارتريين بالمارية! وحين حاول فرض تفاوضهم مع منجستو في المانيا الشرقية وموسكو سرعان ماانحاز للعسكرية الاثيوبية المستبدة رغم تحفظ كوبا.

٢-**لم تنفذ اسرائيل إلى الثورة**

سمير أمين

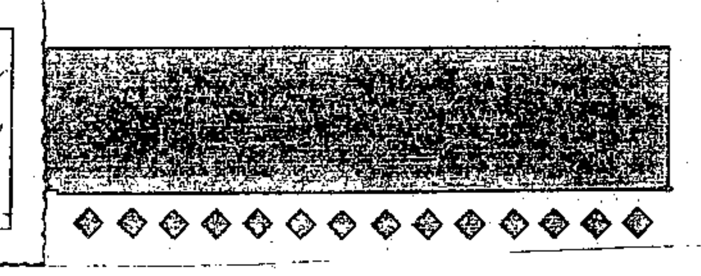




منجستو

الارترية في أية لحظة قبل الفترة الانتقالية للأستقلال الكامل مؤخرا وذلك لتجذر وطني أصيل في جبهة التحرير وميراثها بالطبع في الجبهة الشعبية. كما مضت قيادة أسياسي الى أوربا وأمريكا وهي في أصعب الظروف في الثمانينات دون أية رغبة أكيدة عند الأمريكان خاصة فترة الريجانية للتحول عن كسب أديس أبابا الموحدة أو اسقاطها لكن الجدير بنا هنا أن نحلل دور مايسمى بالمنظمات غير الحكومية في الأدوار الخفية!

يبقى اتفاقي مع **سمير أمين** في أن النزوع الاستبدادي للدولة الامبراطورية «**هيلاسلاسي**» أو العسكرية (**منجستو**)- بل وحتى الحكم السائد الآن والاجنحة المستبدة التي تقف من خلف هذه النظم رغم وجود طرح مستنير ومتقدم طول الوقت في اديس أبابا - هو الذي يقضي على الامبراطورية وليست فقط بسبب المؤامرة الامبريالية!.



بناء الروح والعقل

اعتادت وسائل الاعلام أن تطالعنا بآخر ما أفسدته يد التخريب والأرهاب.

والبعض يقول أن أزمة الاسكان والمناطق العشوائية تفرخ الارهاب. والبعض يقول أن البطالة هي التي أفرزت هذه الفئة الضالة. والبعض الآخر يقول أن الصعيد هو الذى يصدر الإرهاب لما يعانيه من تخلف وفقر وقلة المرافق والخدمات وامتدت أصابع الاتهام الى بعض الدول وبعض الأشخاص. ربما كان كل هذا صحيحا.. لكن العبء الأكبر يقع على عاتق وزارة **التربية والتعليم** تلك الوزارة التى تقوم على بناء روح وعقل الانسان المصرى.

حتى الآن لم تنجح الوزارة فى وضع أسس علمية لذلك البناء وآلياته. وكادرها التعليمى الذى يقوم بهذه المهمة الشاقة. ضعيف. خار مصاب جسديا ونفسيا . يجب ترتيب المناهج التعليمية عن دراسة موضوعية وعلمية وأن ينتشل المدرس من غياهب الفقر والتخلف ونضعه على رأس قائمة الحلول للوضع الراهن لأنه هو الذى سيبنى الانسان والمصرى. ذلك الانسان الذى نطالبه بأن يحلق بركب التقدم والرفاهية.

وهنا يحضرنى حوار دار بين الأديب الروسى **أنطون تشيخوف** وصديقة **مكسيم جوركى** عام ١٩١٤ «لو كان لدى نقود كثيرة لأقمت هنا مصحا للمدرسين ولكنت شيدت مبنى مضيئا جدا بنوافذ كثيرة وأسقف عالية. ولكنت زودته بمكتبة رائعة. وبمختلف الآلات الموسيقية. وبنحل ومزرعة خضروات وبستان فواكة . فالمدرس ياعزيزى بحاجة الى كل شئ. آه لو تعلم مدى حاجتنا إلى المدرس الجيد الذكى المثقف علينا أن نحيطه بظروف خاصة يجب أن نعمل ذلك بأسرع مايكن وإذا كنا ندرك أنه بدون شعب مثقف ثقافة واسعة ستنهار الدولة كالبيت المشيد من طوب لم يحرق جيدا. فالمدرس ينبغى أن يكون فنانا ومصورا. متيما بعملة أما عندنا فهو عامل يدوى شخص قليل الثقافة. يمضى الى تعليم الأولاد بنفس الرغبة التى قد يمضى بها الى المنفى. أنه جائع. مقهور. خائف من أن يفقد كسرة الخبز. بينما ينبغى أن يكون بوسعه الاجابة على كل الأسئلة ينبغى أن يرى فيه الناس قوة جديره بالأهتمام والاحترام. حتى لايجرؤ أحد على الصياح فيه وعلى إذلال كرامته. كما يفعل الجميع لدينا. إن من الحماقة أن تدفع ملاليم لرجل مدعو لتربية الشعب.. أتفهم؟ تربية الشعب. لايجوز أن نسمح بأن يسير هذا الشخص فى الأسمال ويرتعش من البرد فى المدارس المتهدمة وفى الثلاثين من عمره يكون قد أصيب بالتهاب الزور والروماتيزم والسل. عار علينا هذا.. كل هذا كريه إنه امتهان لإنسان يؤدى عملا فى غاية الأهمية. أتدرى عندما أرى المدرس أشعر بالحرج منه بسبب وجله، وبسبب ملابسه الرثة ويخيل إلى أننى أيضا مذنب بصورة ما فى بؤس المدرس».

هذا قاله أنطون تشيخوف عام ١٩١٤ عن المدرس فى روسيا ونحن الآن فى عام ١٩٩٤ فى مصر والمدرس عندنا لم يرق لهذا المستوى.

د. حسين كامل بهاء الدين



عبد المريد عبد الكريم العبادى
قنا

أصل الارهاب

هل حقا الحكومة صادقة النية فى القضاء على الارهاب والجماعات الاسلامية؟ أنه سؤال بديهى لابد أن يمر بأذهاننا.

أليست حكومة التبعية والتخلف هى التى استوعبت الهاربين من **النظام الناصرى** فى السبعينيات ونصبتهم فى مراكز حساسة فى المؤسسة الدينية أو فى الدعاية الدينية ونتج عن ذلك اغتيال **السادات** على أيدى فصائل من هذه الجماعات. ولم تع الحكومة الدرس بل استمرت فى سياستها مع هذه الجماعات فتبنت سياسة دعائية مع الامبريالية والأنظمة الرجعية؟ بل وأيضاشاركت فى السماح بسفر بعض من هذه الجماعات للسعودية ثم الى باكستان للوصول لأفغانستان للوقوف مع المرتزقة الذين اصطلح على تسميتهم **بالمجاهدين الأفغان«الأمريكان»** أثناء التدخل الروسى لمساندة النظام ضد هذه الجماعات المرتزقة؟

أليست الحكومة وأجهزتها هى التى اكتشفت **علاقة السعودية بالارهاب فى مصر عن طريق الشركات الاستثمارية والمستثمرين** مثل «بن لادن» ، ومع كل هذه المعلومات الأكيدة لم تتخذ الحكومة موقف رد الفعل تجاه المصدر الحقيقى للأرهاب **«الأنظمة الرجعية لادول**

الملك فهد



أخرى كما تطالعنا الصحف الحكومية».

ولاموقف محدد تجاه المؤسسات التابعة للسعودية بشكل مباشر وغير مباشر مثل: أنصار السنة الدعوة السلفية وجمعيات تنمية المجتمع الاسلامية» فهل تخاف الحكومة من النظام السعودي أم أنه مازالت تعتقد بامكانية خروجها من أزماتها اعتمادا على الرأسمال الخليجي المرتبط بالغرب عن طريق ارتباطه بشركات غربية متعددة الجنسية؟

إن الأنظمة الرجعية ضد خروج أي دولة من أزماتها بالذات الدول التى تمتاز بموارد بشرية مثل مصر لخطورة ذلك على أستقرار نظامها، ونسأل ماذا فعل الاستثمار الخليجي فى مصر على الوجه الخاص لاشئ ولذلك لايوجد مبرر يدفع الحكومة لعدم الرد على تصدير التخلف عن طريق الجماعات السلفية الوهابية أو عن طريق المسابقات الثقافية التى تقيمها السعودية والكويت فى مصر ذات الجوائز المشبوهة

عبد الرؤوف أحمد بطيخ
السناهرة- كفر الدوار

هوامش على دفتر الردة

فى سرية تامة تدرس حكومة «عاطف باشا صدقى» مشروعا تقدمت به الهيئة العامة للمضارين من ثورة ٢٣ يوليو تضمنت ورقة عمل المشروع الآتى:

* أن يقدم ثوار يوليو الى محاكمة عسكرية وكل من ساعدهم بتهمة العيب فى الذات الملكية.
* إلغاء مجانية التعليم وأن يكون قاصرا على أولاد باشوات العهد القديم ومن انتهج نهجهم وتتبع خطاهم فى العهود الانفتاحية التهليبية.
* أن تعيد الاذاعة الأغانى التى كانت تقدمها فى حفلاتها الخارجية والخاصة بجلالة الملك وخاصة التى قدمت فى أعياد ميلاد جلالته وأبيه الملك.
* يجب ازالة كل مايمنع أو يكون عائقا فى عودة الملك الابن مولانا أحمد باشا فؤاد الثانى والست فضيلته.

وكما جاء على لسان المتحدث الرسمى بأن الورقة تحمل مطالب وأهداف عدة منها: تأكيد حق الاقطاع فى السيطرة، وتذليل كل الصعوبات التى تعوق بعثات الصندوق والبنك الدوليين.

ولسنا فى حاجة الى التذكير والتأكيد على علاقتنا الحميمة مع الاصدقاء فى واشنطن وتل أبيب!

سيد عبد الراضى عبد الرحيم
قنا

مطلوب حوار علنى

أى حوار هذا الذى تدعى اليد الحكومية بعيدا عن الجماهير.. نطالب بأن يكون الحوار مذاعا فى الاذاعة والتليفزيون ومنشورا فى الصحف، وأن تفتح الأحزاب، وفى مقدمتها حزب التجمع مقراتها لإدارة الحوار مع الجمهور وعلى مرأى ومسمع منه ومشاركته.

حسين حسن محمد
امبابة- مدينة العمال

جلّ من لايسهو

جاء فى «اسلام لاكهانة» للأستاذ خليل عبد الكريم بالعدد (٥١) من «اليسار» أن مصر المدينة تخرج من ماليتها عشرة مليارات من الجنيهات سنويا، على أساس أنه فى كل عام يخرج للحج والعمرة ٢٠٠ ألف، وأن متوسط تكاليف رحلة الواحد منهم ٥ آلاف جنيه- وكان يجب على هيئة التحرير مراجعة الحساب، فالمبلغ المنصرف بناء على هذه الأرقام يكون مليار جنية فقط وليس عشرة مليارات.

محمد على أبو الوفا

المحرر:
بداية نعتذر عن هذا الخطأ، ونعد بألايتكرر.. ولكنك ياعزيزى رقعت فى نفس الخطأ، فالأستاذ خليل ذكر أن عدد المسافرين للحج والعمرة سنويا ١٠٠ ألف حاج فقط، رجل من لايسهو!

عجايب ٢٠٠٠

١- مدرسة لكل أسى!

د. مصطفى كمال حلمى نقيب المعلمين رئيس مجلس الشورى أعلن أن الدولة تبنى ١٥٠٠ مدرسة كل عام. أى خمس مدارس يوميا تقريبا! وطلب بأن يكون للقطاع الخاص دور فى بناء المدارس الى جانب الدولة، وأن يأخذ مسئوليته فى بناء الجامعات والمعاهد الى جانب التعليم الرسمى. نشرت ذلك صحف الحكومة صباح ٣٠ مايو ١٩٩٤.

والدوام لله!!

٢- صباح الخير يا «كايرو»

معلومة خطيرة بثتها إحدى مذيعات البرنامج العام صباح ٢٦ مايو الماضى. المعلومة تقول إن جميع رؤساء أمريكا ولدوا فى بيوتهم باستثناء جيمى كارتر الذى ولد فى المستشفى.

بهذه المعلومة نكون قد بدأنا الانتقال ثقافيا إلى العالمية كما انتقلنا الى العالمية فى الكورة فى عهد الكابتن الجوهرى!!

٣- بيئة سلطنه عمان

منهج الأنشطة للصف الثالث الابتدائى يتضمن تدريس الملابس التى يرتديها السكان فى بيئات مختلفة. مثل الاسكيمو، والبدو، والبيئة الأفريقية، واليابان، وسلطنة عمان بالاضافة الى الملابس فى ريف ومدن مصر وللحق كانت البيئة السلطانية العمانية اكتشافا جديدا يضاف الى بيئات العالم!!

المحرر

عفوا.. وننتظر رسائلك

** عم شبيلوف.. وصلتنا تهنئتك الرقيقة بعيد الأضحى المبارك. نشكرك ونتمنى لك طول العمر وكل عام وأنت والعائلة بخير..

أغاني.. ومش عاجباني

وهكذا حدث ماكان متوقعا.. وأفشل الحزب الحاكم- مع سبق الاصرار والترصد- الحوار الوطني، قبل أن يبدأ، باصراره على أن تكون له الأغلبية في عضوية لجنة الاعداد للحوار، وأن تكون له رئاستها، وحين احتجت الاحزاب الاخرى، فانسحب «حزب الوفد»، وجمد الحزب الناصري عضويته، وهددت الاحزاب الثلاثة الرئيسية الأخرى بالانسحاب، لم يتراجع عن موقفه، ولم يقم باعادة تشكيل اللجنة تشكيلا متوازنا، بل حولها من «لجنة إعداد للحوار الوطني» الى «لجنة استماع لمؤتمر الاستماع الوطني» وقصر مهمتها على تدوين آراء اعضائها، وبعد أربعة اجتماعات فقط، انهت اللجنة اعمالها، بتقرير استماع رفعته الى الرئيس الذي حالت مشاغله دون استماعه الى البث التجريبي لـ «محطة إذاعة الاعداد للحوار الوطني»!

وطبقا لما ورد في «تقرير الاستماع»- المذكور أعلاه- وتصريحات المسئولين في الحزب الوطني، فإن الرئيس سوف يختار مايعجبه من الاراء التي جاءت في التقرير، وقديختار آراء أخرى تعجبه لم ترد فيه، ثم يمزج بين هذا وذاك بعملية «مونتاج»، تسفر عن قرار جمهوري بتشكيل «مؤتمر الحوار الوطني» وتحديد جدول أعماله ونظام عمله، ثم ينعقد المؤتمر فيدلي كل عضو فيه بدلوه في موضوعات (الحوار) دون أن يسفر ذلك عن قرارات أو توصيات أو اتفاق وطني عام، بل عن «تقرير استماع» آخر، يرفع- هو الآخر- للرئيس، ليختار منه مايعجبه، وقد يختار آراء أخرى تعجبه، ثم يمزج بين هذا وذاك في عملية مونتاج تسفر هذه المرة عن حلقة من برنامج «أغاني وعاجباني» يقدمها الرئيس بنفسه قائلا «هنا شتلبان: محطة إذاعة حوارات زمان»!

وفي كل بلاد الدنيا الديمقراطية فإن تنظيم حوار وطني ليس له الا معنى واحد، هو أن تسعى الأطراف المشاركة في هذا الحوار- عن طريق المناقشة العقلية- الى الاتفاق على «حد أدنى مشترك» بين آرائها السياسية، تعتبره اساسا (لاصلاح أحوال البلاد والعباد) أو خطوة لامفر منها في طريق مواجهة مايتعرض له الوطن من تحديات، إنطلاقا من إدراكها بأن كل منها لاتستطيع وحدها أن تواجه هذه التحديات وأنها في حاجة الى التعاون مع الآخرين، فإذا مااتفقت على هذا «الحد الادنى» التزمت جميعا بالعمل على تنفيذه، دون أن يصادر ذلك على حق كل منها في أن تعبر عن آرائها الاخرى التي لايشملها هذا الحد الأدنى، أو التي تتجاوزه من حيث الدرجة!

لكن الحزب الوطني دخل الحوار بمنطق أنه ليس في حاجة الى أحد، وأنه قادر وحده على مواجهة كل مشاكل الوطن، وأن الحلول التي يقدمها لتلك المشاكل هي الحلول الصحيحة الوحيدة، لذلك أصر على أن يوسع من دائرة المشاركين في الحوار لتشمل الى جانب الاحزاب السياسية، ممثلين للنقابات والهيئات والمجالس الحكومية، ليتيح له ذلك حشد أغلبيته في لجنة الاعداد للحوار، ثم في المؤتمر، بالطريقة نفسها التي يحشد بها انفار المبايعه ويصطنع بها الأغلبية في مجلس الشعب، لكي يفرض على احزاب المعارضة تأييد سياساته، فلما احتجت ضرب كرسيا في كلوب مؤتمر الحوار، وحوله الى مؤتمر للاستماع الوطني، مع أن هذا الاستماع ليس في حاجة الى مؤتمر، اذ تستطيع أية جهة حكومية ممن يدخل في اختصاصها إعداد تقارير عن اتجاهات الرأي العام، أن تقوم به، بمجرد قراءة صحف احزاب المعارضة!

والواضح حتى الآن، أن الحوار لن يسفر الا عما تفضل الحزب الوطني وتنازل وأعلن مشكورا استعداده للقبول به، وهو ادخال تعديلات طفيفة على قانوني مباشرة الحقوق السياسية والمدعي الاشتراكي، وهي أمور يستطيع أن ينفذها من طرف واحد، دون ضرورة لمشاركة احزاب المعارضة في حوار معه، إذ هي في حاجة الى حوار مع بعضها البعض، لتصل الى حد أدنى في الاتفاق، تصرخه في برنامج اذاعي، تقدمه من اذاعة حوارات زمان» بعنوان «أغاني ومش عجباني»!

صلاح عيسى